وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تجارة دولية

التأهيل البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بين الإطار المفاهيمي وتفعيل نظم الإدارة البيئية

من إعداد الطالبة :

عزوزي خديجة

الأستاذ المشرف :

بوعزيز ناصر

السنة الجامعية : 2010/2009

والحمد لله نحمده ونستعين به حمدا يليق بعظيم سلطانه
وعزة جلاله الذي جعل في خلق السماوات والأرض
آية لخلقه القائل في محكم كتابه :

{ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ۞ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ۞
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ۞ يَفْقَهُوا قَوْلِي }

سورة طه الآية (25- 28)

والصلاة والسلام على أفضل خلق الله وآله وصحبه ومن والاه.
افتتح مستمنحا من الله هداية ورشدا وتسديدا لخطاي
وتوفيقا هو أسمى ما تسمو إليه منايَ.

الإهـــداء

إلـــى مـــن قـــال فيهمـــا الرحـــمـــن: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالـــوالـــديـــن إحـــســـانـــا ..."

إلـــى مـــن حملتنـــي بين العظام، وأرضعتني حتى الفطام، وعلمتني فصيح الكلام، وصاحبتني على مر الزمان والأيام ، وبكت معي في فرحي وحزني ، وكان دعاؤها مفتاح نجاحي، وضحت بكل شيء في سبيلي، إلى من كانت معي في قلبي في كل وقت ، إلى من اشترت راحتي وفرحي بتعبها وشقائها، إلى حنان الدنيا كله ، إلى أجمل وجود في الكون:

• أمـــــــــي الغالـــيـــــــــة •

إلى الذي أفنى ربيع عمره في سبيل تعليمي، وعلمني الصبر ووهبني الرعاية والتربية ، وعلمني أن الحياة جد واجتهاد دو عقيدة وجهاد، إلى الذي تعب من أجل أن يراني في أسمى درجات العلم إلى:

• أبـــــــــي العـــــزيـــــز •

أطال الله في أعمارهم

إلى أنوار بيتي و سندي في الحياة أخوتي الأعزاء: محمد ، حسن ، يوسف ، عبد النور وأبو بكر.

إلى رفيقة دربي، ومن قاسمتني أعباء مشواري الدراسي، أختي وأعز صديقة لي: "مليكة" .

إلى كل الأصدقاء والأحباب في قسم التجارة وخاصة صديقتي: حنان، وخلود.

إلى كل من دعا لي بالتوفيق

إلى كل هؤلاء اهدي عملي المتواضع

خديجة

شكر وتقدير

قال تعالى: " وإذا تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد"

سورة إبراهيم "الآية 7"

فالحمد لله على إتمام هذا العمل المتواضع ، فله الحمد على ما أولى حمدا يليق بجلاله لا نهاية لعدده ولا آخر لأمده ، ونسأله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم مخلصا من شوائب الرياء ودواعي التعظيم وان ينفعني به وكل من وقف عليه إنه ذو الفضل العظيم والمن العميم.

ثم تقديرا وعرفانا بالجميل لا يسعنا إلا أن نتقدم بكل عبارات التقدير والاحترام إلى الأستاذ المشرف "**بعزيز ناصر**"، آملين من الله عز وجل أن يحفظه ويديم نعمته عليه.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني ومدني بالعون في مشواري الدراسي وأخص بالذكر جميع أساتذة قسم التجارة

إلى كل العاملين بمكتبة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الخطة

مقـــدمـــة

الفصل الأول : الإطار الفكري للمؤسسة و متطلبات التأهيل

مقدمة الفصل

المبحث الأول : ماهية للمؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول : تعريف المؤسسة الاقتصادية وخصائصها

المطلب الثاني : تصنيفات المؤسسات الاقتصادية

المطلب الثالث : أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية

المطلب الرابع : بيئة ومحيط المؤسسة الاقتصادية و التحديات التي تواجهها

المبحث الثاني : مفهوم التأهيل، متطلباته ومبادئه

المطلب الأول : مفهوم التأهيل ودوافعه

المطلب الثاني : شروط نجاح برنامج التأهيل وأهدافه

المطلب الثالث : متطلبات تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

المطلب الرابع : مبادئ تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ووسائل تنفيذه

المبحث الثالث : برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

المطلب الأول : إجراءات عمل برنامج التأهيل

المطلب الثاني : البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية

المطلب الثالث : برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الرابع : تقييم برنامج التأهيل

خلاصة الفصل

الفصل الثاني : البيئة والتنمية المستديمة بين البعد المعرفي ونظم الإدارة البيئية

مقدمة الفصل

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستديمة

المطلب الأول : مفهوم البيئة ومكوناتها

المطلب الثاني : الأبعاد الاقتصادية لمشكلات البيئة

المطلب الثالث : الفكر اقتصادي و البيئة

المطلب الرابع : البيئة والتنمية المستديمة

المبحث الثاني : السياسات البيئية والجهود الدولية للحفاظ على البيئة

المطلب الأول . تعريف وأهداف السياسة البيئية

المطلب الثاني : استراتيجيات السياسة البيئية ومبادئها

المطلب الثالث : أدوات السياسة البيئية

المطلب الرابع : التأثير المتبادل بين السياسة البيئية والسياسة الاقتصادية

المبحث الثالث : سلوكيات ومواصفات الإدارة البيئية

المطلب الأول : السلوكيات البيئية للمؤسسات الاقتصادية

المطلب الثاني : نظام الإدارة البيئية

المطلب الثالث : معايير ومواصفات الإدارة البيئية ونظام الإدارة البيئية

المطلب الرابع : تقييم الأثر البيئي وعلاقته بنظام الإدارة البيئية

خلاصة الفصل

الفصل الثالث : المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ونظم الإدارة البيئية

مقدمة الفصل

المبحث الأول : تطور المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

المطلب الأول : تطور المؤسسات الاقتصادية قبل الثمانينات

المطلب الثاني : إعادة هيكلة المؤسّسات الاقتصادية

المطلب الثالث : استقلالية المؤسّسات العموميّة

المطلب الرابع : سياسة إعادة الهيكلة الصّناعيّة

المبحث الثاني : واقع البيئة في الجزائر وسبل حمايتها

المطلب الأول : الوضع البيئي في الجزائر وأهم مشكلاتها

المطلب الثاني : التنظيم الإداري لحماية البيئة في الجزائر

المطلب الثالث : الاتفاقيات البيئية وقانون حمايتها في الجزائر

المطلب الرابع : السياسة الوطنية البيئية

المبحث الثالث : التأهيل البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الواقع والآفاق

المطلب الأول : السياسات المنتهجة وتعزيز التوجه نحو الاقتصاد البيئي

المطلب الثاني: الصناعة الوطنية و دراسة التأثير البيئي

المطلب الثالث : واقع التأهيل البيئي في المؤسسات الجزائرية

المطلب الرابع : آفاق إدماج التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

خلاصة الفصل

الخاتـــــمة

قائـــمة المـــراجع

قائمـــة الجـــداول قائـــمة الأشكال

الفهـــــرس

mb-mat/1433

مقدمة عامة

يشهد العالم مجموعة من التغيرات المستمرة و المتسارعة جعلت الاقتصاد العالمي يعرف تناميا مستمرا ومتسارعا على مستوى الانفتاح والتبادل الدولي، كما أدى إلى تزايد التحديات التي تواجه مختلف الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل هذه التغيرات.

وباعتبار أن المؤسسة الاقتصادية أحد أهم الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية فهي تسعى لتحقيق التكيف الإيجابي مع تغيرات المحيط ومواجهة تزايد حدة المنافسة التي تواجهها في أسواقها المحلية و العالمية من خلال بذل المزيد من الجهد بما يكفل استمرارها وتفوقها، و يتم ذلك من خلال العمل على تغيير آليات التسيير التقليدية واستبدالها بنماذج و آليات تسيير حديثة وذلك في إطار إستراتيجي، و بما أن إدارة الجودة من أكفاء الأدوات التنافسية، فإن الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة على مستوى المؤسسة ككل يعد سبيلا رئيسيا للتأهيل التنافسي.

ونتيجة للانفتاح المتزايد على الأسواق العالمية الذي بدأ يعرفه الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة، وتحسين فرصة التحول السريع نحو اقتصاد السوق وتسريع عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، تأثرت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بشكل كبير من هذه التغيرات حيث فقدت مكانتها في السوق وواجهت منافسة شرسة، لذا فقد أصبح من الضروري إدخال تغييرات عليها والبحث عن الوسائل الملائمة لمواجهة المنافسة الحادة واكتساب مزايا تنافسية وتدعيم الحصص السوقية، وهذا ما تطلب إتباع إستراتيجية فعالة وضرورية لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك بتحقيق برنامج التأهيل المسطر من طرف الدولة والانخراط في عملية التشخيص الاستراتيجي.

وأمام تنامي الاهتمام بالأمور البيئية وبروز مفهوم التنمية المستدامة وجدت المنشآت نفسها تتحمل مسؤوليات عما تسببه للبيئة الخارجية من أضرار ملموسة أو غير ملموسة بسبب ممارستها لنشاطاتها، وأصبحت هذه المنشآت تعمل وتخضع لعدد متزايد ومتنام من القوانين المنظمة للبيئة التي تستهدف إيجاد بيئة خالية من التلوث، وقد دفع ذلك الإدارة العليا في عدد من المنشآت إلى إدراك أهمية إدخال الإدارة البيئية من أجل إدارة الأمور والقضايا البيئية بشكل سليم في إطار القوانين المنظمة للبيئة والسياسات البيئية للمنشأة.

وإذ إن الأخذ بنظم الإدارة البيئية المتكاملة يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على اعتبار أن هذه النظم تعد بمثابة حلقة الربط بين التشريعات البيئية وآليات السوق، كما تعد من أهم المداخل التي تساعد المنشآت على تحديد الأولويات وزيادة كفاءة استخدام الموارد وتقليل التكاليف، وتؤدي في المحصلة النهائية إلى ترشيد القرار من خلال توفير المعلومات المناسبة وتدعيم نظم الاتصالات بالمنشأة .

وبالنظر للأهمية البالغة للنتائج المحققة من الالتزام بالمطابقة وفق المواصفات العالمية للجودة (الايزو 9000 و14000) فلا بد من وضع و تطوير الأساليب والممارسات التي تحفز مختلف المؤسسات بالاهتمام بهذه

المواصفات و السعي لتطبيقها من خلال اتخاذ السلطات الحكومية لمختلف الإجـراءات القانونيـة و الإداريـة و التعليمية و المالية اللازمة.

وبالنسبة للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، فلم يعد هناك مجال للتأخير ذلك أن المتغيرات الدولية الجديدة تفرض عليها الانضمام إلى ركب المسؤولية الاجتماعية والبيئية، فالمؤسسات الاقتصادية تتعـرض للضـغط مـن المجتمع الدولي من أجل المساهمة في التنمية المستدامة وخدمة المجتمع والحفاظ على البيئة، ذلك أن الجزائر تبنت واختارت نهج الانفتاح على العالم، هذا الأخير يترتب عليه أن تواكب المؤسسات الاقتصـادية الجزائريـة ركـب التطور و النمو كمثيلاتها من الشركات الاقتصادية الموجودة خارج حدودها أو تلك التي بدأت تنافسها فـي عقـر دارها وأصبحت تشاركها في حصة أسواقها المحلية .

إشكـــاليـــة البـحـث

إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة أمام تنامي الوعي البيئي جعل منشآت الأعمال تتحمل مسـؤولية الهـم البيئي وحماية البيئة ، وأصبحت تواجه مزيدا من الضغوط (المسـتهلكين، المنافسـين ، القـوانين، المنظمـات التطوعية...) التي تستهدف حماية البيئة، ونتيجة لذلك ونظرا لأن المنظمات لها دور حيوي في تنفيذ خطط ومشاريع التنمية، فإن هناك اتجاه متنامي لدى واضعي السياسات والإستراتيجيات في قطاع الأعمال بصفة خاصـة وكافـة المنظمات بصفة عامة إلى تبني الإدارة البيئية كمنهج إداري يتعامل مع المشاكل البيئية ويهدف إلى تطـوير الأداء البيئي للمنظمات، كما أصبح الأداء البيئي المتميز أحد المداخل المهمة في تحقيق التميز التنافسي وضمان البقاء في السوق.

ولتحقيق إدارة بيئية ناجحة في أي مؤسسة، لابد من توافر خطة ذات كفاءة تتضـمن تحديـداً لأهـداف المؤسسة من تطوير الأداء البيئي الخاص بها.

وفي ضوء ذلك تبحث إشكالية هذا الموضوع عن دور نظم الإدارة البيئية في المؤسسـات الاقتصـادية ومدى إمكانية إدماج المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في عملية التأهيل البيئي في ظل الإصلاحات الجذرية التي تعيشها الجزائر من أجل رفع مكانتها وبعثها داخل الاقتصاد الوطني والدولي، وضمن هذا السياق يمكـن طـرح التساؤلات التالية:

ما هو واقع البعد البيئي في برامج وسياسات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

ويتفرع هذا التساؤل إلى التساؤلات التالية:

- ما هي متطلبات تأهيل البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟.
- كيف يتم تفعيل نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية؟.
- فيما تكمن جهود الجزائر لإدماج البعد البيئي ضمن سياسة التصنيع الوطنية ؟.

فرضيات البحث

من أجل الإلمام بالموضوع ودراسة مختلف جوانبه ، تم اعتماد الفرضيات التالية:

- تؤدي برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى تحسين وتقوية تنافسيتها في إطار انفتاح الحدود وتصاعد وتيرة المنافسة وهذا يتم من خلال توفير متطلبات لإنجاح برنامج التأهيل وبانتهاج إجراءات عمل هذا البرنامج.
- يعد تحديد الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة من خلال نظم الإدارة البيئية عنصر هام يساعد على ترجمة هذه الأهداف إلى واقع عملي، وهذه الأهداف يجب أن توضع ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة، مما يسهل تكامل الإدارة البيئية مع الإدارات الأخرى. والأهداف البيئية يمكن أن توضع بحيث تناسب الشركة كلها أو جزء منها فقط، طبقا للإجراءات التنفيذية المطلوبة. وعند تحديد الأهداف يجب أن يؤخذ في الاعتبار السياسة البيئية المتبعة ومتطلباتها والتشريعات القائمة.
- يمكن للبرامج والسياسات التي تبنتها الجزائر أن تساهم إلى حد كبير في تحسين وضعيتها البيئية، وذلك من خلال القيام بدراسات لتقييم تكاليف التدهور البيئي ودمج عناصر التحسينات البيئية في مشاريع استثمارية، في مختلف القطاعات التنموية لتعزيز قدرتهم على مجابهة تحديات النمو والمنافسة ومن بينها اكتساب المواصفات البيئية.

أهمية البحث

إن الاستدامة منظور يتناول مفهوم التنمية بطريقة تُعنى بكيفية توزيع ثمارها وبآثارها الاجتماعية والبيئية، أما الاستدامة البيئية والتي تعتبر أحد الأبعاد الأساسية وقيمة محورية من مضامين ومتطلبات التنمية المستدامة فهي تعنى بوحدة الأنظمة الحيوية والقدرة على التجمل والاستيعاب والحفاظ على الموارد الطبيعية شاملة التنوع البيولوجي.

وتماشيا مع متطلبات التنمية المستدامة وبناء ثقافة الاستدامة البيئية، فإن المنشآت وهي تسعى لتحقيق التميز والريادة وضمان المكانة في السوق يتوجب عليها بناء نظام لتطوير أداءها البيئي، حيث يكون من مستلزمات هذا النظام استخدام نظام الإدارة البيئية وفق المواصفات والمقاييس الدولية .وهذا الأخير يتوقف عليه الأداء البيئي للمنشأة وإسهامها في التنمية المستدامة.

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الخلفية النظرية للإدارة البيئية التي تمثل تجسيدا للتأهيل البيئي للمؤسسات الاقتصادية، و التعرف على مختلف المنافع الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي يحققها تطبيقها في المنشآت الاقتصادية والتي تدعم أبعاد التنمية المستدامة، مع الإشارة إلى واقع الجزائر في هذا المجال .

أهـــداف البـــحـــث

لم يأت هذه الدراسة بهدف الإبحار في برنامج التأهيل أو التنمية المستدامة بقدر ما جاء بهـدف اقتـراح إمكانية استخدام نموذج تنموي بديل ومستدام مبني على نظم بيئية ترتكز على الاقتصاد البيئي وذلـك بتطبيـق سياسات بيئية . ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تحليل مختلف جوانب برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من دوافع، شروط وأهـداف وخاصـة البرامج المسطرة لتأهيل كل من المؤسسات الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى مـن اجـل الرفع من قدراتها التنافسية واكتساب مكانتها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة، بالإضافة إلى إيضاح أهم المتطلبات الضرورية لإنجاح عملية التأهيل.
- تحديد مفهوم البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة في إطار تجسيد الاقتصاد البيئي الذي يعمل على الحـد مـن المشكلات البيئية، وذلك من خلال تعدد أدوات السياسة البيئية، ما بين أدوات اقتصادية، وتشريعية، وإدارية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي. وتعد الأدوات الاقتصادية من أكثر أدوات السياسة البيئية فعالية حيث تعبر عـن مجموعة الوسائل والطرق المستخدمة في حماية البيئة عن طريق إدراج التكاليف البيئية ضمن التكاليف الداخلية، والتي من شأنها التأثير على نفقات وإيرادات المشروعات الاستثمارية، وكذلك أسعار المواد النهائية.
- رصد وملاحظة التقدم في الأنظمة البيئية ومراحل تطبيقها وفق المواصفات البيئية في المؤسسات الاقتصادية وذلك حسب السلوكيات البيئية المنتهجة من قبل المؤسسات الاقتصادية وكيفية إدراجها للبعد البيئي ضمن التنظيم الهيكلي لها.
- إيضاح جهود الجزائر لحماية البيئة من خلال إنشاء هيئات تُعنى بحماية البيئة وكذا المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بها، و سن تشريعات وقوانين من شأنها التقليل من المشكلات البيئية التي تعاني منهـا، وأيضـا وضع سياسات وآليات وطنية للمحافظة عليها، بالإضافة إلى إبـراز واقـع انخـراط المؤسسـات الاقتصـادية الجزائرية في برنامج التأهيل البيئي وآفاق تحسينها لمستوى أدائها من خلال مسايرتها لتطورات أنظمة الجـودة العالمية وتطبيق النظام المتكامل لإدارة البيئة، الذي يسمح لها بكسب رضا الزبائن وتعزيز مكانتها في السـوق لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

أسبـــاب اختـــيـــار المـــوضـــوع

تتمثل أسباب اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- حداثة الموضوع مقارنة بما هو متداول من موضوعات سواء كان على المستوى المحلي أو علـى مسـتوى الاقتصاد الدولي.
- سعي العديد من الدول إلى تطبيق برامج لتأهيل مؤسساتها الاقتصادية وخاصة الصغيرة والمتوسـطة يحـتم على الجزائر التفكير جديا بالاهتمام ببرامج التأهيل المسطرة ومتابعتها قصد تحقيق فعاليتها من خلال سياسـات وإجراءات عمل محددة بشروط وموجهة بأهداف .
- المساهمة و التفكر في البحث عن السبل الكفيلة لمواجهة المشكلة البيئية من خلال تبني منهج بيئي والسـعي وراء تحقيق نظم الإدارة البيئية من أجل إعطاء دفع جديد للمؤسسات الجزائرية للصمود أمام المنافسة الأجنبيـة،

ففي الوقت الراهن وبعد رفع الحواجز الجمركية التي تقيد التجارة الدولية وإقامة المناطق الحرة أصبحت الحواجز تتمثل في المواصفات والمعايير الدولية من مواصفات إدارة الجودة ومواصفات الإدارة البيئية.

- الوقوف على مدى العناية بالبعد البيئي ضمن السياسات التصنيعية من خلال اللقاءات الإعلامية والملتقيات حول "أنظمة التقييس البيئي إيزو 14001" وعرض الآليات الخاصة بإرساء مختلف أنظمة التأهيل والتقييس في الجزائر، لصالح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، منها مقياس إيزو 14001" الخاص بالبيئة، في طبعته الجديدة الصادرة في 2004، ومقياس إيزو 9001، الخاص بالنوعية.

منهج و أدوات البحث

كون الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو إبراز واقع ظاهرة اقتصادية ومدى تأثيرها على المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة وقصد الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات اعتمدت هذه الدراسة على منهجين:

- المنهج التاريخي: وذلك بإلقاء الضوء على انطلاقة وتطور الفكر البيئي عالميا وبالتالي مراحل تطور الاقتصاد البيئي من جهة، وسرد المراحل التي مرت بها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال التحولات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني.
- المنهج الوصفي التحليلي: الذي يتلاءم وطبيعة المواضيع الاقتصادية من خلال سرد مختلف المفاهيم ووصف للظاهرة وتحليلها، وقد قمنا باستخدام العديد من الأدوات ومنها:
  - مختلف القوانين والتشريعات التي تتعلق بالموضوع لاسيما حماية البيئة والأوامر والمراسيم المتعلقة ببرامج تأهيل المؤسسات.
  - الاستعانة بالدراسات السابقة والملتقيات والأيام الدراسية التي ناقشت المواضيع المرتبطة بهذا البحث.
  - المعلومات المقدمة من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة وخاصة فيما يتعلق بسير برامج التأهيل المسطرة ونتائجها.

صعوبات البحث

تعتبر التنمية المستدامة والتأهيل البيئي من المواضيع الجديدة في بالإضافة إلى كون الاقتصاد البيئي فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية سواء بالنسبة للبلدان المتقدمة أو النامية، لذا من الطبيعي أن يصادف أي باحث في هذا المجال جملة من الصعوبات والعقبات التي تحد من إمكانية الباحث في الوصول إلى تحقيق أفضل النتائج المرجوة ومن أهم هذه الصعوبات :

- قلة المراجع التي تتناول موضوع الاقتصاد البيئي لذا تم الاعتماد على الملتقيات والأيام الدراسية والمجلات التي ناقشت الموضوع إضافة إلى الاعتماد على المراجع الالكترونية.
- نقص الأدبيات الاقتصادية التي تتطرق إلى كيفية تطبيق الاقتصاد البيئي سواء على المستوى الكلي أي سياسات التنمية المستدامة أو على المستوى الجزئي أي على مستوى المؤسسات الاقتصادية .

- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات البيئية المطلوبة في الجزائر لعدم وجودها أحياناً، أو لامتناع بعض المهتمين بالموضوع عن الإفصاح عن البيانات في حال وجودها.

هيكل البحث

إن الإجابة على الإشكالية تفرض تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية كما يلي:

- الفصل الأول عرض تأصيل الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية ومتطلبات التأهيل وذلك من خلال تعريف المؤسسات الاقتصادية وبرنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ إيضاح متطلبات، مبادئ ووسائل تنفيذ برنامج التأهيل الخاص بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ ثم تمت الإشارة إلى إجراءات عمل برنامج التأهيل مع التفريق بين البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الفصل الثاني تناول البعد المعرفي للبيئة والتنمية المستدامة وكيفية تطبيقها من خلال نظم الإدارة البيئية من خلال تحديد الإطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة، و تناول السياسات البيئية والجهود الدولية من خلال جملة الاستراتيجيات والأدوات الرامية إلى حماية البيئة؛ ثم تبيين سلوكيات المؤسسات الاقتصادية اتجاه البعد البيئي وإبراز مواصفات الإدارة البيئية التي تساهم في تحديد نظم الإدارة البيئية.
- الفصل الثالث تطرق إلى تطور المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال تطورات الاقتصاد الوطني من التسيير الذاتي إلى المؤسسة الاشتراكية قبل الثمانينات، وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية في الثمانينات، واستقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988، إلى سياسة إعادة الهيكلة الصناعية.

كما تم خلال هذا الفصل عرض الواقع البيئي في الجزائر وأهم البرامج المسطرة من طرف الدولة الجزائرية قصد حماية البيئة من اتفاقيات، قوانين و سياسات؛ وفي الأخير إبراز واقع تأهيل المؤسسات الجزائرية بيئيا وتحسين تنافسيتها وآفاق إدماج التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

كما تضمن البحث مقدمة وخاتمة تم عرض من خلال المقدمة حوصلة أهم الأفكار التي تضمنها البحث كما احتوت الخاتمة الإجابة على الأسئلة المطروحة في المقدمة إضافة إلى جملة من الاقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول :

الإطار الفكري للمؤسسة و متطلبات التأهيل

مقدمة الفصل :

إن التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة التي شهدها المحيط الاقتصادي على المستوى الدولي في السنوات الأخيرة، حيث تحول العالم إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتوسعت مجالات المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، هذه التطورات والتغيرات أثرت على إستراتيجيات تسيير المؤسسات الاقتصادية التي لا تستطيع مواجهة المنافسة حيث وجدت نفسها مجبرة على مسايرة هذه التحديات الجديدة والبحث عن السبل الكفيلة لتحقيق بقائها واستمرارها في الأسواق.

وهذه التغيرات أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حيث واجهت منافسة شرسة من قبل الشركات الأجنبية لذا فقد أصبح من الضروري إدخال تغييرات عليها والبحث عن الوسائل الملائمة لمواجهة المنافسة الحادة،واكتساب مزايا تنافسية وتدعيم الحصص السوقية، وهذا ما يتطلب إتباع سياسات فعالة وضرورية لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة مع تسارع الاتجاه نحو ظاهرة تدويل الإنتاج إضافة إلى ظهور التكتلات والتحالفات الاقتصادية التي توسع الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية.

وبرنامج التأهيل عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة، أي أن هذا البرنامج منفصل عن سياسة ترقية الاستثمارات وحماية المؤسسة التي لها صعوبات. وعموما فمن وجهة نظر المؤسسات يعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوير يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها المؤسسة وبهذا لا يعتبر هذا البرنامج بمثابة إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية، بل على هذه الأخيرة المبادرة بالانخراط في هذا البرنامج أو على الأقل المبادرة بإجراء تشخيص إستراتيجي عام، وبعدها يكون على دولة مساعدة هذه المؤسسة بطريقة غير مباشرة عن طريق الإصلاحات المالية والمصرفية المشجعة والمناسبة.

ولتوضيح برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المسطر من طرف الوزارة الوصية بالمجال الصناعي في الجزائر (وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة) ، سيتم عرض في هذا الفصل مفهوم التأهيل، متطلباته ومبادئه في المبحث الثاني بعد التطرق لماهية المؤسسة الاقتصادية في المبحث الأول ، ليتناول المبحث الثالث برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الرئيسية داخل النشاط الاقتصادي والإدارة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع، كما تعتبر مجموعة من المسائل البشرية، المالية والمادية التي تتعامل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف معين، وبالتأكيد فإن حسن إدارتها تخطيطا، تنظيما، توجيها ومراقبة يمثل مصدر فعاليتها وكفاءتها واستمراريتها.

والمؤسسة في القرن الواحد والعشرين تعمل في ظل اقتصاد عالمي البقاء فيه للأقوى، وعالم تسيطر عليه التقنية العالية والتكنولوجية المتطورة واتساع دائرة المنافسة وعدم اليقين الاقتصادي حيث أصبحت المؤسسة أكثر حذرا حيث تعتمد المرونة لتواجه الظروف المستقبلية، وكون السوق أصبحت أكثر تنافسية تحاول فيه المؤسسات الاقتصادية تلبية الطلب المتزايد، مع الحفاظ على جودة المنتوج والتكلفة المنخفضة مع وقت اقل ما يمكن.

ومن أجل توضيح الإطار ألمفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية وأهم أهدافها ووظائفها، وأيضا بيئتها التي تزاول العمل فيها وأهم التحديات التي تواجهها في وقتنا الحاضر نقدم المبحث التالي.

المطلب الأول : تعريف المؤسسة الاقتصادية و خصائصها

لا يختلف اثنان حول الأهمية الكبرى للدور الفعال الذي تلعبه المؤسسة في الحياة الاقتصادية ، ذلك أنها المحرك الاساسي ومركز اتخاذ القرار الاقتصادي المتعلق بطبيعة وكمية وأسعار مختلف الخدمات والأنشطة الاقتصادية .

ومن أجل الوصول إلى مفهوم المؤسسة يجب الإلمام بكل جانب من جوانبها، والتكيف مع هذه التغيرات الدائمة يتطلب الإلمام بمختلف مكوناتها واستيعابها .

الفرع الأول : تعريف المؤسسة الاقتصادية

لقد قدمت للمؤسسة الاقتصادية العديد من التعاريف في مختلف الأوقات وحسب الاتجاهات والمداخل.

1- تحديد المصطلحات: يجد القارئ باللغة العربية عدة مصطلحات تعبر كلها عن المؤسسة الاقتصادية، ومن بينها نذكر: المنظمة، الشركة، المقاولة، التنظيم، المشروع، المنشأة.

وبهدف رفع الالتباس وتدقيق العبارات نسجل النقاط التالية:

- كما **عرف الدكتور ناصر دادي عدون** المؤسسة : «المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني و اجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من اجل الإنتاج أو/ وتبادل سلع أو/ و خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، و هذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني و الزماني الذي يوجد فيه، و تبعا لحجم و نوع نشاطه»[1].

- و **تعريف الدكتور صمويل عبّود**: «المؤسسة لها صبغة اعتبارية مستقلة و تحمل اسما مستقلا و لها مميزاتها المستقلة و نظامها الخاص بها و لها حسابها المصرفي ، كما لها خطتها الخاصة بها و هذا الكيان القانوني الضروري و الهام لتحديد حقوق و واجبات المؤسسة تجاه الدولة ولمعرفة النجاحات المحاسبية»[2]

و في الحقيقة انه من الصعب تحديد و إعطاء مفهوم وحيد للمؤسسة و ذلك لوجود تعار يف عدة، و كذا لأن المؤسسة الاقتصادية شهدت تطورات كثيرة من حيث التنظيم أو من حيث الأشكال القانونية و من حيث خصائصها أيضا.

و تعتبر المؤسسة مجموعة منسقة من الأعضاء تم تنظيمها حسب أهداف معينة لأداء بعض الوظائف وذلك من خلال تنفيذ عمليات مختلفة تؤول إلي بيع السلع والخدمات في السوق **وتتميز** بما يلي:

أ- للمؤسسة شخصية قانونية مستقاة كشخص معنوي له حقوق وعليه واجبات.
ب- القدرة على الإنتاج وأداء الوظيفة التي أسست من أجلها.
ج- القدرة على البقاء.
د- التحديد الواضح للأهداف والبرامج وأساليب العمل.
و- يجب أن تكون مواتية للبيئة التي توجد فيها لتضمن أداء مهمتها في أحسن الظروف.
ه- تعتبر وحدة اقتصادية لها أهمية كبيرة باعتبارها مصدر رزق العديد من فئات المجتمع.
ن- التحديد الواضح للأهداف والبرامج وأساليب العمل ولكل مؤسسة أهداف تسعى إلى تحقيقها[3].

ونظرا لاختلاف المؤسسات فيما بينها في أشكالها وقدراتها، فلا يمكن تعريف المؤسسة إلا بمكوناتها، لكننا إذا حاولنا الجمع بينها في تعريف عام، ينطبق على الكل، أمكن القول أن:"**المؤسسة عبارة عن منظمة، تجمع بين مختلف عوامل الإنتاج – العمل، رأس المال، آلات، خبرات، مواد أولية،... – بطريقة مثالية للبحث عن الفعالية في جميع الميادين من أجل إنتاج سلعة أو تقديم خدمة** ".

---

[1] : ناصر دادي عدون، "التحليل المالي"، دار المحمدية، ص14

[2] : صمويل عبود، "اقتصاد المؤسسة"، الطبعة الثانية، 1982، ص68

[3] : ناصر دادي عدون، "اقتصاد المؤسسة"، الطبعة الأولى، دار المحمدية للنشر، الجزائر، 1998 ، ص 11

الفرع الثاني : خصائص المؤسسة الاقتصادية

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص الخصائص التالية للمؤسسة الاقتصادية.

1- المؤسسة وحدة إنتاجية: حيث أن النشاط الأساسي للمؤسسة الاقتصادية هو تحويل عوامل الإنتاج (العمل – المواد الأولية –الطاقة– التجهيزات–الإنتاجية–منتجات نصف مصنعة) إلى سلع وخدمات موجهة إلى السوق ، و تحصل المؤسسة على هذه العوامل بالإضافة إلى المعلومات والموارد المالية التي لا تقل أهمية عن عوامل الإنتاج من الأسواق المختلفة لعوامل الإنتاج (سوق السلع و الخدمات – سوق العمل–سوق رؤوس الأموال–سوق المواد الأولية–سوق تجهيزات الإنتاج).

2- المؤسسة وحدة لتوزيع المداخل: عندما تبيع المؤسسة منتجاتها (سلع و خدمات) تحصل على القيمة المضافة حيث[1]:

القيمة المضافة= قيمة المخرجات- قيمة المدخلات

تقوم المؤسسة في هذه الحالة بتوزيع الجزء الكبير من القيمة المضافة على بعض المتعاملين الاقتصاديين في شكل:

- الضرائب التي تسدد للدولة و الجماعات المحلية.
- أجور و رواتب العمال.
- اشتراكات مدفوعة للضمان الاجتماعي و صندوق التقاعد.
- أرباح أصحاب المؤسسة.
- فوائد المقرضين.

و يبقى جزء من القيمة المضافة غير موزع و يتمثل في:

- الإهتلاكات و المخصصات (التي يمكن من تجديد تجهيزات المؤسسة).
- الاحتياطات (جزء من الأرباح بم يوزع يستخدم للتمويل الذاتي).

3- المؤسسة خلية اجتماعية: حيث أن المؤسسة تقوم بوظيفة اجتماعية أثناء ممارسة نشاطها، و تتمثل هذه الوظيفة في توفير مناصب شغل لمجموعة من الأشخاص و ما ينجم عن هذا المنصب من إشباع لحاجات المستأجرين(ترقية، تكوين، استقرار في المنصب، مستوى الأجر.....). كما تحدث في بعض الأحيان نزاعات بين العمال أنفسهم أو بين العمال و الإدارة و هي غالبا ما لا تخرج عن نطاق الشغل، الأجور، ظروف العمل.

[1] : ناصر دادي عدون، "اقتصاد المؤسسة"، مرجع سابق، ص 17

4- المؤسسة مركز اتخاذ القرارات : للمؤسسة دورا هاما في اقتصاد السوق، بحيث أنها تعتبر مركز لاتخاذ القرار الاقتصادي فيما يخص طبيعة و كمية المنتجات،أسعارها، الاتصال، التوزيع، المواد الأولية المستعملة في العملية الإنتاجية.

و تعمل المؤسسة جاهدة على جعل قراراتها اقتصادية و ذلك من خلال التسيير الرشيد (الاستخدام الأمثل للموارد- مالية كانت أم مادية المحدودة لتحقيق أهدافها بفعالية)

و جمع المعلومات الكافية و التي تتيح للمؤسسة المقارنة بين التكاليف و العوائد الناتجة عن قراراتها و هو ما يعرف بالحساب الاقتصادي.

و الخصائص التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية أينما كانت سواء في البلدان المتقدمة أو المتخلفة فالمحيط و الظروف مختلفان غير أن المؤسسة العادية بها صفات ذاتية يمكن الاستعانة بها للتعرف على مكانتها، حالتها، نقاط قوتها و ضعفها، و من جملة هذه الخصائص [1]:

- **خاصية الهيكلة المتطورة و الملائمة :** يعتبر الهيكل أساس عن التكوين العضوي حيث كلما كانت هذه الهيكلة واضحة معبرة عن العلاقات بين الأقسام و الوظائف من جهة و مرنة تأخذ بالتغيرات المرتبطة بالمحيط و الإستراتيجية، من جهة أخرى كلما كانت أكثر ملائمة و مساعدة على تحقيق الأهداف و بالتالي الأداء الجيد و الأحسن.
- **خاصية اللجوء إلى تكنولوجيا المعلومات :** إنها من مميزات المؤسسات ذات الأداءات الاقتصادية و التكنولوجية العالية تنطوي مثل هذه التكنولوجيا على كل الوسائل التقنية و الآلية الحديثة و التي نرتبط بكيفية أو بأخرى بمعلومات تمكنها من الحصول و جمع البيانات و معالجتها و تحويلها إلى معلومات موثوق فيها و كذا تخزينها و إرسالها عند الطلب دون تأخير.
- **خاصية الاعتماد على الإبداع و التجديد :** المقصود بالإبداع هو الإبداع التكنولوجي المرتبط بالمنتجات و طرق الإنتاج إذ أنه المصدر الأساسي للقوة التنافسية، أما التجديد فهو كل تغيير إيجابي من شانه أن يساعد على تحسين التسيير و الأداء، و يدخل التجديد في طرق التسيير و التنظيم بالنسبة للإبداع.
- **خاصية التقرب من المستهلك :** لا شك أن وجود المصانع و المؤسسات الاقتصادية مرتبط بوجود المستهلك، حيث تقوم الهياكل الاقتصادية بالتوجه نحو المستهلك أو السوق، إذ أن تكاثر قدرات الإنتاج و تعدد و تنوع أذواق المستهلكين و مطالبهم تفرض على المؤسسة الاقتراب أكثر فأكثر من السوق أو المستهلك، معنى هذا أن

---

[1] : محمد السعيد أوكيل، "استقلالية المؤسسات" تسيير و اتخاذ القرارات في إطار المنظور النظام المعتمد في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996 ، ص ص 16-18

المؤسسة المساهمة في الحياة الاقتصادية تقوم بدراسات تسويقية قصد التعرف على الاحتياجات و الرغبات من ناحية الكمية و النوعية حتى تنتج ما يمكن بيعه.

الفرع الثالث : خصوصيات المؤسسة الاقتصادية في البلدان المتخلفة

لقد شهد العالم قفزة نوعية و تغيرات جذرية واسعة ـــ حيث أصبحت كل دولة تبحث عن مكانة مرموقة تضمن لها الصمود أمام خطر الدول القوية التي تقود العالم، و تماشيا مع هذه التطورات فقد بات من الضروري على الدول النامية أن تتبنى إستراتيجية حديثة من شانها الرقي بهذه الدول، و هذا لن يتسنى لها إلا من خلال تحسين أوضاع مؤسساتها التي تواجهها مشاكل عويصة، هذه الأخيرة التي كانت نتيجة خصوصيات ظلت تلازم المؤسسات الاقتصادية هذه الدول النامية، و فيما يلي بعض الخصوصيات:

1 – المؤسسة الاقتصادية في هذه البلدان لا تولي أهمية كبرى للهيكل التنظيمي، فبالرغم من كونه يمثل أساس التكوين العضوي للمؤسسة، فكلما كانت هيكلة المؤسسة واضحة و معبرة عن العلاقات والتبادلات والوظائف من جهة، و مرنة لتأخذ بالتغيرات المرتبطة بالمحيط والإستراتيجية من جهة أخرى ساعدت أكثر على تحقيق أهدافها بسرعة كبيرة، و بالتالي يجب الاستغناء عن الهيكل الكلاسيكي و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العمومية تبذل جهود جبارة في إعادة هيكلتها لضمان البقاء في ظل التوجه الجزائري لإلى اقتصاد السوق.

2 – تزايد القدرة الإنتاجية و اختلاف أذواق المستهلكين يفرض على المؤسسة الحديثة الاقتراب أكثر فأكثر من السوق و من ورائها المستهلك أي القيام بدراسات تسويقية قصد التعرف على الاحتياجات والرغبات من النواحي الكمية و النوعية، و هو قلما نجده في المؤسسات الاقتصادية للدول النامية.

3– إن ما تعاني منه أيضا المؤسسات الاقتصادية في هذه الدول بشكل عام ومؤسساتنا بشكل خاص هو سوء استغلال تكنولوجيات المعلومات حيث يعتبر هدر للأموال فضلا عن عدم تدفق المعلومات.

4– ندرة الموارد المالية في هذه المؤسسات حتى و إن وجدت فإنه لا توجد ميكانيزمات واضحة تتيح لها فرصة التحكم الجيد في استغلالها.

5 –العجز المالي ومشكل التضخم ما ينجر عنها من انخفاض القدرة الشرائية والبطالة يشكلان عائقا أمام إعادة تحريك الآلة الاقتصادية في معظم البلدان النامية، وهو ما ينعكس سلبا على التسيير الحسن لمؤسساتها الاقتصادية.

6– هدم البيئة المالية للمؤسسات، فعلى سبيل المثال في الجزائر، عندما قامت الدولة بسحب حمايتها للمؤسسات الوطنية و بشكل مباغت وجدت هذه المؤسسات نفسها في وضع لا تحسد عليه ناجم عن قرارات اقتصادية و دون إن تكون مهيأة لذلك.

المطلب الثاني : تصنيفات المؤسسات الاقتصادية

تختلف معايير تصنيف المؤسسات الاقتصادية، فمنها ما يصنف حسب صيغتها القانونية، مثل أن تكون شخصية أو عائلية أو عمومية أو خاصة، محدودة التبعية أو مجهولة أو مختلطة ،...الخ. ومنها ما يصنف حسب تقنيات الإنتاج أو قطاعاته أو حسب أنواع الخدمات. وسنتعرض فيما يلي إلى معايير تصنيف المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الأول : التصنيف القانوني

على أساسه يتم تصنيف المؤسسة إلى نوعين: المؤسسات الخاصة، المؤسسات العمومية .

1- المؤسسات الخاصة: وهي مؤسسات تعود ملكيتها لأشخاص خواص، يملكون حق اتخاذ القرار، وهي توجد على نوعين:"المؤسسات الفردية والشركات" .

❖ **المؤسسات الفردية:** وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلة وهي تمتاز بسهولة التنظيم والإنشاء، والمسئول الأول والأخير فيها، وعن إدارتها وتسييرها هو صاحب المؤسسة.[1] تتمثل المؤسسة الفردية في التجار الصغار والمهن الحرة كالأطباء والمحامين وغيرهم، ومن خصائصها:

- السهولة في التنظيم والإنشاء.
- صاحب المؤسسة هو المسئول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة، وهذا يكون دافعا له على العمل بكفاءة لتحقيق أكبر إيراد ممكن.
- مالك المؤسسة هو المسئول الأول الوحيد عنها، حيث يقوم بإدارتها وتنظيمها وتسييرها ويرجع له الأمر في اتخاذ أي قرار يخص مؤسسته .
- قلة الشركاء يقلل من المشاكل وعدم التفاهم مما يؤدي إلى تفادي الإنقطاعات الناجمة عن سوء التفاهم وكثرة الآراء.
- قلة رأس المال، إذ أن المالك هو الممول نفسه فقد يؤدي ذلك إلى وجود ديون ناتجة عن قلة خبرة المالك وصعوبة الحصول على تمويل خارجي متمثل في القروض البنكية.

❖ **الشركات:** وهي عبارة عن مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر،حيث يلتزم كل واحد منهم بتقديم حصة من المال أو العمال، واقتسام ما قد ينشأ عن هذه الشركة من أرباح أو خسائر، وتنقسم بدورها إلى :

- شركات أشخاص "شركات تضامن": هي شركة قانونية تتكون من أشخاص يشتركون في الحصص الاجتماعية لرأس مالها, ويتقاسم الشركاء الأرباح و الخسائر, كما يتقاسمون أيضا المهام الإدارية و تتعدى مسؤولية المشاركين في تسديد الديون إلى أموالهم الخاصة .[2]

---

[1]: عمر صخري، "اقتصاد المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993، ص10

[2] : Michel DARBELET et autres, " Economie d'entreprise ", Ed foucher, Paris, 1994, P13

- شركات الأموال: تستخدم شركات الأموال للمؤسسات كبيرة الحجم، وتمثل شخصية اعتبارية لها الحقوق القانونية التي تتمتع بها الشخصية الطبيعية، أي أنها تقوم بممارسة نشاطات أعمال وامتلاك الأصول، وبيع وشراء المنتجات، واقتراض الأموال.

على العموم يمكن للمؤسسة التجارية أن تأخذ أشكال قانونية متعددة، نذكر منها:[1]

- شركات مغلفة الاسم "SA"، التي يمكن أن تأخذ شكل التعاونيات "SCOP".
- شركات ذات أسهم بسيطة "SAS".
- شركات ذات أسهم بسيطة لشخص واحد "SASU".
- شركات ذات مسؤولية محدودة التي يمكن أن تأخذ كذلك شكل التعاونيات 'SCOP'.
- مؤسسة لشخص ذات مسؤولية محدودة 'EURL' .
- شركة توصية بسيطة 'SCS' .
- شركة توصية بالأسهم "SCA".

2- المؤسسات العمومية: بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات، يكون رأس المال مملوكا لمجموعة عمومية متمثلة في الدولة أو الجماعات المحلية، كما أن سلطة القرار ترجع إليها . يضاف إلى ذلك أن المؤسسة العمومية تملك تنظيمات 'status' مختلفة: مؤسسات وطنية، منشآت عمومية، وأيضا مؤسسات الاقتصاد المختلط .

الفرع الثاني : التصنيف الاقتصادي للمؤسسة

في هذا الشكل يمكن تصنيف المؤسسات حسب معايير اقتصادية معينة، فيمكن دراستها تبعا للنشاط الاقتصادي، أو تبعا لحجمها .

1- تبعا للنشاط الاقتصادي:

❖ **حسب طبيعة نشاطها،** يمكن تصنيف المؤسسات إلى :

- المؤسسات الحرفية : وهي التي تمارس نشاطات يدوية.
- المؤسسات التجارية : وهي مؤسسات تهتم بالنشاط التجاري، حيث تشتري سلع وتعيد بيعها بدون أن تحدث عليها أي تغييرات .
- المؤسسات الصناعية: تقوم بتحويل المواد الأولية، وتبيعها على شكل منتجات مصنعة أو نصف مصنعة، وتتميز باحتياجها لرأس مال كبير ويد عاملة. وتنقسم هذه المؤسسات إلى :
  - مؤسسات الصناعة الثقيلة، كمؤسسات الحديد والصلب ومؤسسات الهيدروكاربونات.
  - مؤسسات الصناعات التحويلية والخفيفة، كمؤسسات المغزل والنسيج والجلود...الخ.
- المؤسسات الفلاحية: وهي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض أو استصلاحها، وتقوم

[1] : www.encyclopedie.snyk.com, ' forme de l'entreprise ', date du 02/04/05

هذه المؤسسات بتقديم ثلاثة أنواع من الإنتاج،[1] وهو الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والصيد البحري، والشيء الملاحظ في هذا القطاع أنه مرتبط بالأحوال الجوية والمخاطر المناخية رغم التطورات التكنولوجية.

- المؤسسات الخدماتية: هي المؤسسات التي تقوم بتقديم خدمة معينة، كالنقل، البحوث العلمية...الخ.
- المؤسسات المالية: هي المؤسسات التي تقوم بنشاطات مالية كالبنوك ومؤسسات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي .

❖ كما يمكن تقسيمها **حسب القطاع الاقتصادي**، بتحديد نشاطها الرئيسي إلى:

- القطاع الأولي: فلاحة، صيد،...الخ.
- القطاع الثانوي: صناعة، مباني وأشغال عمومية،...الخ.
- القطاع الثالثي: قطاع الخدمات.

2- تبعا لحجم المؤسسة: اعتمادا على مجموعة من المقاييس كعدد العمال، قيمة رقم الأعمال، القيمة المضافة، يمكن التمييز بين المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة .[2]

❖ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وهي المؤسسات التي يتحمل فيها المقاول شخصيا وبطريقة مباشرة كل المسؤوليات المالية، التقنية، الاجتماعية والتجارية وكذا المعنوية مهما كان شكلها القانوني، ويمكن أن تنمو هذه المؤسسات لتصبح مؤسسات كبرى.[3] وحسب ميشال داربلي 'Michel DARBELET'، نعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة يقل عدد عمالها عن 500 عامل ورقم أعمالها لا يتجاوز 100 مليون فرنك فرنسي(سابقا).

❖ **المؤسسات الكبرى :** وهي المؤسسات التي تشغل أكثر من 500 عامل، وتتميز بما يلي:

- ترتكز على مبدأ اقتصاديات الحجم، أي هناك توسيع قدرات الإنتاج لنحصل على تخفيض في تكلفة الوحدة الواحدة .
- القدرة على التفاوض، أي للمؤسسة متعاونين فكلما كانت قدرة التفاوض عالية كلما أصبحت أقوى، وهذا ما يؤثر على تكاليفها .

❖ **المجموعات "les groupes":** وهي مجموعة من المؤسسات سواء كانت تجارية، صناعية أو مالية، مرتبطة بعقد ملكية وعلى رأس هذه المجموعة شركة أم التي تعتبر كحافظة"holding" .

---

[1] : موساوي نور الدين، "واقع الاقتراض المصرفي للمؤسسة العمومية الجزائرية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص49

[2]: Michel DARBELET, op.cit, P14

[3]: M.MARCHESNAY et C.FOURCADE, " gestion de la PME/PMI ", ed NATHAN, Paris, 1997, P81

❖ **المؤسسات متعددة الجنسيات:** هي عبارة عن مؤسسات تتميز بالخصائص التالية:

- تزاول نشاطات تجارية وإنتاجية وتتواجد في بلدان متنوعة.
- على رأس كل نوع في بلد معين مواطن خاص، مثلا: الفرع الفرنسي على رأسه فرنسي.
- على مستوى المقر الأصلي للمؤسسة مديرية عامة متكونة من أشخاص من مختلف الجنسيات.
- رأس مال المؤسسة موزع على المستوى العالمي .

المطلب الثالث: أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول : أهداف المؤسسة الاقتصادية

رغم تعدد تصنيفات المؤسسة الاقتصادية حسب معاييرها سواء كانت عمومية أو خاصة إلا أن منشئيها يسعون إلى تحقيق عدة أهداف، تختلف و تتعدد حسب اختلاف أصحاب المؤسسات و طبيعة و ميدان نشاطها، و لهذا فتتداخل و تتشابك أهداف المؤسسة، فنجد الأهداف الاقتصادية، و الأهداف الاجتماعية، و الأهداف التكنولوجية[1].

1- الأهداف الاقتصادية : تعتبر الأهداف الاقتصادية المحرك الرئيسي لاستمرار المؤسسة و الحياة الاقتصادية، لذا فيمكن جمع مجموعة من الأهداف الاقتصادية و تتمثل في:

❖ **تحقيق الربح** : لا يمكن أن يتم استمرار المؤسسة في الوجود إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأس مالها، و بالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى، في نفس الفرع أو القطاع الاقتصادي خاصة إذا كانت في تطور و نمو، أو للحفاظ على مستوى معين من نشاطها، نظرا لأن وسائل الإنتاج تتزايد غالبا أسعارها باستمرار، وقبل هذا استعمال الربح المحقق لتسديد الديون، توزيع الأرباح على الشركاء، أو على الأقل تكوين مئونة لتغطية خسائر أو أعباء غير محتملة و مفاجئة .

❖ **تحقيق متطلبات المجتمع:** إن تحقيق المؤسسة لنتائجها، يمر عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها المادي أو المعنوي و تغطية تكاليفها ، وعند القيام بعملية البيع، فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة به ، سواء على المستوى المحلي، الجهوي، الوطني و الدولي، فيمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية تحقق هدفين في نفس الوقت تغطية طلب المجتمع و تحقيق الأرباح .

---

[1] : د . ناصر دادي عدون، "اقتصاد المؤسسة"، مرجع سابق، ص 54

- **عقلنة الإنتاج :** يتم ذلك بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، و رفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط الجيد و الدقيق للإنتاج و التوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط أو البرامج، و بذلك فان المؤسسة تسعى إلى عدم الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية لأصحابها من جهة أخرى، إذ في حالة وقوع المؤسسة في الإفلاس الناتج عن سوء استعمال عوامل الإنتاج، أو عن سوء تخطيطها فهي تكلف المجتمع عدم تلبية رغباته، و حتى عند إعادة تمويلها من طرف الدولة، إذا كانت مؤسسة عمومية، فان المجتمع يتحمل هذه التكلفة، و بالتالي فعلى المؤسسة أن تحقق ربحا بواسطة الاستعمال الجيد و الرشيد لممتلكاتها، و بالإشراف على أعمالها بشكل يسمح في نفس الوقت بتلبية رغبات المجتمع المختلفة.
- التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني.
- تقليلا الواردات من الموارد الأولية، وتشجيع الصادرات من الفائض في المنتوجات النهائية عن الحاجات المحلية.
- الحد من الواردات خاصة السلع الكمية.
- إنتاج سلع معتدلة الثمن.
- تلبية حاجات المستهلكين المحليين.

2. **الأهداف الاجتماعية :** من بين الأهداف العامة للمؤسسة الاقتصادية، الأهداف الاجتماعية التي تتمثل فيما يلي:

- **ضمان مستوى مقبول من الأجور :** يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، و يعتبر هذا المقابل مضمونا قانونا، و شرعا و عرفا، إذ يعبر العمال عن العنصر الحيوي و الحي في المؤسسة، إلا أن مستوى و حجم هذه الأجور تتراوح بين الانخفاض و الارتفاع حسب طبيعة المؤسسات، و طبيعة النظام الاقتصادي و مستوى المعيشة في المجتمع، و حركة سوق العمل و غيرها من العوامل المعقدة.
- **تحسين مستوى معيشة العمال :** إن التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي، يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية الرغبات التي تتزايد باستمرار، بظهور منتجات جديدة، بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم لتغير أذواقهم و تحسنها، هذا ما يدعو إلى تحسين و عقلنه الاستهلاك، الذي يكون بتنويع و تحسين الإنتاج، وتوفير إمكانيات مالية و مادية أكثر فأكثر للعامل، من جهة، و للمؤسسة من جهة أخرى.
- **إقامة أنماط استهلاكية معينة :** تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، و ذلك بتقديم منتجات جديدة أو بواسطة التأثير في أذواقهم عن طريق الإشهار و الدعاية، سواء لمنتجات قديمة أو لمنتجات جديدة غير موجودة من السابق، و هذا ما يجعل المجتمع يكتسب عادات استهلاكية قد تكون غير صالحة أحيانا.

❖ **الدعوة إلى تنظيم و تماسك العمال :** تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية و اجتماعية بين أشخاص قد تختلف مستوياتهم العلمية، و انتماءاتهم الاجتماعية و السياسية، إلا أن دعوتهم إلى التماسك و التفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة و تحقيق أهدافها، و نجد عادة في المؤسسة وسائل و أجهزة مختصة تقوم بذالك مثل مجلس العمال بالإضافة إلى العلاقات غير الرسمية بين هؤلاء، و هذا الجانب له دور فعال في خلق و تطوير العلاقات، و قيم التماسك و التعاون بين أفراد المجتمع، باعتبار الأفراد في المؤسسة جزء منه، و يؤثرون فيه بعدة طرق ووسائل.

❖ **توفير تأمينات و مرافق للعمال :** تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي، و التامين ضد حوادث العمل و كذلك التقاعد، كما أنها تخصص مساكن سواء وضيفة أو العادية لعمالها، أو المحتاجين منهم،(و يظهر هذا أكثر في المؤسسات العمومية) ، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تعاونيات الاستهلاك، والمطاعم .....الخ، و في الحقيقة فان هذه العناصر الاجتماعية لم يتحصل عليها العمال بشكل عفوي.

3. **الأهداف التكنولوجية :** بالإضافة إلى ما سبق تؤدي المؤسسة الاقتصادية دورا هاما في الميدان التكنولوجي :

❖ البحث و التنمية : مع تطور المؤسسات عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل و الطرق الإنتاجية علميا، و ترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، و هذا حسب حجم المؤسسة التي تتناسب طرديا معها، و يمثل هذا النوع من البحث نسبا عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة .

❖ كما أن المؤسسة الاقتصادية تؤدي دورا مساندا للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث و التطوير التكنولوجي، نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها و خاصة الضخمة منها، من خلال الخطة التنموية العامة للدولة المتوسطة الأجل، التي يتم من خلالها التنسيق بين العديد من الجهات ابتداء من هيئات و مؤسسات البحث العلمي، الجامعات و المؤسسات الاقتصادية، و كذا هيئات التخطيط الأخرى كالمجلس الاقتصادي و الثلاثية في الجزائر، و الرباعية في فرنسا (بإضافة هيئات البحث) و الخطة العامة تبين الخطوط العريضة و الاتجاهات العامة للنمو الاقتصادي للبلد في القطاعات المختلفة و التكنولوجيا و غيرها. و من الدوافع الأساسية التطوير التكنولوجي للمؤسسات منفردة نجدة المنافسة الشديدة التي تتميز به بها سوق المنتجات و كذا سوق التكنولوجيا....وغيرها.

الفرع الثاني : وظائف المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة الاقتصادية وظائف عديدة ومتنوعة والتشخيص الداخلي لهذه الوظائف يسمح لنا بمعرفة نقاط قوة و ضعف المؤسسة وبالتالي فانه لدراسة وظائف المؤسسة أهمية كبرى في تحديد إستراتجيتها ولعل أهم وظائف المؤسسة ما يلي:

1- **الوظيفة الإدارية:** سعي الإدارة العليا للمؤسسة إلى الوصول إلى الأهداف المسطرة ولبلوغ هذه الأهداف يتوجب عليها القيام بمهامها على أكمل وجه على مستوى التخطيط، التوجيه الرقابة والعمل على التنسيق المثل بين هذه المستويات، وهذا ما يؤدي حتما إلى تحقيق النجاح لها .

وتعمل الوظيفة الإدارية في المؤسسة على وضع أهداف معقولة قادرة على تحقيقها عن طريق الوسائل المتاحة لها وهذا ما يعكس بشكل أو بآخر قدرة المؤسسة (الإدارة) على التخطيط.

2- **وظيفة إدارة الموارد البشرية (الأفراد):** أن أي مؤسسة كانت عمومية أو خاصة لا تخلو من قسم يمارس وظيفة إدارة الأفراد، وهي تمارس وظائف، وتتعلق هذه الوظائف بالحصول على القوة العاملة في المؤسسة وجعلها قادرة وراضية ومتعاونة في تنفيذ الأعمال ويستلزم هذا القيام بأنشطة مختلفة مثل:

تعيين العاملين وتدريبهم، تحفيز العاملين وترقيتهم ووضع أسس أجورهم ومكافاتهم بالاعتناء بكافة الخدمات الاجتماعية اللازمة لعمال المؤسسة، المحافظة على اتصال وثيق مع سوق العمل، الحصول على الأفراد المناسبين وتهيئتهم للعمل وتدريبهم، المحافظة على علاقات طيبة بين المنشأة والعاملين فيها، وضع نظم التعيين والترقية والفصل .

3- **وظيفة الإنتاج:** تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف الاقتصادية فهي تتعلق بخلق المنافع الشكلية للموارد والمخامات وذلك من خلال تحويلها إلى سلع يمكن أن تشبع حاجات ورغبات المستهلكين .

وحيث أن الإنتاج هو المهمة أو النشاط الجوهري للمؤسسة الاقتصادية وهو "خلق السلع و الخدمات من خلال تحويل الموارد الولية أو المواد نصف المصنعة إلى سلع تامة الصنع ذات فائدة للمستهلك النهائي أو المشتري الصناعي "

وينقسم النظام الإنتاجي إلى ثلاثة عناصر أو أجزاء منفصلة.

- المدخلات Les Entrants(input)
- المخرجات Les Extrants (out put)
- العملية الإنتاجية La boite Noire

ويمثل الشكل التالي طريقة جمع هذه العناصر:

شكل رقم (1): نظام العملية الإنتاجية

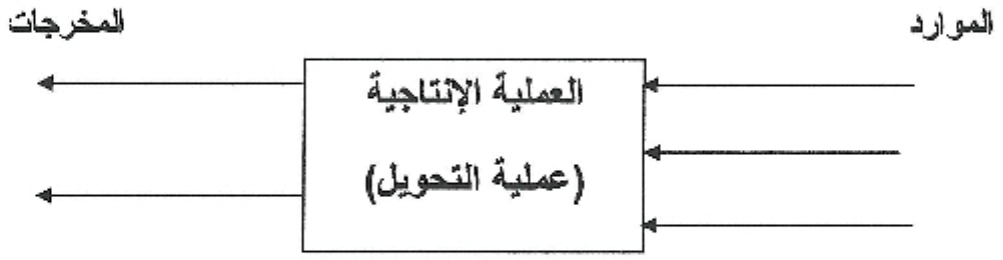

من خلال الشكل-1- نلاحظ بان إدارة الإنتاج والعمليات تحول المدخلات إلى سلع تامة الصنع ذات فائدة وبالتالي المستهلكين، فالهدف الرئيسي للإنتاج هو خلق ما يسمى **بالقيمة المضافة** وبالتالي فالمخرجات هي ذات قيمة اكبر من المدخلات.

4- **وظيفة التسويق**: يعرف التسويق على أنه أحد الوظائف التي تقوم على إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الاستعمال لها أو تلك السلع وتوزيعها وترويجها بشكل يؤدي إلى توافرها بين يدي المستهلك في الزمان والمكان المناسبين.

وتتضمن هذه الوظيفة كل النشاطات التي تبدل عند انتقال السلع والخدمات من أماكن إنتاجها إلى أماكن أو مراكز استعمالها أو استهلاكها ،وبالتالي فان هذه الوظيفة الحيوية والتي تعتبر المحور الجوهري في المؤسسة تتضمن بدورها وظائف هامة منها:البيع ،النقل، التخزين .....الخ، وتتعلق وظيفة البيع بتحويل أو نقل السلع والخدمات من المنتج إلى الوسطاء أو المستهلكين وهذا يتطلب اختيار منافذ التوزيع المناسبة، تحديد الأسعار، القيام بالحملات الإعلانية [1] .

5- **الوظيفة المالية** : تعبر عن أوجه النشاط الإداري للمؤسسات المتعلقة بتنظيم حركة الأموال إذ يقع على عاتق هذه الوظيفة توليد المعلومات المالية والتكليفية اللازمة لأغراض التخطيط و الرقابة بالنسبة لمختلف العمليات و الأنشطة و كذلك تلخيص المعاملات المالية و التجارية على اختلاف أنواعها، بكيفية تناسب المعنيين باستعمالها سواء كانوا من داخل المنشأة أو من خارجها[2].

---

[1] : فايز الزغبي، محمد إبراهيم عبيدات، "أساسيات الإدارة الحديثة"، دار المستقبل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 1997،ص2

[2] : د.محمد رفيق الطيب، "مدخل للتسيير أساسيات ،وظائف ، تقنيات"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 125

وعلى عكس الوظائف الأخرى التي لا توجد صعوبات في مجالها، فإن تحديد الو للغاية، و ذلك لأجل الأهداف والسياسات والقرارات والعمليات الإنتاجية والتسويقية بست الاعتبارات المالية، وهو ما يعكس حقيقة مدى أهمية هذه الوظيفة داخل المؤسسة.

المطلب الرابع : بيئة ومحيط المؤسسة الاقتصادية و التحديات التي تواجهها

أصبحت المؤسسة الاقتصادية في الوقت الحاضر تواجه مجموعة من التحديات، والتي تحظى باهتمامات القائمين على تسيير هذه المؤسسات؛ لذلك وجب على المسير الاستراتيجي أن يصل إلى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال الفعالية في التسيير، وعملية تقييم بيئة المؤسسة الخارجية خطوة مهمة لتحقيق الفعالية في تسيير المؤسسة الاقتصادية.

فعملية التقييم تلك تتيح للمؤسسة معرفة ما يدور حولها من فرص لاستغلالها وتهديدات أو مخاطر يمكن مواجهتها أو الحد منها؛ هذه العملية أصبحت من أولويات المدير الاستراتيجي، باعتبار أن المدير التقليدي هو الذي كان يقضي كامل وقته داخل أسوار مؤسسته.

الفرع الأول : بيئة ومحيط المؤسسة الاقتصادية

بعض المفردات و المصطلحات شائعة الاستعمال، و التي يجب تحديد مفهومها بدقة لتسيير فهم مضمونها و استعماله فيما بعد.

1- تحديد المصطلحات:

- **البيئة Environnement** : كان ينظر إلى البيئة فيما مضى، من جوانبها الفيزيائية و البيولوجية، ولكن أصبح ينظر إليها الآن من جوانبها الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية و الثقافية، فإذا كانت الجوانب البيولوجية و الفيزيائية تشكل الأساس الطبيعي للبيئة البشرية، فإن جوانبها الاجتماعية و الثقافية هي التي تحدد ما يحتاج إليه الإنسان من توجيهات و وسائل فكرية و تكنولوجية لفهم الموارد الطبيعية و استخدامها.[1]
- **المحيط Contexte** : هي مجموعة من الظروف التي لها علاقة بظاهرة ما، و هو مجموعة شروط توافرها لتواجد أمر أو ظاهرة معينة (منظمة ما، إنسان ما ...).
- **الفرق بين المحيط و البيئة:** إن البيئة هي مفهوم أشمل من المحيط، بحيث أن المحيط هو شروط تواجد ظاهرة ما في حين البيئة مجموعة من المؤثرات و العوامل التي تؤثر على الفرد و نشاطاته.

[1] : محمد علي سيد امبابي، "الاقتصاد و البيئة"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998، ص 54

2-أهمية البيئة في رسم استراتيجيات المؤسسة: تعد دراسة وتحليل العوامل البيئية من الموضوعات الهامة عند اختيار الإستراتيجية المناسبة، حيث يتوقف هذا الاختيار على نتائج تحليل كل من البيئة الخارجية والداخلية للمؤسسة.

وتكمن أهمية تقييم البيئة في النقاط التالية:

- ❖ أن المؤسسة مكونة من شبكة أفراد وجماعات قد تختلف في أهدافها واتجاهاتها وهؤلاء الأفراد هم أفراد من محيطها وكل ما فيه من عوامل اقتصادية واجتماعية يؤثرون فيها ويتأثرون بها، فالمؤسسة مرتبطة أماميا وخلفيا بشبكات المتعاملين والأسواق والأفراد والمؤسسات وغيرها.
- ❖ يتوقف نجاح المؤسسة إلى حد كبير على مدى دراستها للعوامل البيئية المؤثرة ومدى الاستفادة من اتجاهات هذه العوامل وبدرجة تأثير كل منها، حيث تساعد هذه الدراسة على تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها، وبيان الموارد المتاحة ونطاق السوق المرتقب، وأنماط القيم والعادات والتقاليد السائدة...الخ.
- ❖ كما أن نجاح المؤسسة يتوقف على مدى تأقلمها مع المحيط الخارجي بطريقة تزيد من درجة استفادتها من الفرص، وقدرتها على مقاومة التهديدات، وهذا يتطلب معرفة ما يجري في البيئة من متغيرات إيجابية وسلبية.
- ❖ سعي الكثير من المؤسسات إلى التأقلم مع عوامل بيئتها المتغيرة وجعلها تؤثر بشكل إيجابي على هذه البيئة، وبالتالي القيام بدور فعال تجاه تطور ونمو الاقتصاد الوطني.
- ❖ سعي الدولة الجزائرية للانضمام إلى المنظمة للتجارة وما سينجر عنه من تحرير تدريجي زمني ونوعي للتجارة في السلع والخدمات وإلغاء إجراءات الدعم للمؤسسات المحلية، وبالتالي ستجد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية نفسها أمام منافسة أجنبية شرسة.

3- مكونات البيئة الخارجية: يمكن النظر إلى البيئة الخارجية على أنها تتكون من جزئين من المتغيرات أو العوامل:

- البيئة العامة (الكلية).
- البيئة الخاصة.

❖ **البيئة الكلية (العامة):** هي جميع العوامل والمتغيرات الخارجية التي تؤثر على المؤسسات بصفة عامة، ولا يتوقف تأثيرها على نوع معين من الأعمال، أو مكان معين من الدولة، وتسمى عوامل البيئة العامة كالظروف الاقتصادية السائدة، أو المناخ السياسي، أو بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية والدولية...الخ.

- **البيئة الاقتصادية:** يتوقف بناء بعض الاستراتيجيات على التقديرات الخاصة بالحالة الاقتصادية؛ إذا فهذه العوامل هي مجموعة القوى الاقتصادية التي تؤثر على المجتمع بكافة مؤسساته وتتأثر المؤسسة بهذه القوى على المستوى المحلي والعالمي.

ومن هذه العوامل: الدخل، الطلب، مدى توافر عوامل الإنتاج، معدل التضخم، السياسات النقدية والمالية للدولة، نسبة البطالة، المؤسسات المالية، معدل الفائدة، تقلب الأسعار، متوسط الدخل الفردي، قيمة العملات الأجنبية، معدلات التصدير و الرسوم، ميزان المدفوعات، إجمالي الناتج القومي...الخ[1]

- **البيئة السياسية:** النظام السياسي هو مجموعة الهيئات والأنظمة والأفراد، لهم هدف رئيسي هو إدارة وتسيير المجتمع ككل. تعتبر من العناصر الهامة في البيئة الكلية، وهي القوى التي تحركها القرارات السياسية، ولها ارتباط وثيق بالعوامل الاقتصادية فالكثير من القرارات السياسية هي في الحقيقة انعكاس لمصلحة اقتصادية.

فالقرارات السياسية التي تُعنى بحماية البيئة من التلوث تمثل تهديدا للمؤسسات الصناعية، في حين تمثل فرصة للمؤسسات المنتجة للفيلة.

كما أن العوامل السياسية التالية تمثل إما فرصة، أو تهديدا للمؤسسات، ومنها: الضرائب والرسوم، درجة الاستقرار السياسي، العلاقات الدولية، تأثير الانتخابات، الإعفاءات الجمركية، القرارات السياسية، التحالفات الاقتصادية و العسكرية، قوانين حماية البيئة، جماعات الضغط السياسي...الخ[2]

- **البيئة الاجتماعية:** تعد البيئة الاجتماعية ذات تأثير هام على المؤسسات، خاصة وأن أثرها يكون على جانب الطلب على المنتجات، وكذلك على القيم والعادات والممارسات للعاملين داخل المؤسسة. وعند دراسة متغيرات البيئة الاجتماعية يُلاحظ أن:

  - الزيادة السكانية تمثل فرصاً لبعض المؤسسات، حيث هناك زيادة في الطلب على منتجاتها؛
  - خروج المرأة للعمل يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات، فيما معناه زيادة دخل الأسرة، ومشاركة المرأة في القرارات الشرائية.
  - زيادة مستوى التعليم أدى إلى زيادة طموحات وتطلعات الأفراد نحو المنتجات والعمل، مما يوفر بيئة عمل جيدة ومستقرة.

---

[1] : محمد أحمد عوض ، "الإدارة الإستراتيجية"، مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 ، ص 99

[2] : نفس المرجع السابق، ص 103

- **البيئة التكنولوجية:** هو ذلك المحيط الذي يتعلق بالأدوات المستخدمة في الإنتاج...، فالاختراعات والابتكارات تعتبر اليوم سلاحا للتحكم في الإنتاج والأسواق كاستخدام الإعلام الآلي والروبوتيك وغير ذلك.

إن التغير السريع في التكنولوجيا يتطلب أن تبقى المؤسسة في المستوى المطلوب من حيث الحصول على التكنولوجيا الجديدة، المستخدمة في السلع والخدمات للمحافظة على تدعيم مركزها التنافسي.

وتتعلق التكنولوجيا بالوسائل الفنية المستخدمة في تحويل المدخلات إلى مخرجات، وتؤثر التكنولوجيا على المؤسسات من حيث الطلب، ومن حيث العمليات الإنتاجية، وقد يترتب على ذلك ضرورة تدريب العاملين على كيفية استخدام مثل هذه التكنولوجيا الحديثة.

- **المحيط القانوني والتشريعي:** يعتبر المحيط القانوني من أهم العوامل المؤثرة على المؤسسة، وذلك عن طريق قوانين التشريع للعمل والنقابات والقوانين الجبائية التي تؤثر في سياسة المؤسسة الاقتصادية ونشاطها، بالإضافة إلى التشريعات الخاصة بحماية البيئة، قوانين المستهلك، قوانين الاستيراد والتصدير، وغيرها...

والكثير من المؤسسات الجزائرية تعاني من مشاكل وعراقيل قانونية تؤثر سلبيا على نشاطها وسيرورتها، بسبب عدم قدرتها على تطبيق ما تسنه الدولة من قوانين بشكل يسمح لها بمواجهة كل ما يعترضها في أداء نشاطها.

- **المحيط الدولي:** إن التصرفات التي تقوم بها الدولة ما تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أداء المؤسسة، إذ قد تتجه الدولة إلى حماية الصناعات المحلية، وضع الاستثمار الأجنبي، أو قد تقوم بتمويل بعض الصناعات لرفع قدرتها على التنافس مع الصناعات الأجنبية وإمكانية الحصول على حصة سوقية متميزة في الأسواق الدولية.

فالتجمعات الاقتصادية مثلا يمكن أن تخلق فرصاً سوقية عديدة، وتزيد من اتساع الأسواق أمام المؤسسات، أو قد تعني تهديدا لبعض المؤسسات ممثلة في القيود الجمركية المرتفعة، لدخول أسواق تلك التكتلات.

❖ **البيئة الخاصة (بيئة الصناعة):** هي مجموعة العوامل أو المتغيرات الخارجية التي تؤثر بشكل خاص على المؤسسات نظرا لارتباطها المباشر بتلك المؤسسات (العملاء، الموردين، تكنولوجيا الصناعة، المنافسين...الخ). والتأثير هنا متبادل بين المؤسسة وتلك العوامل.

تستطيع المنظمات خاصة الكبيرة التأثير على البيئة الصناعية إلى حد ما. فالشركات الرائدة تستطيع تحديد السعر ومستوى التكنولوجية ونفقات الإعلان، إلا أن المنظمات الصغيرة ذات تأثير ضعيف للغاية. وقوى البيئة الصناعية لا تعمل بطريقة واحدة في كل الصناعات بل تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب نوعية الصناعة.[1]

وكما يقول مايكل بورتر (M, Porter) أنه هناك خمس قوى تنافسية تحدد مدى قوة التنافس في ذلك المجال، ويمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): القوى الخمس للمنافسة التي تحدد مر دودية القطاع

Source: Michael Probe, l'avantage con espressione; DUNOP, Belgique, oct. 2003, P15

- **تهديد المنافسين الجدد: Menace de nouveau entrant:** وقد حدد Porter (سبعة) (07) عوائق تواجه المنافسين الجدد عند دخول السوق وهي:
  - **اقتصاديات الإنتاج الكبير:** تكلفة إنتاج الوحدة تنخفض كلما زاد الإنتاج، فعلى المنافس الجديد أن ينفق الكثير للدخول بكمية كبيرة، أو القبول بتكاليف مرتفعة للقطعة الواحدة.
  - **تميز المنتج:** للمؤسسات القائمة أسماء تجارية معروفة، أما المنافس الجديد، فيجب أن يبذل الكثير من الأموال لمواجهة اسم مثل كوكاكولا واختراق قاعدتها العريضة من العملاء.
  - **متطلبات رأس المال:** كلما كانت المؤسسة بحاجة للأموال كلما زادت عقبات دخول الأسواق.
  - **تكاليف التحويل:** تزداد العقبات لمحاولة دخول الأسواق، إذا كانت التكاليف التي ينفقها العملاء مرتفعة عند التحويل من مورد إلى آخر.
  - **اختراق قنوات التوزيع:** يمثل عائقا كبيرا أمام الداخلين الجدد يجب مواجهته من خلال الاتفاق على الإعلانات.
  - **مزايا الشركات القائمة مسبقا:** للمؤسسات القائمة مزايا سابقة فيما يخص التكاليف (نظرا لامتلاك التكنولوجيا، سهولة الحصول على المواد الخام،...).

[1] : نفس المرجع السابق، ص 106

- **سياسة الحكومة:** إن الحكومة يمكن أن تضع حدا، أو تمنع الدخول في مجالات معينة عن طريق المطالبة بالتراخيص...

- **تهديد المنتجات البديلة: Menace de produits de remplacement:** يؤكد بورتر على أن التحويل يصبح ذا خطر واضح عندما يزود المشتري ليس فقط بمورد بديل، بل يقدم أسعارا تجارية أفضل. فعلى سبيل المثال: نظام الإنذار الإلكتروني أثر على شركات الأمن نظرا لأنه يقدم نفس الحماية مع تكلفة أقل.

- **قدرة المستهلكين على المساومة: Produit de négociation** يؤكد بورتر على أن كل مشتر يختلف في طبعه عن الآخر وتزيد فعالية المشترين عندما يفعلون ما يلي:

  - الشراء بكميات كبيرة مما يمكنهم من طلب أسعار أفضل للوحدة.
  - شراء السلع المتوفرة بكثرة.
  - مواجهة تكاليف تحويل قليلة: فعملية التحويل من نوعية مناديل ورقية إلى أخرى لها تكاليف بسيطة أولا توجد.
  - الدخل المنخفض: كلما قلت الأموال التي يحصل عليها المشتري كلما زادت احتمالية سعيه للحصول على أسعار أقل.
  - إنتاج المنتجات لأنفسهم: شركات السيارات الرئيسية تستخدم قدرتها الذاتية على التصنيع، لمساومة الموردين.
  - إذا كنت لا تريد أن تصنع الفرامل بالسعر الذي تطلب فسوف نقوم بتصنيعها بأنفسنا.
  - توفر المعلومات عن السلعة أو الخدمة.

- **قدرة الموردين على المساومة: Pouvoir de Négociation des Fournisseurs** يقول بورتر أن فريق الموردين تكون له القدرة على المساومة إذا توفر ما يلي:

  - إذا كانت شركات التوريد قليلة.
  - إذا كان المشتري لا يملك الكثير من البدائل.
  - أن يكون منتج المورد وحيدا.
  - أن يضع الموردون تهديدا جادا أنه بإمكانهم أن يصبحوا منافسين عن طريق استخدام الموارد، أو المنتجات التي تباع للمشتري لإنتاج نفس المنتجات التي يقدمها المشتري.

- **التنافس بين المتنافسين الحاليين: Concurrents du secteur** وأخيرا يؤكد **(Porter)** أن المنافسة بين المتنافسين تزداد عندما يحدث ما يلي:

  - إذا كان هناك الكثير من المؤسسات المتنافسة، أو أن هذه المؤسسات تتساوى نسبيا في الحجم، أو الموارد.

- عندما ينمو ذلك المجال ببطء.
- تحمل المؤسسات لتكاليف ثابتة مرتفعة.
- وجود مخزون يحمل المؤسسات تكاليف عالية.
- عندما يجب أن تلتزم المؤسسات بوقف محدد لبيع المنتوج.
- وجود بدائل كثير للمنتوج وتكاليف تحويل منخفضة.
- عندما تكون عوائق الخروج كثيرة، ربما كان الأمر مكلفا من الناحية الاقتصادية والإستراتيجية، أو حتى العاطفية أن تتوقف المؤسسة وتخرج من المنافسة وبالتالي نجد أن الشركات تستمر في التنافس، حتى ولو كانت تعتقد أن ذلك لا يدر عليها الكثير من الربح.

أمثلة عوائق الخروج:

- القوانين الخاصة بتسريح العمال وإغلاق المصنع.
- اتفاقيات العمل التي تكلف الكثير عند نقضها.
- الارتباط الروحي والعاطفي الذي يشعر به الملاك والمدراء.

4- البيئة الداخلية :[1] يعرف المحيط الداخلي للمؤسسة من خلال العوامل والقوى الموجودة داخل المؤسسة. أهم هذه القوى المؤثرة والفاعلة ما يأتي :

❖ **المالكون :** هم بالتحديد الأشخاص الذين يملكون حقوقاً شرعية ومكتسبة في المؤسسة. وقد يكون مالك المؤسسة فرداً بحيث يكون المؤسس والمدير لشركته. وقد يكون المالكون شركاء بحيث يشتركون بملكية المؤسسة من خلال حصص أو نسب معينة. وأخيراً، قد يكون المالكون مستثمرين بحيث يشترون أسهماً في مؤسسة واحدة أو في عدة مؤسسات.

❖ **مجلس إدارة المؤسسة :** يتألف من مجموعة من الأعضاء المنتخبين من قبل المساهمين أو المالكين. وهو المسئول عن الرقابة والإشراف على إدارة المؤسسة والتأكد من حسن إدارة المؤسسة بفاعلية وبالطرق السليمة التي تؤمن المصالح والمنافع التي يتوخاها مساهمو المؤسسة ومالكوها. ويتألف مجلس إدارة المؤسسة عادة من أعضاء داخليين وأعضاء خارجيين. يعدُّ العضو داخليا إذا كان موظفاً دائما في المؤسسة وانتخب إلى عضوية مجلس إدارتها من قبل المساهمين. أما عضو مجلس الإدارة الخارجي فهو الشخص الذي تستقطبه المؤسسة من الخارج وتنتخبه عضواً في مجلس إدارتها. واستقطاب الأعضاء من خارج المؤسسة يتم عادة بناءً على حاجة المؤسسة لخبراتهم ومعارفهم أو ارتباطهم مع المحيطات مؤسساتية عدة تؤمن موارد مختلفة للمؤسسة المستقطبة لهم.

---

[1] : حسن إبراهيم بلوط، "المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ، 2005، ص ص 126-129

❖ **الموظفون :** هم الأفراد الذين تستقطبهم المؤسسة من المحيط الخارجي وتضعهم في المناصب الشاغرة، وتكلفهم القيام بأعباء ومسؤوليات وظائفهم. يشكل هؤلاء الأفراد الرأسمال البشري للمؤسسة. وقد أصبح هذا الرأسمال اليوم متنوعاً جنساً وعرقاً وعمراً في المؤسسات الكبيرة والمتوسطة الحجم. كما أن نوع التعويضات التي يتلقاها الأفراد تغير وتبدل بحيث برز مستويان رئيسيان من التعويضات: تعويضات الأفراد مقابل الأداء (الإنتاج الفردي) وتعويضات المجموعات مقابل الأداء (الإنتاج الجماعي)*[1].

والعمليات الاستقطابية الهادفة إلى توظيف عمالة دائمة قد تغيرت بحيث ظهرت طرق وبدائل جديدة تخفف من تكاليف العمالة الثابتة ومن بين البدائل نجد التوظيف المؤقت، التوظيف الإضافي، الاستئجار والتوظيف بالتعاقد. ولكن قد يأتي نتيجة اعتماد هذه البدائل وتطبيقها بعض المساوئ وخاصة فيما يعود لنوع العلاقة التعاقدية المؤقتة بين المؤسسة والقوى العاملة والتي قد ينتج عنها تدنٍ في ولاء العاملين بأهداف المؤسسة والتزامهم.

❖ **الثقافة المؤسساتية :** وهي جزء لا يتجزأ من المحيط الداخلي للمؤسسة. لقد عرّف ادغار شين الثقافة بأنها نظام من المعتقدات والقيم التي تنشأ وتتطور داخل المؤسسة وتحدد تصرفات أفراد المؤسسة وسلوكياتهم.

لقد استخدمت الثقافة في كثير من المؤسسات لتعبر عن الطريقة التي تنجز بواسطتها الأعمال وأصبح الحديث عن الثقافة المؤسساتية هو الحديث عن مبادئ أعضاء المؤسسة وقيمهم وعن أساليب الأعمال والنشاطات الخاصة التي تستخدمها وتنفرد من خلالها والتي قد تميز المؤسسة في بعض الأحيان كدليل ومرشد للاتجاهات التي يجب أن تتبعها وتسلكها المؤسسات، وكنموذج محدد للسلوكيات والتصرفات التي ينبغي أن يتقيد به افرد المؤسسة. إذاً، برزت الثقافة كعنصر فاعل في محيط المؤسسة الداخلي بحيث شملت جملة من القيم والعادات والسلوكيات المرغوب فيها والتي يتجمع حولها أفراد المؤسسات ومديروها على السواء.

❖ **المحيط الفيزيائي (أو المادي) للعمل :** ليس سوى المحيط الحالي للمؤسسة ولعمل أفرادها. فمنشآت المؤسسات تختلف أحجاماً وأشكالاً وتنظيماً. والمؤسسات تعمل بموجب وحدات فيزيائية بحيث يتشكل من هذه الوحدات المكاتب والأبنية والمصانع والأثاث وغيرها. ويعدّ الحجم الفيزيائي ميزة من ميزات التنظيم الفيزيائي للمؤسسات. كما تختلف أبنية المؤسسات بأحجامها فان المكاتب الداخلية أيضاً لها أحجام متعددة ومختلفة التصاميم والديكورات.

---

[1]*: ومن ابرز أنواع أنظمة التعويضات المعدة خصيصاً لمكافأة أداء المجموعات الأنظمة الآتية: المشاركة في الأرباح ونظام تمليك حصص وأسهم للموظفين في بعض المؤسسات.

الفرع الثاني . التحديات التي تواجه المؤسسات في عالم اليوم

تشهد المؤسسات الاقتصادية عموما جملة من التحديات التي تفرضها بيئتها التنافسية، المطبوعة بطابع العولمة والمحكومة بقوانين وشروط المنظمة العالمية للتجارة، خاصة في ظل تطور الاتصالات وثورة المعلومات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات، وما صحب ذلك من اتجاه واضح وسريع إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية فضلا عن التكتلات الإقليمية والقارية والدولية.

ويمكن حصر أهم مجالات التغيير التي شملتها هذه التحولات في النقاط التالية:

1ـ الانتقال بالاقتصاد على الصعيد العالمي من المحلية إلى العالمية ، ومن نظام الحماية والاقتصاد الموجه إلى تحرير الاقتصاد واعتماد آليات السوق.

2ـ التطور السريع للتكنولوجيات الحديثة ولاسيما تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

3ـ حدة المنافسة.

1- تحديات العولمة والتحولات الاقتصادية الراهنة: العولمة هي انفتاح على العالم، وهي نمط سياسي ،اقتصادي وثقافي لنموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدوده بهدف تحقيق أهداف وغايات فرضها التطور المستمر ، فهي إلغاء للحواجز الإقليمية أو الدولية بين دول العالم المختلفة ، مما يسمح بحرية التبادل التجاري والثقافي وحرية الاستيراد والتصدير ولتسويق المنتجات على مستوى أنحاء العالم المختلفة [1].

وقد تضافرت عدة عوامل لتسبب نشأة وتنامي العولمة ومؤثراتها فهذه **تكتلات إقليمية** بين دول متجاورة، تهدف لتوسيع أسواقها عالميا ، وتلك **شركات عالمية متعددة الجنسيات** تطمح لابتلاع أكبر قدر من السوق العالمية بقدراتها التنافسية الهائلة و هذه معايير الجودة العالمية ، ناهيك عن **تحديات المنافسة الهائلة** التي أفرزتها **الاتفاقية العالمية للتعريفة والتجارة(GATT)** ، والتي استهدفت تحرير التجارة العالمية في السلع والخدمات ، ولا ننسى أن **تكنولوجيات المعلومات** قد أسهمت في جعل العالم قرية واحدة.

وربطت الأسواق حتى كادت تمثل سوقا كبيرة يلتقي فيها المشتري والبائع على شبكة الانترنت، متخطين حواجز سياسية واقتصادية وجغرافية وثقافية عديدة [2].

وقد تترتب على ظاهرة العولمة آثار مهمة كان لها وقعا محسوسا في مختلف المؤسسات وهياكل المجتمعات المعاصرة وآلياتها وتتمثل تلك الآثار فيما يلي [3]:

ـ إسقاط المفاهيم ،القيم والأسس ومن ثم الأساليب التي سادت في عصر ما قبل العولمة ، ونشأت مجموعة من تلك المفاهيم التي تجعل العالم كله مجالا ممكنا ومحتملا للتعامل.

---

[1] : رواية حسن، "مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية"، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2003 ، ص14

[2] : أحمد سيد مصطفي، "تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي"، رؤية مدير القرن الحادي والعشرين، القاهرة، جامعة الزقازيق ، ص 59

[3] : علي السلمي، "إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية"، دار غريب للنشر،القاهرة، 2001، ص ص11 -12

ـ انهيار مفهوم الزمان حيث تداخلت الأزمنة الثلاثة الماضي ،الحاضر والمستقبل بفضل التقنيات العالية المتاحة ، كما تحول مفهوم الوقت من قيد إلى مورد ، وانهار إلى حد كبير مفهوم الثبات والاستقرار ، فالتغيير هو الثابت الوحيد ، كما يقول الفيلسوف " « HERACLITE» لا شيء يدوم سوى التغيير "

ـ تحول معنى التنظيم من كيان ثابت جامد مغلق على نفسه، إلى كيان حي متفتح متعلم يتعامل في الأساس مع العالم الخارجي.

ـ تصدع العلاقات التي استقرت بين الدول ،المنظمات والمؤسسات على المستويات المحلية والإقليمية .

ـ تغيير مفهوم الحيز أو النطاق الذي اعتادته المؤسسات محلية الطابع وحل مكانه العالم كله كمجال محتمل لفعاليات المؤسسة ـ أي مؤسسة ـ حيث ساعدت تقنية المعلومات المعاصرة المتمثلة في الشبكة العالمية الانترنت في تجسيد هذه الإمكانيات للمؤسسات من كل نوع وحجم للتعامل في السوق العالمي بكفاءة لم تكن تستطيعها من سنوات قليلة مضت سوى المؤسسات العملاقة.

ـ تخافت مفاهيم وعادات الانعزال والتباعد بين المؤسسات وفيما بين وحداتها وبروز عصر الشبكات والتحالفات Alliances وغيرها من صيغ الترابط المختلفة بين المؤسسات وفيما بين مكونات كل منها الذاتية، وسيادة منطق التكامل Intégration ، بدلا من التجزؤ والتضارب .

ومن آثار العولمة الآثار التي انعكست على الدول النامية [1] التي طالما اتخذت من مظلة السياسة الحمائية ملاذا آمنا لها ، تضعها على محك صعب وأمام مواجهة شرسة تحكمها قواعد جديدة للعبة التنافسية قواعد صنعها الأقوياء حسب مقاساتهم ولتكريس هيمنتهم وتفوقهم وإن استقراء الانعكاسات المترتبة عن انتهاج سياسة الانفتاح الليبرالي والانخراط في سيرورة العولمة الاقتصادية يجعل الضحية الأساسية لهذه التحولات هي المؤسسة الاقتصادية التي دخلت مرحلة من المواجهة المكشوفة والمنافسة غير المتكافئة مع منشآت عملاقة ذات خبرة وانتشار كبير يعطيانها تفوقا وامتيازا منقطع النظير لا سيما أن عدد الشركات الدولية قد يتجاوز بشكل مذهل إذا بلغ منتصف التسعينيات 40000 مؤسسة تملك أكثر من 170000 فرع موزع على معظم دول العالم.

2- التحولات التكنولوجية ومقتضيات الابتكار المستمر: تأتي ميزة الإبداع والابتكار من خلال استكشاف الفرص الجديدة في البيئة الخارجية ومراقبة أعمال المنافسين وسرعة الاستجابة، ويتضمن الإبداع قيام المؤسسة بإنتاج منتجات أو تقديم خدمات أو استخدام طرق جديدة ،وأن حالة الإبداع أو الابتكار تعبر عن طبيعة التغيرات التكنولوجية الجديدة اللازمة لسد حاجة السوق وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة . تتفاعل في تكوين الثورة التكنولوجية الجديدة طفرات غير مسبوقة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حيث تتمحور التكنولوجيات الثلاث [الحاسب الآلي ،الإلكترونيات و الاتصالات] في تكنولوجيا موحدة أصبحت سمة العصر وعلامته المميزة ، وهي تكنولوجيا المعلومات .

---

[1] : ثابتي الحبيب، " تطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية"، التحدي الأساسي للتنافسية الجديدة، مداخلة في (الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة ورقلة ، 8-9 مارس2005، ص 240

وفي ظل الوضع الذي تقاس فيه قوة الدول والمنظمات ودرجات تفوقها بمقدرتها الابتكارية ومؤهلاتها الخلاقة لا بممتلكاتها وثرواتها المالية والمادية، فقد انقضت مرحلة حصرت فيها عوامل الإنتاج وخلق الثروة في الموارد الطبيعية، البشرية والرأسمالية ليقتحم العالم مرحلة جديدة يولى فيها الاهتمام الأكبر للموارد المعرفية ،في ظل هذا الوضع الجديد أضحت الدعامة الأساسية للمنافسة بين المؤسسات وحتى بين الدول هي القدرة على التعلم والابتكار بصفة مستمرة[1] .

وهكذا أصبحت الطفرة التكنولوجية أساس اكتساب الميزات التنافسية التي تسعى المؤسسات إلى تكوينها وتنميتها لتواجه تحديات العولمة وانفتاح الأسواق.

ودول العالم الثالث كغيرها من الدول وجدت نفسها محاصرة بتحديات هذا التطور التكنولوجي الذي له إيجابياته كما له سلبياته ، فتكنولوجيا المعلومات تساعد متخذ القرار في كل مستوى (عملي،تكتيكي ، استراتيجي) وتساعده على اتخاذها ، وتحسن نوعية هذا القرار عن طريق توفير المعلومات اللازمة وتقليص زمن البحث عليها بفضل قواعد المعطيات ، كما لها آثار على عمليات الإنتاج بتحسين عملية التصميم وتقليص وقت الإنجاز، كذلك في ميدان الموارد البشرية لها آثار قد تكون سلبية على العامل أكثر منه ايجابية (فهي تجنبه الأعمال المتبعة والمملة) وفي نفس الوقت يكون مهددا بفقدان عمله.

4- التغيرات التنظيمية وتحولات أنظمة العمل: تتعامل المؤسسات في الوقت الراهن مع ظروف بيئية تتسم بالديناميكية سرعة التغيير وحدته، إزاء هذه البيئة المتغيرة وجب على القائمين عليها تبني إستراتيجيات تسمح لهم بمواجهة التهديدات البيئية والمحافظة على موقعها التنافسي، ولعل من أهم هذه المجالات نجد عملية التطوير والتغيير التنظيمي، فالتطوير التنظيمي يشمل الجهود المخططة الهادفة إلى تغيير وتطوير الأفراد من خلال التأثير في قيمهم ومهاراتهم وسلوكاتهم، وكذلك العمل على تعديل وتغيير الاعتقادات والاتجاهات بشكل يؤدي إلى خلق مناخ تنظيمي سليم[2] وهو يستهدف إلى زيادة فعالية المؤسسة من خلال تحسين قدرتها على التكيف مع المتغيرات في البيئة الخاصة بها سواء الداخلية أو الخارجية .

أما عملية التغيير التنظيمي فنقصد بها التغييرات الإدارية المخططة بشكل رسمي وتمس المؤسسة ككل أو بعض أقسامها وتستهدف هذه العملية زيادة فعالية المؤسسة وتحديد المواءمة المرغوبة مع بيئتها، مما يجعل المؤسسة قادرة على التعامل الفعال مع الفرص والقيود التي تواجهها. [3]

ويمكن أن تشمل عمليات التغيير والتطوير التنظيمي مجالات عدة كأن تقوم المؤسسة بإجراء تعديلات في أهدافها وإستراتيجياتها ،أو باستحداث قواعد عمل جديدة أو تطوير السياسات والقواعد الحالية لتكون أكثر

---

[1] : على السلمي ،"إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية" ، مرجع سابق، ص21

[2] : موسى اللوزي، "التطوير التنظيمي أساسيات ومفاهيم حديثة"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن،2003، ص 17

[3] : أوسرير منور، سعيد منصور فؤاد،"التطوير التنظيمي وإدارة التغيير في المنظمات الحكومية (المتطلبات والمعوقات)" ، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة ورقلة، 8-9مارس 2005، ص 269

مرونة وأقل مركزية، أو يشمل مجال الأعمال والأنشطة التي تمارسها المؤسسة باستحداث أعمال جديدة أو ترك أعمال قائمة أو تغيير أو تطوير أسلوب أداء الأعمال أو الأنشطة الحاليـــة .

5- حدة المنافسة: ساهم الاتجاه نحو تحرير التجارة و اعتناق فلسفة الخوصصة في إبراز الحاجة إلى زيـــادة الإنتاجية و تخفيض تكاليف الإنتاج، و التطوير المستمر في المنتجات و أنظمة العمل، ذلك من خـــلال تحســـين نوعية الموارد و التطوير المستمر في الأنشطة ذات العلاقة بها.[1]

فالعولمة أفرزت منافسة حادة بين الدول عامة، والمؤسسات خاصة، حيث أصبحت العنصر الأكثر تأثيرا في تحديد نجاح أو فشل هذه المؤسسات، في تحقيق الأهداف التي وجدت لأجلها، ولم يعد أمامها من سبيل سوى تنمية قدراتها التنافسية و العمل على تحسين مركزها التنافسي في الأسواق اعتمادا على ما تستطيع تحقيقه مـــن تطوير في منتجاتها وخدماتهما، وتحسين في قدرتها على تحقيق فوائد و مزايا أعلى لعملائها بما يفوق ما يقدمـــه المنافســـون.

وهكذا تزايد الاهتمام بالبحث و التطوير، كأساس للميزات التنافسية للمؤسسات و تخافتت القيمة التقليديـــة للميزات النسبية التي طالما اعتمدت عليها الاقتصاديات الجزئية و الكلية [2] و في ذات الوقـــت ونتيجـــة اشـــتداد المنافسة (التي تتحدد بعوامل عدة مثل معدل نمو الصناعة، الطاقة الإنتاجية الإستراتيجيات ومواجهـــة الفـــرص، ازدياد المصلحة لكل مؤسسة [3])، والتصارع على الأسواق وضخامة الاستثمارات لتمويل مشروعات البحوث و التطوير ، برز اتجاه قوى لتكوين تحالفات « Les Alliances » بين المنافسين لتحسين فرصـــهم فـــي غـــزو الأسواق و مواجهة باقي المتنافسين.

ففي السابق لما كنا نتحدث عن المنافسة كنا نقصد مباشرة المنافسة في السعر و المنتج، لكن الآن و فـــي ظل العولمة أصبحت المنافسة تقوم على أسس عدة ، حتى الموارد البشرية أصبحت تؤخذ بعين الاعتبار، بـــل و أصبحت أثمن الأصول التي تمتلكها المؤسسات، والمصدر الحقيقي للقيمة المضـــافة.

6- الكساد الاقتصادي: الكساد هو انخفاض النشاط الاقتصادي و يتميز بانخفاض الأسعار و تقلـــص القـــدرة الشرائية و ارتفاع نسبة البطالة و هو أحد فترات الـــدورة الإقتصـــادية[4].

فعندما تخفض المؤسسات من حجم ما تنتجه من سلع أو خدمات كبيرة، و عندما يفقد المســـتثمرون ثقـــتهم فـــي الاقتصاد ويمتنعون عن استثمار أموالهم في مشروعات جديدة فإن اقتصاد الدولة يدخل إلى مرحلـــة الكســـاد الاقتصادي، و في هـــذه المرحلـــة تكـــون معـــدلات الأجـــور المدفوعـــة للعـــاملين عنـــد أدنـــى حـــد لهـــا.

---

[1] : جمال الدين محمد المرسي، "الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية"، المدخل لتحقيق الميزة التنافسية لمنظمـــة القـــرن الحـــادي والعشرين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص21

[2] : علي السلمي ،"إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية" ، مرجع سابق، ص 24

[3] : صلاح عباس،" العولمة في إدارة المنظمات العالمية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص57

[4] : محمد رياض الأبرش، نبيل مرزوق،" الخصخصة آفاقها و أبعادها"، دار الفكر المعاصر، سورية، 2002، ص 285

كذلك فإن معدل البطالة يرتفع إلى أقصى درجة، وتنخفض الدخول النقدية المتاحة للأفراد للإنفاق منها على إشباع حاجاتهم إلى أدنى حد ، و منطقيا أن يؤدي انخفاض الدخول إلى انخفاض القوة الشرائية وتدهورها تدهوراً شديداً والمشكلة الأساسية في مرحلة الكساد هي تلك المشكلة النفسية التي تصيب الأفراد في المجتمع و التي تتمثل في عدم ثقة الأفراد في القدرة على تحسين الظروف الاقتصادية، ومثل هذه المشكلة تؤدي إلى زيادة الآثار الضارة للكساد. فلا أحد ينفق لأنه لا يثق في إمكانية الحصول على الدخل في المستقبل، و لا أحد يستثمر أمواله لأنه لا يضمن العائد المناسب على أمواله المستثمرة، والنتيجة النهائية هي إغلاق بعض المؤسسات لأبوابها لأنها لا تجد من يشتري منتجاتها وعدم ظهور مشروعات جديدة تنقذ المجتمع من الكساد[1].

7- تحديات أخرى : تواجه المنظمات عدة تحديات إستراتيجية لا يمكن مواجهتها و الاستفادة منها إلا إذا أديرت المنظمة إدارة إستراتيجية. و فيما يلي استعراض لأهم هذه التحديات :

- **الجودة الشاملة :** لم يعد مقبولا استراتيجيا الاعتماد على فكرة الميزة التنافسية الوحيدة ، فلم تعد المنظمات قادرة على الاعتماد على ميزة تنافسية وحيدة تميزها عن المنافسين مثل الاعتماد على تقديم سلعة رخيصة بل تحولت المنظمات لفكرة الجودة الشاملة و الجودة الكاملة و التي تعني أن المنظمة تنافس على كل خصائص السلعة، و على جودة كل ما تقدمه من خدمات و ما تقوم به من أعمال و أنشطة. فقد بينت التجارب تعدد أسباب فشل المنظمات، و أظهرت أن النجاح الحقيقي هو التركيز على الكفاءة و على الجودة كل أجزاء المنظمة بالكامل.
- **ندرة الموارد :** أصبح الصراع على موارد الطاقة و الماء و الكفاءات النادرة سمة العصر، وأصبح على المنظمات وضع الاستراتيجيات التي تضمن توفير الموارد بالقدر و بالمواصفات اللازمين وفي الوقت المناسب. فقد انتهى عصر الوفرة لكثير من مستلزمات الإنتاج و أصبحت الندرة هي السمة الغالبة التي تحكم مدى توافر الموارد.
- **ازدياد أهمية الاستراتيجيين :** بات واضحا أن نجاح المنظمات العصرية هو نتاج استراتيجيات مبتكرة وضعها إستراتيجيون على مستوى عال من الكفاءة، تدفع لهم المنظمات ملايين الدولارات من اجل إستراتيجيتهم فقط، فليس لهؤلاء عمل إلا إدارة المنظمة إدارة إستراتيجية لتحقيق الفوز على المنافسين وزيادة رضاء العميل، و أصبح التنافس عليهم بالغاً لأنه أصبح ضروريا لمواجهة المنافسة العالمية القوية.
- **الاهتمام بالبيئة :** تعاظم الاهتمام بحماية البيئة وازدياد قوة جماعات حماية البيئة و تعاظم تأثيرها وقدرتها على التأثير على المنظمات وعلى صانعي القرارات السياسية. ولم تعد المنظمات قادرة على تحدي قوانين

[1] : عبد السلام أبو قحف ، "اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي" ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 57

البيئة أو تجاهلها بل عليها أن تضع الاستراتيجيات التي تضمن عدم إثارة هذه الجماعات القوية التي تمثل غالباً تهديداً بالغاً على المنظمات.[1]

ومما سبق نخلص إلى إن إمكانية التكلم عن مؤسسة اقتصادية شاملة، تواجه التحدي الأساسي للعولمة يقوم على الكيفية التي يتم بها الحصول على ميزة مناسبة لتأثيرات التحرير، وكيفية تدعيم الميزات التنافسية من أجل الرفع من الإنتاج حسب المعايير الدولية، تسهيل اختراق السوق الدولي، رفع الصادرات والحصول على تأثير معبر على نمو وتنافسية مستمرة للصناعة. لذلك على المؤسسات الجزائرية اخذ المبادرة كغيرها من المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال الانخراط في برنامج التأهيل للرفع من قدراتها واكتساب مكانة سواء في السوق المحلي أو الدولي.

[1] : د. محمد أحمد عوض، الإدارة الإستراتيجية، مرجع سابق، ص ص 32-33

المبحث الثاني : مفهوم التأهيل، متطلباته ومبادئه

أن الانتقال إلى اقتصاد السوق وتنشيط عملية الاندماج في الحركية الاقتصادية الإقليمية والعالمية، يتطلب من جهة إجراء تعديلات هيكلية على المستوى الكلي تعود على المؤسسة الاقتصادية بالنفع وذلك من خلال زيادة كفاءتها الإنتاجية ورفع قدراتها الإقليمية والعالمية .ومن جهة أخرى ، يفرض على المؤسسة الوطنية تسطير برامج لتأهيلها من أجل تطوير تنافسيتها وترقية المنتوج الوطني وفق المواصفات التقنية العالمية خاصة وأن إشكالية المؤسسة الاقتصادية الوطنية تكمن في الوقت الراهن في ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم قدرة المستثمر الجزائري على المنافسة الدولية، دور السياسة التسويقية وإقناع المواطن بضرورة استهلاك المنتج الجزائري وتشجيعه، عدم الاستفادة من برامج التأهيل التي تسمح بتنافسية المؤسسة الجزائرية.

ويمكن القول أن استمرارية المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة ترتبط بنجا عتها الحالية من جهة، وبمدى استعدادها وسرعتها في التفاعل مع محيطها – المحلي والدولي –من جهة أخرى. ويمكن تأهيل هذه المؤسسة حتى تصبح في مستوى مواجهة التحديات الحالية والمرتقبة ، وكسب الرهان لضمان المكانة المتوخاة من السوق ورفع قدراتها التنافسية ومردو ديتها وتمكينها من الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة .

المطلب الأول : مفهوم التأهيل ودوافعه

من وجهة نظر المؤسسات يعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوير يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها المؤسسة وبهذا لا يعتبر هذا البرنامج بمثابة إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية، بل على هذه الأخيرة المبادرة بالانخراط في هذا البرنامج .

الفرع الأول : مفهوم التأهيل

1- تطور مفهوم التأهيل : يعود أصل استخدام مصطلح التأهيل إلى التجربة البرتغالية التي تم الشروع فيها بداية من سنة 1988 وذلك في إطار إجراءات المرافقة الرامية لإدماج البرتغال في أوروبا، حيث هدف ما يعرف بالبرنامج الإستراتيجي لتنشيط وعصرنة الاقتصاد البرتغالي إلى تحقيق ما يلي[1]:

- ❖ تسريع وعصرنة مرافق دعم القطاع الصناعي.
- ❖ تعزيز أسس التكوين المهني.
- ❖ توجيه التمويلات نحو الاستثمارات المنتجة للمؤسسات لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها.

[1] : سعيد عيسر، " تكنولوجيات المعلومات والاتصال: حافز أم عائق أمام تأهيل المنشآت العربية الصغيرة والمتوسطة؟"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، أفريل 2006، ص696

❖ تحسين إنتاجية وجودة النسيج الصناعي.

ولقد استقطب فيما بعد نجاح برنامج التأهيل البرتغالي اهتمام بعض دول المشرق العربي (سوريا، الأردن و مصر) ودول المغرب العربي، حيث استلهمت منه مبادرات تأهيلية موازية لاتفاقيات التبادل الحر التي تتدرج في إطار برنامج ميدا.

2- **مفهوم التأهيل :** لقد وردت عدة تعاريف لمصطلح التأهيل تختلف في صياغتها من اقتصادي لآخر، ولكن تتفق جميعها على أن التأهيل يعني تلك العملية التي تقترن دائما بتحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية. لذا سنحاول تقديم التعاريف التالية:

حسب تعريف **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية** فإن التأهيل هو عبارة عن مجموعة من البرامج التي وضعت خصيصا للدول النامية التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات العالمية[1].

كما يعبر التأهيل عن مجموعة من الإجراءات المادية وغير المادية الموضوعة حيز التنفيذ من أجل رفع أداء وتنافسية المؤسسة[2].

ومما سبق يمكننا القول أن برنامج التأهيل يعبر التأهيل عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات بهدف تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي ورفع أدائها الاقتصادي والمالي على المستوى الدولي[3] .وبالتالي فإن هدف برنامج تأهيل المؤسسة الاقتصادية لا يعتبر هدف إداري في مجال المنتجات ، الأسواق ، المالية والتشغيل فحسب، بل يخص أيضا كل الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة كما هو موضح في الشكل الموالي:

---

[1] : قورين نصيرة، "آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، أفريل 2006. ص48

[2] : Mise à niveau des entreprises, la chambre algérienne de commerce et d'Industrie, www.caci.com.dz/publicat/textemiseaniveau.htm, le 24/01/2007

[3] : D'après le Ministère de l'industrie et de la restructuration, dispositif de mise à niveau , p=4

شكل رقم (3): مخطط برنامج التأهيل

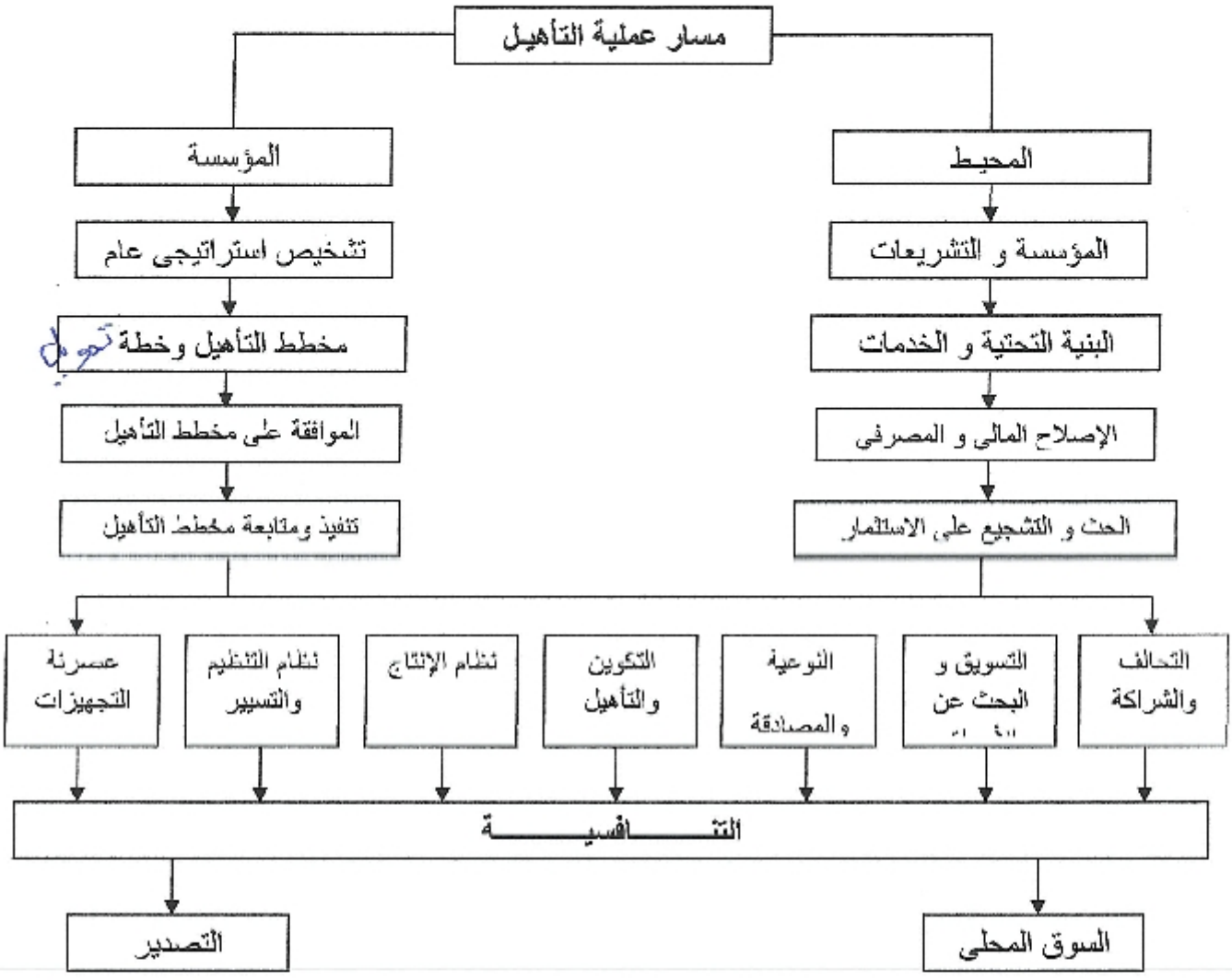

Source: Fonds de promotion de la compétitivité industrielle dispositif de mise a niveau des entreprises, Ministère se l'industrie et de la restructuration.p 13

وتكتسي عملية التأهيل أهمية بالغة كونها تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة و المردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، كما أنها وسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات وتعزيز وتحسين قدراتها التنافسية لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا ودوليا.

ومما زاد في تدعيم برنامج التأهيل هو إنشاء صندوق لترقية التنافسية الصناعية الذي يعد الركيزة المالية الأساسية"le fonds de promotion de la compétitivité industrielle " للأنشطة الخاصة بعملية التأهيل ، وذلك من خلال إسهاماته المالية التي خص بها المؤسسات المعنية على شكل إعانات مالية تمثلت في الآتي:

- ❖ مساعدات مالية للمؤسسات مخصصة لتغطية جزء من مصاريفها في إطار إعداد :

- التشخيص الاستراتيجي الشامل ومخطط التأهيل.
- الاستثمارات المادية التي تساهم في تحسين التنافسية الصناعية.

❖ الاستثمارات المعنوية) البحث والتطوير، البرامج والتكوين تطبيق برامج الإعلام الآلي وتحسين التسيير (التي تساهم في تحسين التنافسية الصناعية (structures d'appui).

❖ مساعدات مالية للهياكل الارتكازية.

يتعلق الأمر هنا بمختلف المصاريف التي تندرج في إطار عمليات تحسين محيط المؤسسات الاقتصادية مثل تلك العمليات التي تهدف إلى تحسين النوعية والخاصية الصناعية ، وتحسين التكوين والبحث والتطوير إلى جانب تحسين المعلومة الصناعية والتجارية والسياسات والاستراتيجيات.

الفرع الثاني : دوافع تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

إن الأسباب التي تحتم ضرورة انتهاج برامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية عديدة وأهمها تلك الأسباب التي تعاني منها الدول النامية بصفة عامة والجزائر كدولة نامية بصفة خاصة ومنها[1]:

1- **التحديات** : وتتمثل في تحديات المنافسة الخارجية التي تزايدت درجتها نتيجة للتغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني كموجة التحرر الاقتصادي والاندماج ضمن فضاءات التبادل الحر خاصة بعد الاتفاق المبرم في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى الانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية.

2 - **الصعوبات التمويلية والإدارية**: تعاني المؤسسات الجزائرية من محدودية التمويل وارتفاع أسعار الفائدة على القروض إضافة إلى قصر فترة سدادها وكذا تعقد الإجراءات الإدارية الخاصة بها.

3- **الصعوبات التسييرية**: تعاني المؤسسات الجزائرية من صعوبات تسييرية حيث تتميز بضعف التسيير وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم، كما تعاني من غياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية.

4- **الصعوبات الخاصة بالعقار**: يعتبر مشكل العقار أهم مشكل تواجهه المؤسسات الجزائرية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، فمن بين العراقيل التي تواجه المستثمرين هو عدم الاستقرار وعدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي وكذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية حيث عرف العقار توزيعا غير مدروس إذ نجد الكثير من الأراضي لا زالت بورا أو استغلت لنشاطات أخرى خارج هذا القطاع، بينما يعاني الكثير من المستثمرين من مشكل العقار.

5- **الصعوبات التسويقية**: تتمثل الصعوبات التسويقية بصفة خاصة في تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية، إضافة إلى عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية، وقيام بعض

[1] : قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص ص1048-1049

المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسات إغراقية لتوفير منتجاتها في الأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتجات المحلية مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية.

المطلب الثاني : شروط نجاح برنامج التأهيل وأهدافه

إن برنامج تأهيل المؤسسات يحتاج إلى توفير مجموعة من الشروط التي تؤدي إلى إنجاح عملية التأهيل حيث يجب تنظيم التأطير البشري والعمل على رفع قدراته...، وسيتم إيضاح شروط التأهيل التي حددتها وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة وأيضا أهم الأهداف التي يحاول عملية التأهيل الوصول إليها.

الفرع الأول : شروط نجاح برنامج التأهيل

إن التأهيل برنامج محفز على تحسين تنافسية المؤسسة وليس برنامج ترقية الاستثمارات أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعية صعبة بل هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير وتوقع وتحليل جوانب الضعف في المؤسسة، حيث تلعب الدولة دور الدّاعم لمؤسسات تستجيب لمعايير قبول التأهيل، إلا أن هذا البرنامج لم يعرف تقدمًا ملحوظا، فمن بين 1000 مؤسسة كان مقرر تأهيلها سنة 1998م لم يتم تأهيل سوى 10 مؤسسات من القطاعين العام والخاص[1]، في شهر مارس 2003م، وحسب وزير الصناعة وإعادة الهيكلة توجد حوالي 199 مؤسسة أودعت ملفات طلب التأهيل، منها 140 مؤسسة فقط تستوفي شروط التأهيل التي حددتها وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة كما يلي:

- ❖ أن تكون المؤسسة قد مارست النشاط على الأقل منذ 03 سنوات.
- ❖ أن تكون المؤسسة تمارس نشاط صناعي أو مورد للخدمات المرتبطة بالصناعة.
- ❖ أن تكون المؤسسة تُشغل أزيد من 30 عامل وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أزيد من 10عمال.

الفرع الثاني : أهداف تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

إن تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يستجيب لانشغالين أساسيين وهما:

- ▪ ضرورة إعطاء ديناميكية جديدة لدعم المؤسسات تقوم على البحث عن النجاعة وتكون مرافقة لبرنامج الهيكلة ولجهاز (بنك – مؤسسات).
- ▪ ضرورة مرافقة المؤسسة في جهودها من أجل الاندماج في اقتصاد السوق خاصة مع الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي ومع أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

---

[1] : Hebdomadaire Liberté économie, N°= 215 , 15 au 25 Mars 2003, P 13

ويشمل برنامج ترقية التنافسية الصناعية عمليات مساعدة مباشرة للمؤسسات التي تنخرط إراديا في سياق تحسين تنافسيتها إضافة إلى العمليات المرتبطة بمحيطها المباشر، ويمكننا حصر أهم أهداف تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فيما يلي[1]:

- **تحسين تسيير المؤسسات:** تسعى برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية، ويتم ذلك بإدخال مجموعة من التغييرات الهامة على أساليب وطرق التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية، والبحث في الأنشطة التسويقية.
- **تحسين تنافسية المؤسسات:** إن هدف الوصول إلى تحسين التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي تسعى المؤسسة إلى بلوغها حيث يعتبر عامل التنافسية ضروري لأي مؤسسة للحفاظ على مكانتها وتطويرها خاصة في الوقت الحالي، وتتم عملية تحسين التنافسية من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجالات التسيير والتنظيم وذلك للتحكم في التكاليف والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية، وتحسين القدرة التسييرية لدى المسيرين وذلك بتوفير المحيط الملائم لها وبإدخال مفهوم ثقافة المؤسسة[2].
- **توفير مناصب الشغل:** إن برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية تهدف إلى الاحتفاظ بالعمالة وكذا العمل على تحسين مردوديتها وخلق مناصب شغل جديدة للمساهمة في تخفيض البطالة والحد منها.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات التي يجب أن تستفيد من عملية التأهيل هي المؤسسات التي تتوفر على الحد الأدنى من القدرات التنافسية والتي لها استعداد لمرحلة التصدير.

ويمكننا تجسيد أهداف برنامج التأهيل في ثلاث مستويات نوضحها في الشكل التالي:

---

[1] : قوريش نصيرة، "آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مرجع سابق، ص ص1051-1052

[2] : عروب رتيبة ، ربحي كريمة، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، أفريل 2006. ص724

شكل رقم (4): أهداف برنامج التأهيل

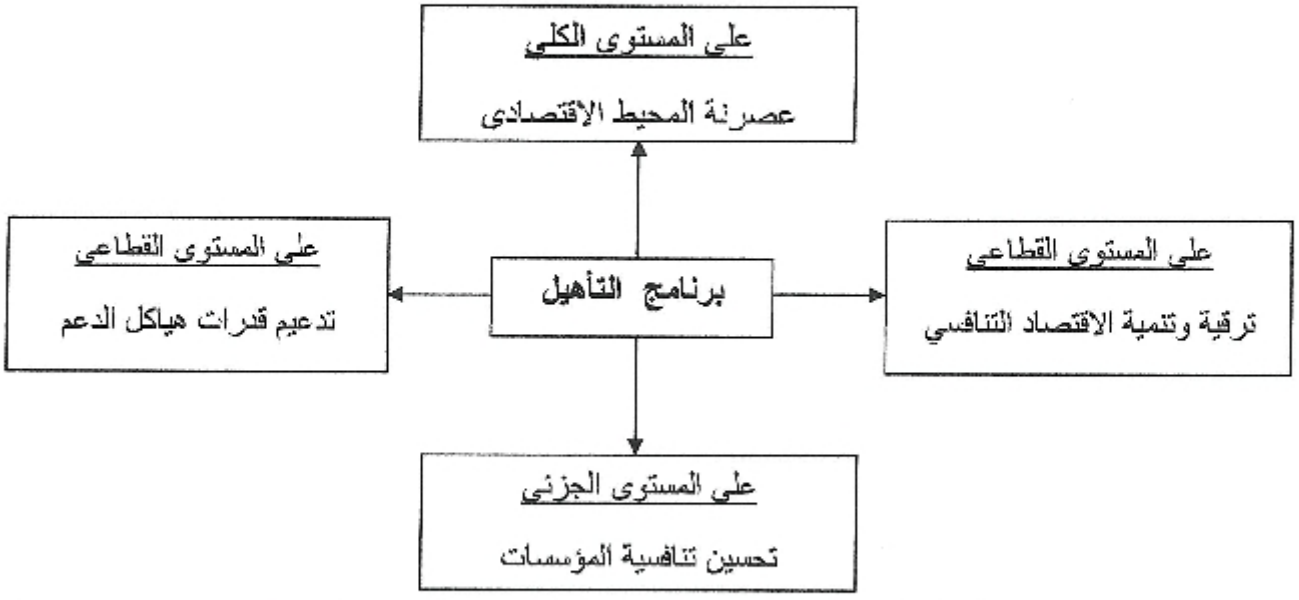

Source : Fonds de promotion de la compétitivité industrielle dispositif de mise a niveau des entreprises, Ministère se l'Industrie et de la restructuration.p 09

ونلخص هذه الأهداف على مستوى الاقتصاد الكلي والوسطي (القطاعي) والجزئي فيما يلي[1] :

1- على مستوى الاقتصاد الكلي"Au niveau Macro": من الضروري إذن وضع المؤسسات في محيط يكون على الأقل في مستوى يمكن مقارنته بمستوى التنافس المحلي أو الأجنبي ، ففي الجزائر مثلا نجد أن اغلب المؤسسات تعمل في محيط لا يبعث على الارتياح و مثال ذلك الحالة المتدهورة للمناطق الصناعية وضعف البني القاعدية و تدهورها ، بالإضافة إلى العراقيل التي تواجه المؤسسات على المستوى الإداري ، البنوك ،...الخ

يمكن تلخيص توجهات السياسة العامة لبرامج التأهيل على المستوى الكلي فيما يلي:

- ❖ تجسيد سياسات صناعية عامة تستغل كأساس لبرامج الدعم والتحفيز، وتقترح هذه السياسات بالاتفاق مع أطراف كل قطاع حسب الفرص المتاحة والقدرات المتوفرة وطنيا أو دوليا.
- ❖ وضع آليات مناسبة تسمح للمؤسسات الاقتصادية والهيئات الحكومية بمباشرة عمليات اقتصادية على المستوى الجزئي والوسطي.
- ❖ وضع برنامج لتأهيل المؤسسات والمحيط الذي تنشط فيه.

[1] : Fonds de promotion de la compétitivité industrielle dispositif de mise a niveau des entreprises, op.cit , p 10-11

❖ وضع برنامج تحسيسي للمؤسسات لتسهيل قراءة السياسة الصناعية العامة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين وتحديد الموارد المتوفرة لدى مختلف المؤسسات.

2- على مستوى الاقتصاد الوسطي(القطاعي)"Au niveau Méso"

❖ **تعزيز وتدعيم هيئات الدعم :** إن نجاح أي برنامج للتأهيل مرتبط بمدى قدرة و فاعلية هياكل الأطراف المتدخلة في تنفيذه (هيئات الدعم)، و بالتالي فالبرنامج يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث إمكانياتها و مهامها، بالإضافة إلى تحقيق ترقيتها وتكييفها مع المعالم الجديدة للاقتصاد.

❖ **العمل على ترقية وتطوير الصناعات الأكثر قدرة على التنافسية :** ويتم هذا من خلال تدعيم الصناعات التي تتوفر على مزايا خاصة تجعلها أكثر تمييزا عن الصناعات المنافسة لها، حيث يجب على عدة جبهات :

❖ تحسين و تطوير الرأسمال البشري وهذا من خلال نوعية التكوين و تأهيل الموارد البشرية، بالإضافة إلى تطوير البرامج التعليمية في مختلف المستويات .

❖ تشجيع الشراكة مع مؤسسات أخرى محلية كانت أو أجنبية .

كما يجب الإشارة إلى أن المحيط الذي تعمل فيه المؤسسات يمتاز بعدم التأكد و التحولات المتسارعة التي تترجم في القدرة الكبيرة على التجديد و المنافسة الشديدة، وكل هذا يحتم القيام بتحاليل ودراسات إستراتيجية قصد تحديد الصناعات التي تملك فرص كبيرة للنجاح وذات قدرات تنافسية، وهذا بالاعتماد على معطيات ومعلومات تقنية، مالية وتجارية...الخ.

3- على مستوى الاقتصاد الجزئي"AU NIVEAU MICRO" :

تحسين القدرة التنافسية و تطوير المؤسسات الصناعية: ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال مسار التأهيل حيث يتم بواسطته تحديث آليات الإنتاج المستخدمة في المؤسسة، و الطرق المستعملة في العملية الإنتاجية، وكذا تطوير الكفاءات التسييرية (Compétences Managerielles).

إضافة إلى تحسين و تطوير النوعية و الجودة، و مجالات أخرى كالتنظيم، التسيير، التحفيز، التسويق و هذا من اجل وضع إستراتيجية حقيقية للمؤسسة في ظل اقتصاد السوق ووجود مختلف التهديدات و الفرص الداخلية و الخارجية وهذا ما يدفعها لتحديد وضعيتها و العوامل الضرورية للنجاح.

إن مسار التأهيل يجب أن يوضع بتعاون المسيرين و المساهمين، ويدعم تقنيا و ماليا من قبل السلطات و الجمعيات المهنية. و باعتبار معظم المؤسسات الجزائرية غير مستعدة إلى اقتصاد السوق بالنظر لهياكلها غير التنافسية، فانه من الضروري إجراء إعادة هيكلة كبيرة، و مناقشة على مختلف المستويات من اجل هذه

المؤسسات في السوق. فالوضعيات الإستراتيجية للنجاح هو ما ينتظره المستهلك، ويمكن للمؤسسة ان تتميز في السوق المنافسة عن طريق إرضاء المستهلك.

المطلب الثالث : متطلبات تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

إن عملية تأهيل المؤسسات تستدعي توفر جملة من المتطلبات والشروط الضرورية حيث يجب تنظيم عملية رسكلة جادة لمنظومة التأطير البشري والعمل على رفع قدرات الموارد البشرية المتوفرة، وتوفير تجهيزات تكنولوجية عصرية وآلات إنتاج حديثة لزيادة الإنتاج بالشكل الذي يسمح بتحويل المزايا والإمكانيات إلى مزايا تنافسية تسمح بالتواجد على مستوى الأسواق الدولية[1].

ويمكننا حصر أهم متطلبات تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في العناصر التالية:

الفرع الأول: تأهيل الموارد البشرية

ويهدف المسيرون إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين أساليب العمل والاقتصاد في التكلفة وفي الوقت المستغرق وذلك عن طريق محاولة تغيير مهارات العاملين وقدراتهم من ناحية وتطوير أنماط السلوك التي يتبعونها في أداء أعمالهم من ناحية أخرى[2] ويتم ذلك بالاستثمار في الموارد البشرية باللجوء إلى تطوير* العاملين عن طريق تدريبهم** – بعد تحديد وحصر الاحتياجات– وإعادة تأهيلهم ومنع تقادم معارفهم ومؤهلاتهم، بمؤهلات حديثة وبشكل مستمر لمواكبة التغيرات السريعة والمستمرة التي يتميز بها عصرنا أو لتهيئة بعضهم إلى مراكز مسؤولية أعلى، أو بهدف التحسين المستمر في الأداء والإنتاجية للحفاظ على الموقع التنافسي للمؤسسة كما أنه من الأهمية بمكان كسب رضا وولاء العامل.

---

[1] : عبد المجيد بوزيدي، "تأهيل المؤسسات جزء من الإستراتيجية الصناعية"، جريدة الشروق اليومي، 18 جانفي 2007، العدد 1894، ص16

[2] : مهدي حسن زويلف، "إدارة الموارد البشرية " مدخل كمي" ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان 2001، ص 97

*: يميز البعض التطوير عن التدريب إذ يعتبرون أن التطوير يركز على توسيع مؤهلات الأفراد ليشغلون وظائف في المستقبل في حين يركز التدريب على منحهم معارف ومهارات لأداء وظائفهم الحالية. راجع سعاد نائف برنوطي، دار وائل، عمان،2001، ص 421

**: يختلف التعليم عن التدريب في أن التدريب يركز على زيادة القدرات والمهارات التي لها علاقة بعمل محدد بينما يعبر التعليم عن الزيادة في المعارف والمدارك التي لا ترتبط بالضرورة بعمل محدد راجع أحمد ماهر، "إدارة الموارد البشرية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 ، ص 319

وباعتبار العنصر البشري أساس العملية الإنتاجية لذا فهو يحتاج إلى دورات تكوينية وتدريبية لتطوير مهاراته وإمكانياته الفنية للاستجابة للاحتياجات المتنوعة والمتزايدة للمتعاملين معها، ولأن مخرجات النظام التعليمي والتكويني هي مدخلات الجهاز الإنتاجي وجب التركيز على نوعية التعليم والتكوين وربط المؤسسات التعليمية بالمحيط الاقتصادي مع الاستفادة من الخبرة الأجنبية في هذا المجال[1].

كما يجب اتخاذ عدد من التدابير والإجراءات لتكوين العامل البشري وتأهيله وذلك من خلال[2] :

- ❖ إجراء دورات تكوينية ورسكلة الموظفين لاكتساب التقنيات الحديثة في جميع مجالات التسيير، الإنتاج، التسويق، التسيير المالي...
- ❖ القضاء على المظاهر السلبية في التعامل مع الكفاءات كالإقصاء والتهميش واللامساواة...
- ❖ الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية للاستفادة من الخبرات والمعارف.
- ❖ تكريس ثقافة التقاسم بين أفراد المؤسسة وبعث فيهم روح التبادل الحر للمعلومات والمعارف.

إن التأكيد على ضرورة تأهيل الموارد البشرية على مستوى المؤسسات ينبع من عدة عوامل أهمها [3]:

- ❖ زيادة الوعي بأهمية الموارد البشرية وأهميتها كأصل من أصول المؤسسة.
- ❖ تأثير تكنولوجيا المعلومات على أداء العنصر البشري.
- ❖ العمل على تحسين الإنتاجية والمساءلة عن النتائج.
- ❖ الحصول على الولاء التنظيمي.
- ❖ التركيز على تطوير نظام تقييم الأداء الذي يؤدي إلى تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية.

---

[1] : جمال بلخباط، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، أفريل 2006. ص637

[2] : قوريش نصيرة، "آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مرجع سابق، ص1050

[3] : بوزيان عثمان، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف وآليات التأهيل"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، أفريل 2006. ص776

الفرع الثاني : التأهيل البيئي

يعرف علم إعادة التأهيل البيئي، أو ما يسمى بالاستعادة البيئية، بأنه عملية التغيير المعتمد لأحد المواقع لإعادة نظام بيئي معين إلى وضعه الأصلي . وهدف هذه العملية هو محاكاة تركيب ووظيفة وتنوع وديناميكيات هذا النظام البيئي المحدد.

والاستعادة البيئية تستمد أساليبها من التقنيات التي طبقت قديما كمحاولات لاستعادة وظائف النظام البيئي أو استعادة أنواع ذات قيمة اقتصادية معروفة مثل: مضاعفة إقامة الأراضي الرطبة بهدف منع الفيضان؛ استصلاح مواقع التعدين لمنع تآكل التربة...

إن المؤسسات الصناعية وخاصة منها المتوجهة نحو التصدير مطالبة قبل غيرها بالشروع في أقرب الآجال في عملية التأهيل البيئي واعتماد المواصفات المطلوبة مثل ISO9000 و ISO14000التي ستصبح للبعض منها شرطا لابد منه لدخول السوق الأوروبية كما أن بقية المؤسسات مطالبة هي الأخرى باعتماد الحد الأدنى من المتطلبات البيئية وخاصة منها المتعلقة بالتصرف البيئي المربح الذي يرتكز بالأساس على الاقتصاد البيئي والضغط على الكلفة في مدخلات الإنتاج (ماء، طاقة، مواد أولية).[1]

توقع ارتفاع عقود النجاعة البيئية مع الشركات الجزائرية من 120 إلى 200 خلال 2009

كشف المدير الفرعي بوزارة السياحة والبيئة والتهيئة العمرانية، أ.أكلي، أن حجم الآثار الاقتصادية للتلوث البيئي الناتج عن عدم احترام المعايير الصناعية المحافظة على البيئة، قد بلغ 800 مليون دولار، أي ما يعادل 2 بالمائة من الناتج المحلي الخام، 44,58 بالمائة من هذه القيمة سجلت بشرق البلاد، لاسيما في المناطق الصناعية بعنابة وسكيكدة، في حين سجلت منطقة الوسط 23,7 بالمائة من هذه القيمة، مقابل منطقة الغرب التي سجلت نسبة 30.3 بالمائة.

وأكد المدير الفرعي أن خطورة المسألة البيئية في الجزائر، تكمن في كون 75 بالمائة من النسيج الصناعي في الجزائر يتمركز في المناطق الساحلية بالبلاد، مما ينجم عنه أخطار بيئية هائلة، حيث أن حجم المياه الصناعية الملوثة مثلا بلغ في 2006 أكثر من 300 مليون م3، يعالج منها 40 بالمئة فقط. ودفعت هذه الوضعية بالسلطات الوصية للشروع في سياسة وطنية للصناعة البيئية، تجسدت في عملية التأهيل البيئي للمؤسسات الصناعية الكبرى، شملت 12 مؤسسة، على أن يشرع قريبا في العملية الثانية من نوعها، والتي يجري التفاوض بشأنها حاليا مع البنك العالمي.

وأدت هذه الإستراتيجية إلى تقليص الانبعاثات الملوثة من أغبرة وديوكسيد الكربون في مصانع الاسمنت إلى النصف. كما تم غلق كل مصانع "الاموينت' الأربع، والتي تسببت في إصابة 123 عامل بداء السرطان، إلى

---

[1] : http://doc.abhatoo.net.ma/spip.php?article1541

جانب عمليات جارية حاليا للتخلص من الزيوت الصناعية والتخلص من المواد الصيدلانية غير الصالحة، والتي أطلقت بشأنها مناقصة دولية، باعتبار أنها عملية تحتاج إلى كفاءة خاصة، وتجهيزات متطورة، كاستخدام تكنولوجيات حديثة من النوع الحاد.

وقال المدير الفرعي إن عدد عقود النجاعة البيئية، بلغ 120 عقدا، أبرمتها المؤسسات الوطنية بشكل تطوعي، وينتظر أن يرتفع هذا الرقم في 2009 إلى أكثر من 200 عقد.

وأوضح رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، ب.بن جابر، أن المتغيرات الاقتصادية الدولية تفرض على المؤسسات العمل وفق أنظمة تسيير مراعية لمعايير البيئة، وقال: "إذا كانت المناطق الجمركية قد ألغيت في مناطق التبادل الحر، فإن هذه الحواجز قد استبدلت بحواجز أخرى تتعلق بمقاييس الجودة والنوعية، ومعايير الحفاظ على البيئة"[1].

الفرع الثالث: التأهيل التكنولوجي

زيادة الإنفاق على البحث والتطوير: تعتبر وظيفة البحث والتطوير وظيفة محورية في نشاط أي مؤسسة اقتصادية باعتبارها تضمن استمراريتها وقدرتها على المنافسة في السوق، فالابتكار والتجديد يمكن المؤسسة من تلبية رغبات مستهلكيها والاستجابة لأذواقهم لأن أي منتوج ومهما كانت تقنية إنتاجه فإنه بعد فترة قصيرة سيصبح قديما، لذا فإن ضعف الإنفاق على البحث والتطوير في أغلب المؤسسات الجزائرية سيعيقها عن ترقية تنافسيتها وعن تحسين أدائها لذا يجب الاهتمام بوظيفة البحث والتطوير في المؤسسة الاقتصادية وزيادة الاهتمام بالإبداع.

وهكذا فإن برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية هو عملية يساهم في نجاحها وتحقيق فعالية المؤسسة الاقتصادية في حد ذاتها من خلال سعيها للقيام بتبني الإصلاحات الضرورية وقناعتها بمدى أهمية البرنامج في تحسين تنافسيتها[2].

---

[1] : محمد عداب، مفاوضات مع البنك العالمي لعملية تأهيل بيئي ثانية للمؤسسات الصناعية الكبرى، الأمة العربية ، 01-03-2009 ، http://www.eloumma.com/ar/content/view/710/96/

[2] : ميلود تومي، "مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، أفريل 2006، ص 1000

المطلب الرابع : مبادئ تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ووسائل تنفيذه

أن استمرارية المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة ترتبط بنجاعتها الحالية من جهة ، وبمدى استعدادها وسرعتها في التفاعل مع محيطها – المحلي والدولي – من جهة أخرى.

و يمكن تأهيل هذه المؤسسة حتى تصبح في مستوى مواجهة التحديات الحالية والمرتقبة ، وكسب الرهان لضمان المكانة المتوخاة من السوق ورفع قدراتها التنافسية ومردوديتها وتمكينها من الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة، وذلك وفق مبادئ وبوسائل تستعمل لتنفيذ برنامج التأهيل.

الفرع الأول : مبادئ تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

إن برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يعتبر مسار دائم لتحسين تنافسيتها وهو برنامج اختياري من طرف المؤسسة وليس إجباري عليها ويتضمن جملة من المبادئ تتمثل فيما يلي[1]:

1- **المبدأ الأول:** يتولى برنامج التأهيل توجيه السياسات العامة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكون ذلك عن طريق ما يلي:

- ❖ وضع برنامج لتأهيل المؤسسات والمحيط الذي تنشط فيه.
- ❖ وضع برنامج تحسسي وإعلامي لتوضيح السياسة الصناعية العامة لمختلف المتعاملين.
- ❖ وضع سياسة صناعية لاستخدامها كعامل مساعد لبرامج الدعم.

2- **المبدأ الثاني:** تتمثل مهمة برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية في إبراز الهيئات المرافقة للمؤسسة في إطار مجهوداتها لإعادة هيكلة مصالحها ويكون ذلك عن طريق:

- ❖ تنظيم الدورات التكوينية المتخصصة.
- ❖ تنظيم تسيير المناطق الحرة.
- ❖ إشراك البنوك والمؤسسات المالية.

3- **المبدأ الثالث:** يعتبر برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية عملية مستمرة الزمن تبنى أساسا على التجديد، البحث والتطوير أي انه مسار دائم لتحسين قدراتها وذلك عن طريق إدخال مناهج وطرق جديدة لتسييرها.

---

[1] : تشام كمال ، تشام فاروق، "دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات: دراسة مقارنة الجزائر-تونس- المغرب"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، أفريل 2006، ص 66

الفرع الثاني : وسائل تنفيذ برنامج التأهيل

من أجل تنفيذ برنامج التأهيل، تم تجنيد مجموعة من الوسائل المادية وغير المادية، نوضحها بإيجاز فيما يلي:

1- الوسائل المادية: يستمد برنامج التأهيل تمويله أساسا من المساعدات المالية الممنوحة من طرف الإتحاد الأوربي وفقا لاتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوربي والجزائر، حيث تقوم هذه الوسائل بتحديد المحاور الكبرى التي سترافق عملية التأهيل في مجال تطوير المعلومات الممكنة للتكوين وإعادة تكييف المحيط المباشر للمؤسسات .

❖ **الجانب المالي:** يرتكز الجانب المالي لعملية التأهيل على إدخال تغييرات هيكلية في ميدان تسيير القطاع البنكي الذي يجب أن ينتهج قواعد أكثر ليونة في سياسة منح القروض، وضرورة عدم الانحياز عن مبدأ الشفافية.

ومن أجل الوصول إلى هذه النتيجة، فإنه على النظام المصرفي الجزائري الاستفادة من تدابير التأهيل، سواء من ناحية تكوين ورسكلة أفراده أو فيما يخص تعديل هياكله من أجل التأقلم مع المتطلبات الجديدة لانفتاح الاقتصاد الجزائري وانتقاله لاقتصاد السوق .

❖ **جلب المساعدات المادية:** يتمحور هذا الجانب حول المساعدات الضرورية التي يجب تقديمها للمؤسسة من أجل تحديث تجهيزاتها القديمة، واقتناء أجهزة جديدة، من أجل تنمية قدراتها التنافسية، محاولة منها تحسين الأداء ونوعية وجودة المنتوج .

خلال السداسي الأول من سنة 2004، احتفظت اللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية ب13 مؤسسة (1%من إجمالي المؤسسات العمومية الاقتصادية) ومنحتها 496 مليون دج، وتم الاحتفاظ ب32 مؤسسة ستستفيد من الدعم. وقد أشارت وزارة الصناعة أن برنامج التأهيل حدد هدفا يتمثل في دعم 100 مؤسسة سنويا خلال المرحلة الانتقالية (أفق2010)، وقد قدرت الموارد ب1.5 مليار دج، يسيرها صندوق ترقية التنافسية الصناعية . ومع نهاية جوان 2004 تلقى القطاع 187 طلبا من المؤسسات، منها 76 صادرة عن القطاع الخاص، وقد تمت الموافقة على 59 ملف سيستفيد من دعم الصندوق، وقد بلغت الالتزامات المالية 2.024 مليار دج .[1]

2- الوسائل غير المادية: يتعلق الأمر هنا بالاستثمار المادي على شكل مساعدات تقنية تهدف إلى تحسين قدرة المؤسسة، ونجاعة أداء وظائفها على كل المستويات (التقنية، التجارية، التنظيمية، النوعية، المعلوماتية،...الخ) .

[1] : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004"، مرجع سابق، ص49

❖ **التأهيل فيما يخص المعلوماتية:** تعتبر المعلومات عنصرا أساسيا لمرافقة المؤسسة في سعيها نحو اكتساب القدرة التنافسية، وهناك صنفان من المعلومات[1]:

- **المعلومات على المستوى الداخلي:** وهي تشمل مجموعة المعطيات التي يجب على المؤسسة أن تعمل على تطويرها من أجل ترقية منتوجاتها وتحسين سمعتها، ويتعلق الأمر بوسائل الاتصال بالمحيط الخارجي، مثل شبكات الانترنيت.
- **المعلومات الخاصة بالمحيط الخارجي:** ومن خلالها يتم تطوير المعلومات المتعلقة بالقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، ويتعلق الأمر بـــ:
  - وضع موتوغرافيا لمجموعة المؤسسات الخاصة بالقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.
  - تشخيص المجالات ذات القدرات العالية.
  - البحث عن تنمية متوازنة ومستمرة للاقتصاد الوطني بالتركيز على الثروات الوطنية الموجودة، السطحية منها والباطنية، من أجل التحكم في التكاليف وتوفير فرص ملائمة للتصدير.
  - العمل على تخصص المؤسسة من أجل استجماع القوى والتحكم في التكاليف.
  - تطوير الشراكة الدولية بغية الاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي.
  - مساعدة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على انتشارها وفرض نفسها .

❖ **عملية التأهيل عن طريق تهيئة المحيط :** إن تكييف المحيط مع المتطلبات الجديدة للعولمة يعد عاملا هاما لاستمرار حياة المؤسسة، فالدراسات التي قامت بها وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والمدعمة بسبر الآراء المقترح من طرف البنك العالمي وهيئات دولية أخرى (PNUD-CTZ) ما بين 1997 و1998، أوضحت أن المحيط يشكل عائقا رئيسيا في وجه تطوير المؤسسة، لذا أضحى من الضروري التأثير على المحيط من أجل جعله أكثر ملائمة .

ويبقى على عاتق الدولة بذل المزيد من المجهودات لتحسين المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات ، لتذليل الصعوبات التي ما تزال تعاني منها خاصة في ميادين التمويل، الحصول على العقار الصناعي، ثقل الإجراءات الإدارية وغيرها...

إن التحديات والرهانات التي تفرضها العولمة وتأثيراتها على المؤسسات لاسيما بعد توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وتوجهها نحو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة(OMC) ، يدعونا للتفكير بعمق في الآليات والأدوات التي من شأنها تحصين المؤسسات ومحيطها من كل العوارض والتحديات وذلك عن طريق:[2]

---

[1]: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات ، ص04

[2]: http://www.pmeart-dz.org/ar/discours.php

- تكريس الحوار والتشاور بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لضمان اندماج فعال للمؤسسات في السوق الدولية .
- تشريع مرن وملائم يتماشى مع المتغيرات المحلية والدولية يستجيب لتطلعات وطموحات عالم المؤسسة.
- ترسيخ ثقافة التقاول وغرس روح المبادرة في المجتمع.
- استثمار الذكاء في إنشاء المؤسسات القادرة على التحكم في التكنولوجيات الحديثة.

❖ **المحيط القانوني والإداري:** إن عملية تأهيل المحيط القانوني والإداري يتطلب ما يلي :[1]

- مراجعة النصوص القانونية .
- تبسيط الإجراءات المعمول بها .
- اعتماد الشفافية في معالجة الملفات والتزام الحياد أمام كل ملف .
- تكوين وإعادة تأهيل أعوان الإدارة من أجل تحسيسهم بالتحديات التي تفرضها العولمة .

❖ **المحيط العقاري:** من الضروري العمل على تسوية مشكل العقار سواء من ناحية وفرته (أراضي، مناطق صناعية، مناطق النشاط) أو من ناحية طبيعته القانونية (عقود الملكية)، أو من ناحية تجهيزه بالمرافق المختلفة، حيث أن هناك حاليا 72 منطقة صناعية تشكل في مجملها وعاءا صناعيا تبلغ مساحته 14814 هكتار، وما يقارب 449 منطقة نشاط تقدر مساحتها ب 7494 هكتار، لا تتوفر في مجملها على كل المرافق الضرورية من ماء وكهرباء وطرق،...الخ .

وقد أظهرت إحصاءات أنجزها قطاع الصناعة أن حوالي 15% من المساحة الإجمالية للمناطق الصناعية و50٪ من مناطق النشاط، تم التنازل عنها أم لا، غير مستغلة. كما أن مئات الهكتارات من الأصول العقارية التابعة للمؤسسات العمومية المحلية، توجد في وضع جمود "مطول" في الوقت الذي يتم فيه شغل المساحات المقتطعة من الأراضي الفلاحية .

❖ **المحيط المالي والمصرفي:** يتم تأهيل المحيط المالي والمصرفي عن طريق إصلاح النظام البنكي كما يلي :[2]

- الشفافية في الحصول على التمويل البنكي.
- تكوين الإطارات وأعوان البنوك.
- إنشاء المؤسسات المالية المتخصصة التي تعرض منتوجات مالية جديدة (شركات القرض الإيجاري، شركات رأس المال المخاطر،...الخ) .

---

[1] : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات، مرجع سابق، ص05

[2] : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004"، مرجع سابق ، ص 06

إن المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية من أجل ترقية المؤسسات إلى المستوى الذي تفرضه التحديات الكبرى، قد بدأت تؤتي ثمارها في عدة ميادين كإنشاء صندوق ضمان القروض، مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات، مجلس وطني لترقية المقاولة ومجلس استثماري وطني، برنامج وطني لتأهيل المؤسسات، الخ[1]...

❖ **المحيط الجبائي والشبه الجبائي:** تعتبر الجباية أحد أهم العوائق في وجه تطور المؤسسة وذلك نظرا لارتفاع نسبة الضرائب بسبب تعقيدها، لذا فإن تخفيضها وبالخصوص تبسيطها سيكون حافزا مشجعا لتنميتها .

يواجه تسيير التدابير التي تنظم هذا البرنامج "برنامج التأهيل"، عراقيلا تتعلق بـــ[2]:

- مقتضى الدفع الأولي من طرف المؤسسة، إذ يتم تسريح الإعانات للتسديد فقط، وهذا ما يتطلب آجالا أطول، وحينئذ لن تستفيد من هذه الإعانات سوى المؤسسات التي تتوفر على مواردها الذاتية.
- لقد حددت قائمة نفقات صندوق ترقية التنافسية الصناعية بشكل مقيد، فوق الحد، طبيعة التجهيزات المؤهلة للحصول على إعانات الصندوق، وهذا ما يؤثر على التسيير ويزيد من الأعباء.

وبالنظر للصعوبات والقيود التي تؤثر على تسيير البرنامج، وبالتالي تثقل النتائج المرتقبة والمتوقعة، قدم قطاع الصناعة الذي يستقبل طلبات المؤسسات المقترحات التالية[3]:

- تنويع الموارد المالية .
- تحسين المقروئية لإرساء استقرار البرنامج على المديين المتوسط والبعيد .
- تنفيذ أعمال أخرى تتعلق بتحسين البيئة المؤسسات، هذه العمال متضمنة في قائمة نفقات الصندوق (التكوين، البحث، التنمية، الاتصال).
- ينبغي الاهتمام بطلبات المؤسسات في حالة "منع مؤقت" لأنها لا تتوفر على مواردها الذاتية وهي بالتالي غير مؤهلة للبرنامج في حين أنها قد تكون مستديمة وبإمكانها تحقيق النمو.
- بالنسبة للتمويل من طرف البنوك، تحسنت الأوضاع نوعا ما فيما يتعلق بمرافقة البنوك للنشاطات الإنتاجية. لكن ينبغي أن تحظى مسألة التمويل باهتمام أكبر من هيئات تسيير الرساميل* السلعية والسلطات العمومية، حتى تساهم البنوك في تمويل عمليات التأهيل .

---

[1]: http://www.pmeart-dz.org/ar/discours.php, op.cit

[2]: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004"، مرجع سابق ، ص 49

[3]: نفس المرجع السابق، ص50

*: رساميل جمع رأسمال وتعني المبالغ النقدية اللازمة لإقامة مشروع ما ..أو المال اللازم لتجميع عوامل الإنتاج.

وما يمكن الإشارة إليه، هو أن برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية قد تزامن مع برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتنمية الموارد البشرية.

لقد امتد برنامج الإنعاش على فترة انطلقت من2001 إلى2004[1]، حيث تضمن غلافا ماليا قدره 525 مليار دينار جزائري، تم توزيعه حسب المقومات التالية :

جدول رقم(01): توزيع الغلاف المالي المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي حسب السنوات وطبيعة الأعمال

الوحدة : ملايير الدينارات

طبيعة الأعمال	رخص البرامج					مجموع الرخص
	2001	2002	2003	2004	04/01	البرامج٪
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	–	–	45.0	8.6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	73.9	37.6	2.0	210.5	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001"، مرجع سبق ذكره، ص123

من خلال قراءتنا للجدول يتضح أن برنامج الإنعاش الاقتصادي رصد ما نسبته 40.1٪ من الغلاف المالي المخصص لبرنامج الإنعاش للأشغال العمومية في السنوات الأربعة (2001-2004)، ثم تأتي بعدها التنمية المحلية بنسبة 21.7 ٪ في نفس السنوات، بينما تحتل الموارد البشرية المرتبة الثالثة بنسبة 17.2 ٪ من إجمالي المبلغ ليحتل الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري ودعم الإصلاحات المراتب الرابعة والخامسة بنسب 12.4 ٪ و 8.6٪ على التوالي.

[1]: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001"، مرجع سابق ، ص122

وتوزيع الغلاف المالي المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي يوضح المجالات وطبيعة الأعمال التي توليها الدولة الاهتمام الأكبر خلال الفترة ما بين 2001-2004 .

إن برنامج التأهيل بأهدافه ومبادئه ومتطلبات انجازه يمر عند تنفيذه بإجراءات عمل موحدة ووفق معايير محكمة عملت الجهات الوصية على وضعها من أجل ضمان السير الحسن لعملية تنفيذ برنامج التأهيل، إلا أن هذه الإجراءات تختلف باختلاف حجم المؤسسات المنخرطة في البرنامج من برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصناعية وبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث : برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

تعرف الساحة الاقتصادية في الجزائر تطورات جد هامة، خاصة فيما يتعلق بالانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، والذي ستكون له انعكاسات ملحوظة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتختلف هذه الانعكاسات من مؤسسة لأخرى حسب الوضعية التنافسية لكل منها، ولهذا وجب تدخل الدولة من خلال وضع آليات تمكن المؤسسات الجزائرية من الصمود في وجه المنافسة القوية التي ستواجهها، كما أنه من أهم الأسباب التي تستدعي تبني برامج لتأهيل المؤسسات الجزائرية هو إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي وما يستتبع ذلك من تأسيس لمنطقة التبادل الحر، كل هذا سيعرض المؤسسات الجزائرية إلى منافسة شديدة وفي هذا الإطار قامت الجزائر بوضع جملة من البرامج قصد تأهيل مؤسساتها الاقتصادية ورفع قدرتها التنافسية لمواجهة المنافسة الأجنبية.

وبرنامج التأهيل المسطر من طرف الدولة حدد بمجموعة من الإجراءات والمعايير التي يجب على المؤسسات الاقتصادية تتبعها وسلوكها لإنجاح عملية التأهيل، كما أن لكل حجم من المؤسسات سواء المؤسسات الصناعية أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجراءات خاصة بها .

المطلب الأول : إجراءات عمل برنامج التأهيل

من أجل بلوغ برنامج التأهيل، تعمل الجهات الوصية على تنفيذه وفق معايير محكمة، و يمكن تلخيص مراحل عمل برنامج التأهيل في الشكل التالي :

شكل رقم(05): مخطط يبين آلية عمل برنامج تأهيل المؤسسات الموضوع من قبل وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الصناعية

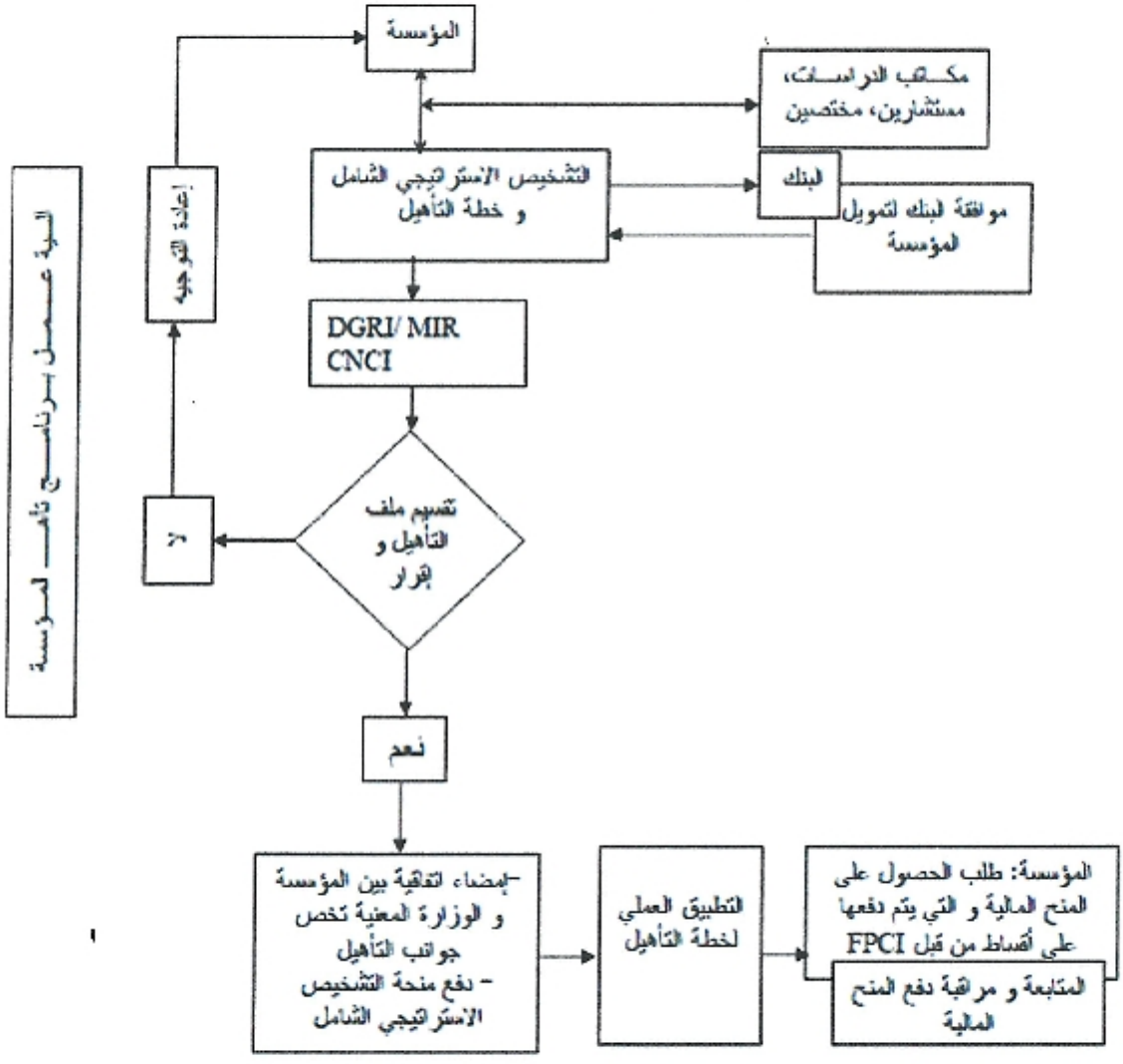

المصدر : وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة

وعلى العموم يمكن تقسيم عملية تنفيذ البرنامج إلى مرحلتين أساسيتين هما :

الفرع الأول: التشخيص الاستراتيجي الإجمالي للمؤسسة

تحتوي هذه الخطوة على :

1- جمع المعلومات الأولية عن المؤسسة : تتقدم هذه الأخيرة بطلب إلى الأمانة التقنية للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، تلتزم فيه بقرار التعهد ببرنامج التأهيل الذي يسطره مكتب الدراسات أو المستشارين الذين يشرفون على هذه المؤسسة، مع تقديم وثيقة تعرف بالمؤسسة المعنية 'une fiche d'identification' بشرط أن يلتزم مكتب الدراسات بتحديد المؤسسات التي تستجيب للشروط المطلوبة .

أما المعلومات الأولية عن المؤسسة، فتتكون من معطيات عامة مثل :[1]

- ❖ اسم المؤسسة للشخص الطبيعي.
- ❖ الاسم التجاري للشخص المعنوي .
- ❖ الوضع القانوني للمؤسسة .
- ❖ اسم ولقب الأشخاص الذين يوقعون الالتزام ببرنامج التأهيل .
- ❖ العنوان الكامل للمؤسسة .
- ❖ تاريخ إنشاء المؤسسة .

وهناك معلومات مالية وتقنية مثل :

- ❖ رأس المال الاجتماعي وتوزيعه .
- ❖ تطور رقم الأعمال للسنوات الثلاث الأخيرة .
- ❖ تطور كتلة الأجور للسنوات الثلاث الأخيرة .
- ❖ تطور الأصول الخاصة بالمؤسسة .
- ❖ الاستثمارات المنجزة في النشاطات الرئيسية للمؤسسة .
- ❖ عدد المشتغلين وتوزيعهم حسب الطبقات المهنية .

ويرافق هذه المعلومات رسالة النية التي تعبر عن رغبة المؤسسة في تبني برنامج التأهيل، يجب أن يرفق الطلب بمعلومات عن مكتب الاستشارة ويوجه الملف إلى الأمانة التقنية مقابل وصل استلام .

2- إعداد التشخيص الاستراتيجي : ويتم هذا التحقيق في جزئين، هما :

- ❖ دراسة وضعية المؤسسة في السوق من خلال التنافسية والإستراتيجية ووضعية مواردها البشرية، وكذا التشخيص التقني، والمقارنة الدولية (نسبة المنافسة مع الدول الأجانب) والنوعية .
- ❖ إستراتيجية تنمية المؤسسة وتضم عدة نقاط :

---

[1]: Ministère de l'industrie,' Fond de promotion de la compétitivité industrielle", programme de mise à niveau

- تحديد أنواع المنتجات والأسواق الأكثر مردودية.
- برنامج تأهيل المؤسسة على المستوى المادي وغير المادي .
- إعداد المشاريع المدققة وتحديد المخطط الترقوي .

3-إجراء الدراسة العامة أو المخففة: حسب برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية المعد من طرف وزارة الصناعة فإنه يتم التمييز بين نوعين من الدراسة أو التشخيص وهما:

- دراسة عامة: وتشمل المساعدات المالية المتعلقة بالاستثمارات المادية وغير المادية, وتحقق في أجل أقصاه ثمانية أسابيع ويقوم بهذه الدراسة مكتب دراسات تختاره المؤسسة بكل حرية.
- دراسة مخففة: حيث يكون برنامج التأهيل قصير ومحدود يقتصر على الاستثمارات غير المادية فقط (تكوين، دراسات، مساعدة تقنية، برمجيات...) وتتم هذه الدراسة في أجل أقصاه أربعة أسابيع.

ومهما كان نوع الدراسة عامة أو مخففة فإن المؤسسة لا تدفع إلا نسبة 20% من تكلفة الدراسة أما نسبة 80% الأخرى فيقوم الصندوق بدفعها مباشرة لمكتب الدراسات.

الفرع الثاني : دعم برنامج التأهيل

تتضمن هذه المرحلة عدة خطوات نلخصها فيما يلي :

1- تقديم طلب المساعدة من المؤسسة : فالمؤسسة التي تطلب المساعدة المادية في إطار صندوق تنمية التنافسية الصناعية[1]، تقدم الملف إلى الأمانة التقنية للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI) مرفوقة بملف يتكون من :[2]

- تشخيص شامل لمخطط التأهيل يكون موقعا من طرف مكتب الدراسات الخاص بالمؤسسة المعنية.
- تصميم مالي توضيحي لمخطط التمويل "Schéma de financement" الذي يبين الاتفاقات المالية مع أصحاب رؤوس الأموال 'Bailleurs du fond' (رسالة نية بنك المؤسسة الذي يبين عملية تمويل هذه الأخيرة) .
- الوضعية المالية والمحاسبية للسنة المالية الأخيرة، مصادق عليها من طرف الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات المعتمد .
- القيم المالية المقدرة للاستثمارات المادية وغير المادية .
- بطاقة شاملة 'Fiche de synthèse' تبين التشخيص الاستراتيجي الشامل للمؤسسة وكذا مخطط التأهيل.

---

[1]: قانون المالية لسنة 2000، المادة 92، التي تنص على إنشاء هذا الصندوق

[2]: Ministère de l'industrie, 'Fond de promotion de la compétitivité industrielle", op.cit

2- معالجة الملف من طرف الأمانة التقنية : يعالج الملف المستقبل من طرف الأمانة التقنية مباشرة بعد الاستقبال بالتتابع، وهذه المتابعة تكون في شكل إجراءات مراقبة في النقاط التالية :

- ❖ القطاع الإنتاجي .
- ❖ المؤسسة التي تخضع للقانون الجزائري .
- ❖ التسجيل في السجل التجاري، ورقم التعريف الضريبي .
- ❖ ثلاث سنوات من النشاط على الأقل .
- ❖ وضعيتها البنكية : صافي الأصول المؤسسة الموجب أكبر أو يساوي 50% من رأس المال الاجتماعي، وكذا رأس المال العامل ينبغي أن يكون موجبا .
- ❖ عدد العمال الدائمين 30عامل على الأقل .

بعد التحريات حول المؤسسة، يمكن للأمانة التقنية أن تقبل الملف أو ترفضه، أو تطلب معلومات مكملة.

في حالة قبول الملف، تقوم الأمانة التقنية بإعداد بطاقة شاملة عن المؤسسة تبعث بها إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية يتم فيها تحديد عمليات التأهيل وتحديد مبلغ المساعدات الموجهة للمؤسسة. وإذا كان الملف ناقصا فتطلب الأمانة التقنية من المؤسسة تقديم معلومات مكملة للمعلومات السابقة. أما في حالة رفض الملف فإن الأمانة التقنية تعلم المؤسسة بعدم قبول الملف كونه لا يطابق المعايير الضرورية والمؤسسة تدفع الحقوق المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي العام ومخطط التأهيل.

3- تقييم الملف : مادام الملف قبل، فهو يخضع للشروط المتفق عليها، هنا تقوم الأمانة التقنية بعملية التقييم المالي، كما يتم تقدير حيوية مخطط التأهيل .

وتقييم الملف يكون وفق الشروط التالية :

- ❖ التسيير المالي الجيد للمؤسسة، ويتمثل في أن الأصول الصافية تساوي على الأقل 50% من رأس المال الاجتماعي وأن يكون رأس المال العامل موجب .
- ❖ نتيجة السنة المالية السابقة أو المتوسطة لثلاث سنوات السابقة موجبة .
- ❖ تقديم تبرير لمخطط التمويل .
- ❖ إثبات المعطيات المالية والمحاسبية (مع تبرير من طرف محافظ الحسابات).
- ❖ مدى مساهمة برنامج التأهيل في زيادة القدرة التنافسية وارتفاع الإنتاجية ودعم الموقع الإستراتيجي للمؤسسة في السوق الوطني والدولي .

4- تقديم الملف للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية : بعد قبول مديرية التأهيل لملف المؤسسة الطالبة للانضمام إلى برنامج التأهيل وذلك بناءا على المعايير السابقة يتم تقديمه إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية مرفقا باستمارة قرار ويمكن للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية اتخاذ أحد القرارات التالية:

- ❖ قبول الملف وبالتالي تتحصل المؤسسة على المساعدات المالية المحددة وهذا يعقد اتفاق بين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والمؤسسة المعنية، ويحدد هذا الاتفاق حقوق والتزامات كل من المؤسسة ووزارة الصناعة وكذا الإجراءات المتفق عليها ومبلغ المساعدات الممنوحة وطرق المنح.
- ❖ إرجاء الملف أي إعادة التقييم المعمق للملف ومن ثم إعادة دراسته لمرة ثانية من قبل اللجنة أي أن الملف يعاد إلى المؤسسة من أجل دراسة مكملة للنقاط الناقصة، وتعيد المؤسسة استكمال الدراسة ثم تعيد تقديم الملف للجنة لدراسته واتخاذ قرار بشأنه.
- ❖ رفض الملف وهذا يتم إبلاغ المؤسسة بالقرار.

تعلم المؤسسة في كل حالة بنتيجة المداولات . وفي حالة قبول الملف، يعقد اتفاق بين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والمؤسسة المعنية، هذا الاتفاق يحدد حقوق والتزامات كل من المؤسسة والوزارة الوصية، والإجراءات المتفق عليها والمبلغ الممنوح وطرق المنح .

5- تحقيق ومتابعة البرنامج : وتتمثل المتابعة فيما يلي :

- ❖ **منح المساعدات المالية:** إن معدلات المساعدات المالية من صندوق ترقية التنافسية الصناعية، هي كما يلي:
  - 70% من تكلفة التشخيص الاستراتيجي الشامل ومخطط التأهيل، في حدود ثلاثة (03) مليون دينار.
  - 15% من مبلغ الاستثمارات المادية ممول بالأموال الخاصة.
  - 10% من مبلغ الاستثمارات المادية ممولة بالقروض.
  - 5% من مبلغ الاستثمارات غير المادية .
- ❖ **تاريخ التحقيق :** الاستثمارات القابلة للتمويل ينبغي أن تحقق في أجل أقصاه السنتين "02" التالية من تاريخ إمضاء عقد الاتفاق، كما يمكن تمديد الأجل بطلب من المؤسسة لمدة سنة أخرى .
- ❖ **استعمال المساعدات المادية:** هنا ينبغي التفرقة بين الإعانة الممنوحة بموجب التشخيص الاستراتيجي وإعانة الاستثمار.

فيما يخص الإعانة الخاصة بموجب التشخيص الاستراتيجي (مخطط التأهيل)، هذه تكون بالموافقة والمصادقة على ملف المؤسسة بقرار من السيد وزير الصناعة وإعادة الهيكلة، وهذا بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية .

أما فيما يخص استعمال الإعانات المالية المقدمة للاستثمارات لتأهيل المؤسسة، هذه الإعانات لا تقدم للمؤسسة إلا بعد تحقيق نسب في العمليات المبرمجة، وتكون في ثلاثة شرائح[1]:

[1] : http://www.mir-algeria.org/miseaniveau/reammiseaniv.htm

- بعد تحقيق على الأقل 30% من المبلغ الإجمالي للاستثمارات المادية أو غير المادية التي تدخل في التأهيل.
- بعد تحقيق 60% من القيمة الإجمالية للاستثمارات المادية وغير المادية التي تدخل في التأهيل.
- الباقي بعد الإنجاز الكلي للاستثمار الخاص بالتأهيل .

❖ **مراقبة الإنجاز** : في هذه النقطة يجب مراقبة ومتابعة عملية الإنجاز أو التطبيق الفعلي، لما هو منفق عليه من استثمارات مادية وغير مادية مع احترام الآجال والشروط التقنية، وهنا تلجأ الأمانة التقنية للمراقبة الميدانية لعمليات الإنجاز .

المطلب الثاني : البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية

لقد شرع في تنفيذ أولى عمليات تأهيل المؤسسات الصناعية في سنة 1999 في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حيث قامت هذه الأخيرة بتقديم مساعدات مالية للجزائر قدرت قيمتها ب 1.000.269دولار.

ويسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عامل والذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة لترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية واجتماعية.

ويقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج ب 04 مليار دج يخصص منه مبلغ 02 مليار دج لتأهيل المؤسسات أما المبلغ المتبقي فيخصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية[1] .

فعلى مستوى المؤسسة يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تدابير مالية معينة على تحديث أدوات إنتاجها وخاصة الرفع من مستوى تنافسيتها بوضع أنظمة للإنتاج والتنظيم والتسيير تستجيب للمقاييس والمعايير المعمول بها في القطاع، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يقصد بهذه العمليات القيام بالتطهير المالي أو إنقاذ المؤسسات التي تعاني من صعوبات.

أما على مستوى المحيط المباشر للمؤسسة فنظرا لكون المؤسسة الجزائرية لا تستفيد من الظروف الملائمة مقارنة مع المؤسسات الأجنبية المنافسة وحرصا منها بالتكفل بهذا الرهان قامت وزارة الصناعة بتحديد عدة عمليات ارتأت بأنها ذات طابع أولوي[2] :

---

[1] : Actes des assises nationales de la PME, ministère de la petite et moyenne entreprises et l'artisanat, janvier 2004.p 184

[2] : برنامج وجهاز تأهيل المؤسسات الصناعية، وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، 2007، ص ص 01-02

- تأهيل المؤسسات و الإشهاد بالمطابقة وفق المواصفات الدولية.
- إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات.
- دعم وسائل الضبط (التقييس والملكية الصناعية والقياسة القانونية)*.
- تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والاستشارة لفائدة الصناعة.

الفرع الأول : هيكلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية

يتطلب البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية تدخل عدة هيئات منها: المديرية العامة للهيكلة الصناعية، اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، البنوك ومصالح الإسناد والمرافقة والمتمثلة في المراكز التقنية المتخصصة ومكاتب الدراسات، وسنركز اهتمامنا على ثلاثة هيئات أساسية متمثلة فيما يلي[1] :

1- المديرية العامة للهيكلة الصناعية: هذه المديرية تابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وهي المكلفة بتسيير برنامج التأهيل وتتمثل مهامها فيما يلي:

- ❖ التنسيق بين الأدوات التشريعية والمالية لصندوق ترقية التنافسية الصناعية.
- ❖ تحديد الإجراءات والشروط التقنية، المالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل.
- ❖ توجد على مستواها الأمانة التقنية التي تقوم بدراسة ملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات الراغبة في الاستفادة من البرنامج قبل إرسالها للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.
- ❖ تحديد مختلف الهيئات المشاركة في عمليات التأهيل.
- ❖ وضع برنامج إعلامي وتحسيسي للمؤسسات والهيئات المعنية ببرنامج التأهيل وترقية برامج تكوين المختصين المشاركين في البرنامج.
- ❖ اقتراح تعديلات فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات والتي لها علاقة مباشرة بإصلاحها.
- ❖ تحديد الاحتياجات من المعلومات بالنسبة للمؤسسات والإدارات المستعملة لها.

---

[1] :Fonds de promotion de la compétitivité industrielle dispositif de mise a niveau des entreprises, op.cit , p p 14- 17

*: التقييس هو النشاط المتعلق بوضع أحكام ذات استعمال موحد و متكرر في مواجهة مشاكل حقيقية أو محتملة الغرض منها تحقيق الدرجة المثلى من التنظيم في إطار معين و يقدم وثائق مرجعية تحتوي على حلول لمشاكل تقنية و تجارية تخص السلع و الخدمات التي تطرح بصفة متكررة في العلاقات بين الشركاء الاقتصاديين و العلميين و التقنيين و الاجتماعيين.والمواصفة هي وثيقة توافق عليها هيئة تقييس معترف بها تقدم من أجل الاستعمال العام المتكرر، القواعد و الإشارات أو الخصائص التي تتضمن شروط التغليف و السمات المميزة لمنتوج أو طريقة إنتاج معينة. الإشهاد على المطابقة هي العملية التي يعترف بها بواسطة شهادة أو علامة للمطابقة بأن منتوجا ما يطابق المواصفات المحددة في القانون.

❖ تضع تحت تصرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية للمؤسسات العمليات التي من شأنها ترقية وتحسين التنافسية الصناعية للمؤسسات.

2- اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية: أسست اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000-192 المؤرخ في 16 جويلية 2000 وتنشط تحت رئاسة وزير الصناعة وإعادة الهيكلة وتضم الأعضاء التالية[1] :

❖ ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.
❖ ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة وإعادة الهيكلة.
❖ ممثل عن الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات.
❖ ممثل عن الوزير المكلف بالتجارة.
❖ ممثل عن الوزير المكلف بالشؤون الخارجية.
❖ ممثل عن الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.
❖ ممثل عن الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
❖ ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

هذا و إضافة إلى ممثلي النقابات وأرباب العمل و البنوك وغرف التجارة...الخ. وتتمثل مهام اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية فيما يلي:

❖ إعداد إجراءات تقديم ملفات المؤسسات والهيئات من أجل الاستفادة من المساعدات المقررة في صندوق ترقية التنافسية الصناعية.
❖ تحديد شروط قابلية الحصول على مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية.
❖ تحديد طبيعة ومبالغ المساعدات التي يمكن منحها للمؤسسات.
❖ إعداد الاتفاقية التي تربط المؤسسة المستفيدة من المساعدات بوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.
❖ متابعة أداء المؤسسات التي استفادت من مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

3- صندوق ترقية التنافسية الصناعية: لقد تم إنشاء حساب التخصيص الخاص رقم 302-102 بموجب القانون رقم 99-11 بتاريخ 23ديسمبر1999 (المادة 92) المتضمن قانون المالية لسنة 2000 والمسمى

[1] : المرسوم التنفيذي رقم 02-192 المؤرخ في 16 جويلية 2000، الجريدة الرسمية بتاريخ 19 جويلية 2000، العدد 43، ص 06

بصندوق ترقية التنافسية الصناعية وهو جهاز وزاري مشترك منصوص عليه في المرسوم التنفيذي رقم 2000-192 بتاريخ 16 جويلية 2000 المعدل والمتمم.

ولقد تم إنشاء هذا الصندوق لتمويل عمليات ونشاطات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية ذات نوعين وهما[1] :

- **مساعدات مالية للمؤسسات:** وتتمثل في مساعدات مقدمة للمؤسسات من أجل تغطية جزء من نفقاتها من أجل:
  - التشخيص الاستراتيجي العام ومخطط التأهيل.
  - الاستثمارات غير المادية (التشخيص والتقييم).
  - الاستثمارات المادية (التجهيزات والمعدات).
- **مساعدات مالية لهيئات دعم المؤسسات :** وتكون هذه المساعدات في النفقات المتعلقة بما يلي:
  - العمليات الموجهة لتحسين محيط المؤسسة خاصة في مجال الإنتاج أو الخدمات المتعلقة بالقطاع الصناعي لا سيما تلك التي تهدف إلى تحسين الجودة وتوحيد وضبط المواصفات، الملكية الصناعية والتجارية، السياسات والاستراتيجيات الصناعية وترقية الجمعيات المهنية للقطاع الصناعي.
  - جميع العمليات المرتبطة ببرامج تحديث المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الكبرى.
  - كل العمليات الأخرى المنجزة من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة قصد تطوير وتنمية التنافسية الصناعية.

وهناك صناديق خاصة مرتبطة بالمؤسسة مثل [2] :

- صندوق التهيئة العمرانية.
- صندوق تنمية المناطق الجنوبية.
- الصندوق الوطني للبيئة.
- صندوق الضبط والتنمية الفلاحية.
- الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة.
- صندوق ترقية التكوين المهني المتواصل.
- صندوق ترقية التدريب.

---

[1] Fonds de promotion de la compétitivité industrielle dispositif de mise a niveau des entreprises, op.cit, p p 16- 17

[2] : op.cit , p 19

- الصندوق الوطني لحماية الشغل.
- الصندوق الخاص لترقية الصادرات.
- الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطور التكنولوجي.

الفرع الثاني : إجراءات تأهيل المؤسسات الصناعية

تتمثل إجراءات تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية في جملة من العمليات نلخصها فيما يلي:

1- معايير قبول المؤسسات في برنامج التأهيل: حتى يتم قبول المؤسسة لتبني برنامج التأهيل المسطر من طرف وزارة الصناعة الجزائرية فإن المؤسسة يجب أن تتوفر على جملة من المعايير التي تعتبر الأساس الذي يتم من خلاله قبولها في برنامج التأهيل والاستفادة من المساعدات التي يقدمها صندوق ترقية التنافسية الصناعية وتتمثل هذه المعايير فيما يلي[1] :

- المؤسسة تخضع للقانون الجزائري.
- تنتمي المؤسسة إلى القطاع الإنتاجي الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية.
- التسجيل في السجل تجاري ورقم التعريف الضريبي.
- ثلاث سنوات من النشاط على الأقل.
- عدد العمال الدائمين 20 عامل على الأقل بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية و10 عمال على الأقل بالنسبة لمؤسسات الخدمات الصناعية.
- تقديم معايير الأداء المالي التالية:
  - صافي الأصول موجب للسنة الحالية أو السابقة.
  - نتيجة الاستغلال موجبة لسنتين على الأقل من الثلاث سنوات الأخيرة.

2- المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة: على المؤسسة التي ترغب في الاستفادة من برنامج التأهيل والاستفادة من المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية والتي تتوفر فيها المعايير والشروط السابقة أن تقدم ملف لمديرية تأهيل المؤسسات بوزارة الصناعة ويتكون هذا الملف من الوثائق التالية[2]:

---

[1] : MANUEL DES PROCEDURES: NOUVEAU DISPOSITIF, FONDS DE PROMOTION DE LA COMPETITIVITE INDUSTRIELLE, MINISTERE DE L'INDUSTRIE. P 06

[2] : QUESTIONNAIRE D'INFORMATION PREALABLE POUR L'ADHESION AU PROGRAMME DE MISE A NIVEAU, FONDS DE PROMOTION DE LA COMPETITIVITE INDUSTRIELLE, MINISTERE DE L'INDUSTRIE. P 03

- رسالة النية (الرغبة) التي تعبر عن رغبة المؤسسة في تبني برنامج التأهيل مع تحديد نوع الحالة إذا كانت دراسة تشخيصية عامة أو مخففة.
- وثيقة معايير الأهلية مملوءة من طرف المؤسسة.
- استمارة المعلومات الأولية للمؤسسة المعنية.
- نسخة من الوضعيات المحاسبية (الأصول، الخصوم، جدول حسابات النتائج) للثلاث سنوات الأخيرة مبررة من طرف خبير محاسب معتمد.
- نسخة من السجل التجاري.
- نسخة من بطاقة التعريف الجبائية.
- نسخة من التصريح الأخير للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وتشمل المعلومات حول المؤسسة مجموعة من المعلومات تتمثل فيما يلي[1]:

❖ **معلومات عامة:** تشمل المعلومات العامة ما يلي:

- المقر الاجتماعي للمؤسسة.
- الطبيعة القانونية للمؤسسة.
- تاريخ إنشاء المؤسسة.
- تاريخ بدء نشاط المؤسسة.
- رقم التسجيل في السجل التجاري.
- رقم التعريف الجبائي.
- اسم الشخص الطبيعي أو الاسم التجاري للشخص المعنوي.
- اسم ولقب الأشخاص الموقعين على برنامج التأهيل.
- رقم الحساب البنكي.
- رقم الأعمال للثلاث سنوات الأخيرة.

❖ **معلومات مالية:** تتمثل المعلومات المالية في مجموع الأصول الصافية ونتيجة الاستغلال للثلاث سنوات الأخيرة.

❖ **معلومات تقنية:** تتعلق المعلومات التقنية بالمنتجات التي تنتجها المؤسسة وإجراءات الإنتاج والمواد الأولية المستعملة والتجهيزات الأساسية للإنتاج ومدى حصول المؤسسة على شهادة الجودة.

[1] : QUESTIONNAIRE D'INFORMATION PREALABLE POUR L'ADHESION AU PROGRAMME DE MISE A NIVEAU, OP.CIT, PP 05- 08

الفرع الثالث : نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية

حسب وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة فمنذ انطلاق برنامج التأهيل سنة 2001 وإلى غاية نهاية ديسمبر 2006 تمثلت حصيلته فيما يلي[1] :

تقدمت 406 مؤسسة (منها 235 عمومية و 171 خاصة) بطلبات الانخراط منها 290 مؤسسة (155 عمومية و135 خاصة) تم قبولها من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية. ولقد وقعت 137 مؤسسة اتفاقيات مع وزارة الصناعة منها:

- ❖ 117 مؤسسة للاستفادة من الإعانات برسم دراسة التشخيص وتنفيذ مختلف عمليات التأهيل المادية واللامادية أي بعدد إجمالي للعمليات يبلغ 1844 بمعدل يقارب 16 عملية لكل مؤسسة.
- ❖ 20 مؤسسة استفادت من إعانة مقتصرة على دراسة التشخيص.

ويبلغ العدد الإجمالي لعمليات التأهيل 1864 عملية منها 1102 عملية لا مادية.

المطلب الثالث : برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد قامت الجزائر بتجسيد برنامجين أساسيين لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أولهما يتم بالتعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتحاد الأوروبي وهو ما يعرف ببرنامج ميدا، أما البرنامج الثاني فهو برنامج وطني تشرف عليه وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول : برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن سياسة الانفتاح التي تبنتها الجزائر حتمت عليها تحسين محيطها الاقتصادي وإعطاء المؤسسات الاقتصادية كافة الوسائل الضرورية لمواجهة المنافسة الأجنبية وجعلها في المستوى المطلوب من خلال تطوير قدراتها وتنويع نشاطاتها، وفي هذا الصدد قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الإتحاد الأوروبي بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل هذا الاتفاق في برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عامل والتي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات

[1] : برنامج وجهاز تأهيل المؤسسات الصناعية، وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، 2007، ص ص 03- 04

الصناعية للتمكن من الصمود أمام المؤسسات الأوروبية، وتقدر الميزانية المخصصة لتمويل هذا البرنامج بمبلغ 62,9 مليون يورو، 57 مليون يورو ممولة من طرف الإتحاد الأوربي، ويتميز هذا البرنامج بما يلي[1]:

- هو برنامج مشترك ما بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية.
- تحدد مدة هذا البرنامج ب 05 سنوات بداية من شهر سبتمبر 2002 إلى غاية ديسمبر 2007.
- تقدر الميزانية المخصصة لهذا البرنامج ب 62,9 مليون يورو.
- يسير هذا البرنامج من طرف فريق مختلط من الخبراء الأوروبيين والجزائريين.

1- أهداف برنامج ميدا: يوجه هذا البرنامج أساسا لتقوية وتحسين تنافسية المؤسسات الصناعية الخاصة والتي تتمثل غالبيتها في مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن نشاطات البرنامج تسعى إلى تحريك وتطوير السلوكات والمواقف التسييرية للمقاول إزاء السوق وخصوصا عند ظهور السوق الاورو متوسطي وكذا تقنيات وطرق التسيير الجيدة والفعالة.

كما يهدف هذا البرنامج إلى رفع فعالية ومردودية أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع الشروط الملائمة لتطويرها.

2- نشاطات برنامج ميدا: تتمثل النشاطات الرئيسية التي يسعى هذا البرنامج إلى تحقيقها في الآتي:

- ❖ تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ دعم تطوير الأدوات والوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ تغطية ضمانات صندوق الضمان.
- ❖ تعزيز قدرات جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية.

3- محاور برنامج ميدا: يرتكز برنامج ميدا لدعم تطوير وتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة محاور رئيسية وهي[2]:

---

[1] : Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne (ce que vous devez savoir), Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Algérie, octobre 2005, P 32

[2] : عبد المجيد بوزيدي، "تأهيل المؤسسات جزء من الإستراتيجية الصناعية"، مرجع سابق، ص 08

- **الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويكون من خلال القيام بعمليات التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات قصد تحسين تنافسيتها ودعمها في نشاطات التأهيل والتطوير والاندماج ضمن فضاءات التبادل والشراكة، إضافة إلى دعم تكوين مسيري هذه المؤسسات.
- **دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويكون من خلال وضع وتنفيذ عقود الشراكة مع المؤسسات المالية من أجل مساندة ودعم المؤسسات التي تدخل في نشاطات التأهيل والتطوير إضافة إلى دعم المؤسسات المالية في نشاطاتها.
- **دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويكون من خلال الدعم المؤسساتي ودعم جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية والمهنية في إعداد إستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الدعم التقني المتخصص من أجل التكوين وانجاز الدراسات وتنظيم الندوات والملتقيات من أجل تحسين المحيط المؤسساتي.

إن هذا البرنامج لا يمول الاستثمارات المادية بل يقتصر فقط على الاستثمارات غير المادية (تكوين، الدعم التقني...) كما أن المساعدات المقدمة من أجل تمويل النشاطات التي تقوم بها المؤسسات لا تتجاوز نسبة 80% من إجمالي التكاليف التي تحملتها هذه المؤسسات[1].

4- نتائج برنامج ميدا: تمثلت النتائج المحققة من خلال هذا البرنامج إلى غاية 31 أكتوبر 2006 فيما يلي[2]:

تقدمت 668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج ويمثل هذا العدد نسبة 31% من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعي والتي تمثل 2147 مؤسسة، ولقد تم الدخول الفعلي ل 405 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل أي بنسبة 18,9 % من مؤسسات القطاع الصناعي أما 263 مؤسسة فقد تخلت عن البرنامج.

كما استفادت 41 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من الحصول على التغطية المالية من الصندوق الوطني لضمان القروض.

---

[1]: Actes des assises nationales de la PME, ministère de la petite et moyenne entreprises et l'artisanat, janvier 2004,p 346

[2] : عبد المجيد بوزيدي، نفس المرجع السابق ، ص ص 13 – 19

الفرع الثاني: برنامج GTZ*[1] لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أجل دعم حركية إعادة الهيكلة، التأهيل، الاندماج ونمو الصناعات في إطار تحرير وانفتاح السوق قد تم صياغة برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالتعاون بين دولة ألمانيا ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية.

1- أهداف البرنامج :

- **الهدف العام:** يتمثل الهدف العام للمشروع في محاولة الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المستوردة ومحاولة نفوذها للسوق الأجنبي أو التصدير.
- **الأهداف المباشرة :**
  - إنشاء نوع من المهنية والإتقان من خلال التوجيه والإرشاد والتكوين في ميدان التسيير، الاعتماد على مراكز دعم جهوية.
  - تحسين الطلب من خلال حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على طلب خدمات مراكز الدعم.

2- المؤسسات المستهدفة :

- المؤسسات الصناعية المتوسطة والتي تتكون من 50 إلى 250 عامل في الفروع التالية:
  - صناعة الحديد والصلب والميكانيك (ISMME)
  - الصناعات الفلاحية-الغذائية (Agroalimentaires)
  - الصناعات الكيميائية والصيدلانية .
- المؤسسات الصغيرة والمصغرة المكونة من 1 إلى 10 عمال والمنشأة من طرف الشباب (Ansej**) وما شابه ذلك.

3- خدمات مراكز الدعم :

- بالنسبة للمؤسسات الصناعية المتوسطة يتم إعداد مجموعة من الآراء والتوصيات في ميدان التسيير، وتتعلق أساسا بالوظائف الحيوية في المؤسسة والمتمثلة في :
  - الإدارة العامة.
  - تسيير الموارد البشرية.

---

*[1] : GTZ : deutche gesellsachaft fur technishe zusammenarbiet التعاون التقني الألماني من أجل التنمية

**: Ansej : Agence nationale pour le soutien de l'emploi des jeunes الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

- الإنتاج والمئونة.
- إدارة المالية.
- التسويق، التوزيع والبيع.

كما يمكن لهذه المراكز إقامة ملتقيات من اجل تأهيل قدرات التسيير لدى مسيري المؤسسة فيما يخص:

- تقنيات وطرق التسيير.
- تطوير ثقافة التسيير.
- التفكير الاستراتيجي.

❖ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة يتم تقديم دروس تكوينية CEFE*[1] بالنسبة لـــ:

- الشباب المشرف على المشروع أو المؤسسة.
- المستفيدين من التفرع (Essaimage).
- المستفيدين من القروض المصغرة.

كما يتم متابعة مراكز إنشاء المؤسسات بـــ:

- إنشاء فرق مساعدة (Action leasing groups).
- تكوين مرشدين.

4- نشاطات المشروع : تكوين المستشارين في التسيير، إنشاء مجموعات ذات كفاءة عالية من المستشارين في تسيير الصناعات الصغيرة والمتوسطة (من 4 إلى 5 مستشارين في كل مركز دعم) وذلك من خلال:

❖ تكوين قاعدي خاص بمهنة المستشار.
❖ تحسين الآراء والتوجهات.
❖ متابعة لمهام المستشارين (وضع برنامج PILOTE).
❖ تكوين المكونين عن طريق تحسين التقنيات البيداغوجية للمكونين المكلفين بإقامة الملتقيات والمحاضرات لمسيري المؤسسات، ويتم ذلك من خلال:

- تحضير مواضيع التكوين.
- متابعة المكونين.

---

[1]* : CEFE :compétence économique par la formation à l'esprit الكفاءة الاقتصادية من اجل التدريب

- التنشيط المشترك للمحاضرات والدروس عن طريق إنشاء فريق من المنشطين (المساعدين)CEFE (من 2 إلى 3 مساعدين لكل مركز دعم).
- تكوين قاعدي يعتمد على منهجية CEFE.
- المتابعة عن طريق دروس نموذجية لـ CEFE .
- تنظيم شراكة دولية مع برنامج CEFE أخرى.
- دعم تنظيمي وتأسيسي لمركز الدعم وذلك عن طريق تحسين قدرات مسيري الدعم فيما يخص: طرق تخطيط التسيير، دور المشروع، تقنيات الاتصال، تسيير وفرز التوصيات. وعن طريق دعم وظائف التسويق، العلاقات ومراكز الدعم.

❖ تطوير الهياكل الوسطية وذلك عن طريق دعم الهياكل والمبادرات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا جمعيات المستشارين المكونين.

الفرع الثالث : البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية بتجسيد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل، ولقد حظي هذا البرنامج بموافقة مجلس الحكومة في جلسته ليوم 10 ديسمبر 2003 وكذا مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 08 مارس 2004 ويمتد هذا البرنامج على مدار 06 سنوات ويتم تنفيذه ابتداءا من سنة 2006 ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـ 06 مليار دج[1].

ويندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المادة 18 التي تنص على أن تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية[2] .

---

[1] : Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne, op cit , p 32

[2] : جمال بلخباط، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة"، مرجع سابق، ص 07

1- أسباب تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعود الأسباب الرئيسية لوضع برنامج خاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلي [1]:

- إن برامج التأهيل الموجودة والمتمثلة في برنامج وزارة الصناعة وبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي لا تشمل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل والتي تمثل نسبة 97% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي أن شريحة هامة من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير معنية ببرامج التأهيل المطبقة.
- إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلعب دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني كما يعرف هذا القطاع تطورا سريعا في الآونة الأخيرة لذا يجب الاهتمام بهذه المؤسسات وترقيتها وتأهيلها.
- إن انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير التجارة الخارجية وتفكيك الحواجز الجمركية يحتم على المؤسسات الجزائرية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها الارتقاء بمستواها التكنولوجي والتسييري والتنظيمي وهذا ما يتطلب تصميم برامج خاصة لتأهيلها.

2- أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن تمثيل برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشكل الموالي:

شكل رقم (06): البيان العام لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

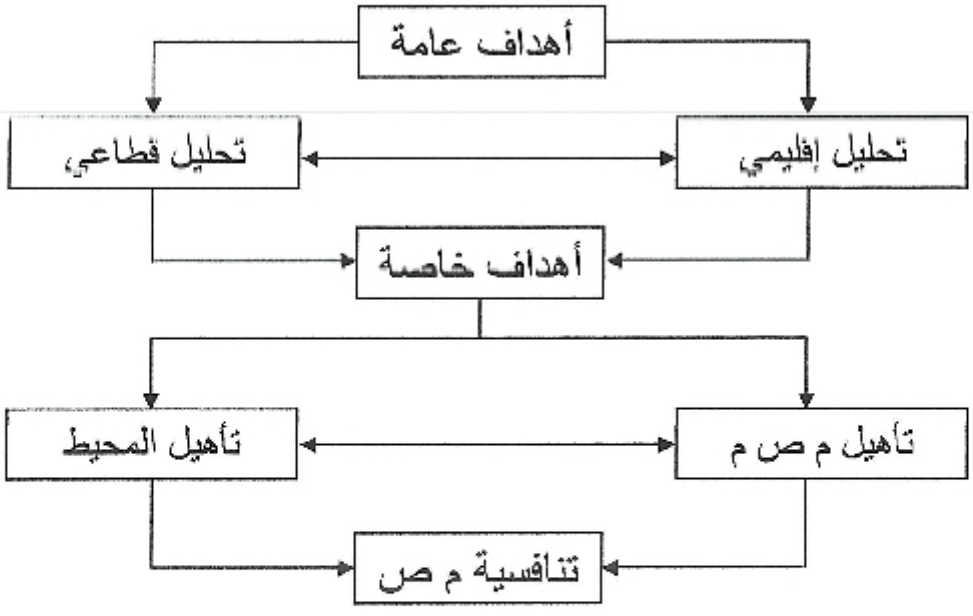

Source : Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne, op cit , p3

[1] : بوزيان عثمان، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف وآليات التأهيل"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، أفريل 2006. ص 04

وحسب هذا الشكل فإن هذا البرنامج يشمل أربعة محاور أو جوانب رئيسية وهي:

- الجانب القطاعي من خلال تحليل قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة المعنية بالتأهيل.
- الجانب الإقليمي من خلال توحيد المعايير والمقاييس للولايات ذات الأولوية، حيث يمس البرنامج في المرحلة الأولى 10 ولايات يتركز فيها أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.)*(
- جانب المحيط من خلال تحسين المحيط المؤسساتي وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها وجعلها في المستوى المطلوب.

كما أن لهذا البرنامج أهداف عامة وأخرى خاصة نوضحها كما يلي:

❖ **الأهداف العامة:** لقد تم إعداد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قصد مواجهة متطلبات تحرير المبادلات وحركة السلع والخدمات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر وتتمثل الأهداف العامة لهذا البرنامج في جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على مواكبة التطور في التكنولوجيا وفي الأسواق وكذا تحسين تنافسيتها على مستوى الأسعار، الجودة، الإبداع[1].

ولتحقيق هذه الأهداف يجب على المؤسسات التكيف مع التغيرات ومواكبة الطرق والسياسات التنظيمية خاصة فيما يتعلق بتسيير الجودة والتكاليف وتأهيل الموارد البشرية والحصول على التقنيات الجديدة والمعرفة التقنية.

❖ **الأهداف الخاصة:** تتمثل الأهداف الخاصة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التالي[2]:

- تحديد ووضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها.
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج.
- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين وتطوير تنافسيتها.

)*(: تتمثل هذه الولايات في: الجزائر، وهران، تيزي وزو، بجاية، سطيف، البليدة، شلف، بومرداس، قسنطينة و عنابة. حيث مثل مجموع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهذه الولايات ما نسبته 48,22 % من العدد الإجمالي و ذلك سنة 2005 أما في سنة 2006 فقد بلغت نسبة هذه المؤسسات 47,98 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

[1] : Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne, op cit , p 34

[2] :Étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME, Le Ministère de la PME et de l'Artisanat, Octobre 2003.p 05

3- أجهزة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجدر الإشارة إلى أنه وبالتشاور مع أرباب العمل والجمعيات المهنية تم الاتفاق على إنشاء آليات مثل: صندوق ضمان القروض، صندوق ضمان قروض الاستثمار وقد تم تدعيم هذه الإجراءات بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من أجل تسهيل عملية الاستثمار، ومن ناحية أخرى يعتبر دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانفتاح السوق الجزائرية على المنافسة الدولية محفزا على إنشاء الصندوق الخاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك قصد تحسين مستوى الإنتاجية والرفع من التنافسية في ظل تزايد حدة المنافسة لدولية ونوضح ذلك فيما يلي:

- **صندوق ضمان القروض**)*(: لقد تم إنشاء صندوق ضمان القروض بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 [1] وحسب هذا المرسوم فإن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تكون تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويهدف هذا الصندوق إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انجازها. ويتولى هذا الصندوق منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في مجال إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات وعمليات التوسيع، وحتى تتم استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمانات هذا الصندوق فإنه يجب أن تستوفي معايير الأهلية للقروض البنكية ويحدد المستوى الأدنى للقروض القابلة للضمان ب 50 مليون دج.
- **صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تم تأسيس صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004 [2]. وحسب هذا المرسوم فإن هذا الصندوق هو شركة ذات أسهم برأسمال قدره 30 مليار دج تساهم فيه البنوك بنسبة 40% من رأسمال و تساهم الخزينة ب 60%، ويهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات والتي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، ويحدد المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان ب 50 مليون

)*(: لقد تم تطبيق ميكانيزم ضمان القروض لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك سنة 1934 و بعدها في ألمانيا ثم في اليابان (1937)، ثم انتقل بعد ذلك إلى معظم دول العالم المتقدم و النامي، غير أن كل بلد تبنى الصيغة التي تتماشى مع نظامه المصرفي و المالي.

[1] : ميلود تومي، "مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مرجع سابق، ص 13

[2] : Actes des assises nationales de la PME, op cit , p 30

دج ولا تستفيد من ضمانات هذا الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة، قروض النشاطات التجارية والقروض الاستهلاكية، ويقوم بتغطية المخاطر التالية:

- عدم تسديد القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التصفية القضائية للمؤسسة المقترضة.

❖ **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** لقد أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتولى هذه الوكالة المهام التالية[1] :

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته.
- ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاعتها واقتراح التصحيحات الضرورية.
- متابعة ديموغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره.
- انجاز الدراسات حول الفروع وكذا المذكرات الظرفية الدورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية الابتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة وذلك بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية.
- جمع المعلومات حول مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها.
- التنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** تم إنشاء الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب قانون المالية لسنة 2006 ويكون هذا الصندوق تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وحسب المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 04 جويلية 2006 فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة التي تستفيد من هذا الصندوق هي المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري والتي تنشط في القطاع منذ سنتين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تعترضها صعوبات

---

[1] : المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية بتاريخ 04 ماي 2005، العدد 32. ص ص 28- 29

ماليـــة [1].

ويتكفل هذا الصندوق بتمويل نشاطات التأهيل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى المحـــيط الذي تنشط فيه كما يلي[2] :

- ❖ نشاطات التأهيل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل نشاطات التأهيل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العناصر التالية:
  - الدراسات المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي.
  - إعداد مخططات تأهيل المؤسسات المقبولة.
  - تنفيذ مخططات تأهيل المؤسسات المقبولة.
  - إعداد دراسات السوق.
  - المرافقة قصد الحصول على الإشهاد على مطابقة الجودة.
  - دعم مخططات تكوين موظفي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
  - أنشطة الدعم في مجال التقييس والقياسة والملكية الصناعية.
  - دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ نشاطات التأهيل لفائدة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتعلق نشاطات المحيط بالمجالات التالية:
  - انجاز الدراسات عن شعب النشاطات.
  - إعداد الدراسات حول الموقع الاستراتيجي لشعب النشاطات.
  - انجاز دراسات عامة لكل ولاية.
  - تدعيم قدرات الجمعيات المهنية قصد تعميم فهم وتأطير برنامج التأهيل.
  - تطوير الوساطة المالية بين المؤسسات المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تسهيل الحصـــول على القروض البنكية.
  - إعداد وتنفيذ مخطط إعلامي تحسيسي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - متابعة وتقييم آثار ونتائج البرنامج.

---

[1] : المرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 04 جويلية 2006، يحدد كيفية سير حساب الصندوق الوطني لتأهيل المؤسســات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية بتاريخ 09 جويلية 2006، العدد 45. ص 17

[2] : قرار وزاري مشترك مؤرخ في 07 فيفري 2007 يحدد إيرادات ونفقات الصندوق الــوطني لتأهيــل المؤسســات الصــغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية بتاريخ 18 مارس 2007، العدد 18. ص ص 16 – 17

4- إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تختلف عن إجراءات تأهيل المؤسسات الصناعية، وتتمثل أهم هذه الإجراءات في المراحل التالية [1]:

- التشخيص الاستراتيجي العام لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعداد خطة التأهيل ومخطط التمويل.
- تبني برنامج التأهيل من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ ومتابعة خطة التأهيل.
- منح المساعدات المالية.

وتتمثل المساعدات المالية المقدمة في إطار هذا البرنامج في الآتي :

- 100% من تكلفة التشخيص الاستراتيجي في حدود 600.000 دج.
- 100% من تكلفة الاستثمارات غير المادية.
- 20% من تكلفة الاستثمارات المادية.

ويقدر المبلغ الأقصى لتمويل خطة التأهيل ب 05 مليون دج (استثمارات مادية وغير مادية).
كما تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحمل تكلفة أجر عامل متخصص لمدة سنتين من أجل تحسين تنافسية المؤسسة وهذا الإجراء يشمل بعض المؤسسات التي تحددها الوزارة.
وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج هو في مرحلته الأولى من التنفيذ لذا لا يوجد أي نتائج محققة متعلقة بهذا البرنامج.

المطلب الرابع : تقييم عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية

بالرغم من مرور عدة سنوات على انطلاق برنامج التأهيل ، فلم يعرف حتى الآن تقدما ملحوظا، فمن بين 1000 مؤسسة التي كان مقرر تأهيلها سنة 1998، لم يتم تأهيل سوى 10 مؤسسات من القطاعين العام والخاص حتى شهر مارس 2003، وحسب وزير الصناعة وإعادة الهيكلة انه هناك سوى 199 مؤسسة أودعت ملفات طلب التأهيل، منها 140 مؤسسة فقط تستوفي شروط التأهيل التي حددتها وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.
وحددت القطاعات المعنية بعملية التأهيل كما يلي [2]:

- الميكانيك والصناعة التعدنية.

---

[1]: Le programme national de mise à niveau de la PME Algérienne, Ministère de la PME et de l'Artisanat, p p 07- 08

[2]:Liberté économie , N° 215 du 15 au 25 Mars 2003, P 13

- مواد البناء.
- الصناعة الغذائية.
- الكهرباء والإلكترونيك.
- الكيمياء.
- النسيج والجلود.
- الخشب والتأثيث.

وقد حددت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة مبلغ التأهيل بـ: 60000 دولار لكل مؤسسة، ويشير رئيس منتدى رؤساء المؤسسات أن المبلغ الإجمالي لعملية التأهيل قد يتجاوز 45 مليار دينار.

من خلال ما تقدم يتضح أن برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية يعد بطيئاً جدا ويصفه العديد من الملاحظين انه لا يتماشى و المتطلبات التي تقتضيها عملية منطقة التبادل الحر الأوروبية، ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ففي الوقت الذي نجد فيه المؤسسات الاقتصادية الدولية تستجيب بطريقة ايجابية للمتغيرات الدولية وتتجه نحو الشمولية ومواجهة المنافسة الشرسة الوطنية والدولية باعتبار أن علاقتها بالمحيط تتحدد من خلال عملية التأثير و التأثر، نجد أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تستجيب لهذه المعطيات بسلبية، متبنية في ذلك إستراتيجية دفاعية كرد فعل، لكن المنافسة الشرسة ألغت هذا النوع من الاستراتيجيات وجعلها مرحلية فقط، وفتحت المجال إلى الاستراتيجيات الهجومية كاختيار لتحديد تصورها وإلا كان مصيرها التهميش فالزوال، حيث انتهى الزمن الذي كانت فيه المؤسسات تتبنى إستراتيجية دفاعية أو حتى نمو مع التأني.

وإذا كانت الربحية محور اهتمام عملية تحديد الأهداف، أصبح حالات رضا الزبون جوهر العملية الداخلية التي تسمح بخلق قيمة من خلال الاستثمار في الزبون، ويتم ذلك من خلال المواءمة بين القدرات الذاتية للمؤسسة وبيئتها الخارجية، حيث يجب أن تسمح قدرات المؤسسة باغتنام فرص المحيط من اجل خلق القيمة، ولم يكتف هذا الوجه العالمي بالحد الأدنى من القدرة التنافسية الذاتية الخاصة بالمؤسسة لأنها تعني الانغلاق الداخلي لها، بل يتطلب الاعتماد على التقييم المقارن بأفضل أداء للمنافسة.

يهدف برنامج تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إلى تحسين القدرة التنافسية لها، فعلى الأقل نتكلم عن خلق وتوفير هذه القدرة وعن منتج جزائري يخضع لمعايير دولية للجودة يجب طرحه في السوق فتطويره ثم تمييزه تنافسيا، إن البقاء ثم التطوير في السوق يتطلب تحقيق أدنى مستوى من الأداء، ويرتبط هذا الأخير بالاعتماد على التفكير العلمي الاستراتيجي، فالتخطيط ومنه الإدارة الإستراتيجية[1].

[1] : سواكري مباركة، " المؤسسة الجزائرية رؤية نحو الشمولية"، الملتقى الوطني حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المحيط الاقتصادي الجديد"، 23/22 أفريل 2003.

ولتحقيق كل هذا وذاك يجب الاستثمار في رأس المال الفكري في حلقة تفاعلية وليست منفصلة عن المحيط الاقتصادي لكي يستطيع العمال فهم ومواكبة سياسة التغيير المستمرة التي تشهدها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

خلاصة الفصل

إن أهم ما يميز النشاطات الاقتصادية في الوقت الحاضر هو وقوعها تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمي، فالحواجز التقليدية لانسياب السلع والخدمات من ضرائب جمركية وحصص كمية أخذت بالتلاشي في وقت ازداد التركيز على الحواجز التقنية المتعلقة بالجودة والبيئة، مما أدى إلى بروز منافسين جدد على درجة عالية من المهارة والقوة، واتجه الاهتمام نحو نموذج الميزة التنافسية.

وفي خضم التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وكذا ابرز المعالم التي فرضت على المؤسسات الاقتصادية تحديات جديدة، مما دفع بالدولة الجزائرية إلى إيجاد سبل للتأقلم مع هذا الوضع، في هذا الإطار حاولت الدولة تأهيل الاقتصاد الوطني من خلال برنامج التأهيل بالتعاون مع شركاء أجانب من منظمات ودول.

والتأهيل حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية هو عبارة عن مجموعة من البرامج التي وضعت خصيصا للدول النامية التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات العالمية.

وتسعى الجزائر من وراء تطبيق برامج تأهيل مؤسساتها الاقتصادية إلى تحسين تنافسيتها مقارنة بالمؤسسات الأجنبية، ومن أجل تحقيق ذلك قامت بتجسيد عدة برامج وقناعة منها بالفروق الجوهرية بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية فقد سعت جاهدة إلى محاولة اكتساب الخبرات والتجارب من الاتحاد الأوروبي من خلال تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

وقد بينا أن من متطلبات تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التأهيل البيئي، حيث تعتبر البيئة من الاتجاهات الحديثة في عالمنا المعاصر بعد دق ناقوس الخطر، وخاصة الحديث عن التنمية المستديمة التي أصبحت الشغل الشاغل للعلماء و الاقتصاديين الذين يرون فيها البديل أو الحل للمشاكل البيئية الراهنة، لذلك يتجه الفكر الاقتصادي اليوم إلى البحث عن الآليات والميكانيزمات التي تعنى بالبيئة مع مراعاة الجوانب التنموية، وذلك بتطوير السياسات البيئية وإدماجها في السياسات الاقتصادية للدول. هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي مع إبراز سلوكيات المؤسسات اتجاه البيئة ومواصفات الإدارة البيئية في هذا المجال.

الفصل الثاني :

البيئة والتنمية المستدامة بين البعد المعرفي ونظم الإدارة البيئية

مقدمة الفصل :

يشهد العالم اهتماما كبيرا بشؤون البيئة، حيث باتت حماية البيئة والحفاظ عليها واحدة من أهم سمات النظام الدولي الجديد، فلقد أضحت الشؤون البيئية تحتل موقعا متميزا في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، كما أصبح اجتياز المعايير البيئية واحدا من أهم الشروط التصديرية للعديد من الأسواق العالمية وبرز الاهتمام بالبيئة وصيانتها كقضية سياسية واقتصادية واجتماعية.

والعلاقة بين البيئة والتنمية تكمن في أن المشكلات البيئية الناتجة عن النشاطات البشرية بمختلف أنواعها وبتفاوت درجات تأثيرها أدت إلى ضرورة البحث عن نموذج تنموي بديل ومستدام مبني على نظم بيئية ترتكز على الاقتصاد البيئي بتطبيق سياسات بيئية من اجل تحقيق تنمية مستدامة تعتمد على الاعتبارات البيئية مع مراعاة الجوانب التنموية.

وقد أخذ الوعي بأبعاد المشكلات البيئية، وأثرها في النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية إلى إيضاح الحاجة إلى توفير المعلومات العلمية، والتقنية، والاقتصادية اللازمة لبيان الأساليب الواجب اتخاذها للمحافظة على ثروات هذه الأرض، وصياغة سياسات لحماية الموارد البيئية، وحماية الإنسان، والنظم البيئية كافة من التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية. فجاء الاقتصاد البيئي ليطوّع أدوات اقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف السياسات البيئية والاقتصادية، ويوسع نطاقها خدمة لصانعي القرارات، على مختلف المستويات في المجتمع، بدءا من الصعيد المحلي وصولاً إلى الصعيد العالمي.

إذ يقوم الاقتصاد البيئي من خلال هذه الأدوات بتحديد الخيارات المتعلقة بالاستخدام الكفء للموارد الطبيعية، وإدارة التلوث، وإدخال التكاليف الاجتماعية في حسابات التكلفة الكلية، والقيام بدور رئيسي في الوصل بين النهج الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية المؤدية إلى التنمية المستدامة.

لذلك تسعى دول العالم ومنظماته لتحقيق التنمية المستدامة التي تسعى لتلبية حاجيات الأجيال الحالية والقادمة من خلال الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة لها مع المحافظة على البيئة التي يؤثر تلوثها على صحة الأجيال الحالية، ونظم الإدارة البيئية أحد الركائز المهمة للوصول بالمشاريع إلى تحقيق الاستدامة التنموية، حيث ظهرت عدة معايير ومقاييس كمعيار الايزو 14001 كمدخل لتحقيق حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية وتجري البحوث والدراسات لاستحداث معايير أخرى تعنى بترقية التنمية المستدامة.

ومع تزايد الإدراك للعلاقة بين البيئة والتنمية رأت المؤسسات الاقتصادية ضرورة الربط بين الأولويات الاقتصادية وأهداف حماية البيئة، فالكثير من المؤسسات خاصة الرائدة منها قامت بإدماج البعد البيئي ضمن سياساتها الداخلية لإثبات دورها الاجتماعي كسب ثقة عملائها من جهة، ولكسب ميزة تنافسية من جهة أخرى. وذلك بتحقيق نظم الإدارة البيئية وتطبيق معاييرها وإدراجها في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

والفصل الموالي يعرض تجليات المشكلة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة بين البعد المعرفي للمفهومين وتفعيل نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية، وذلك ضمن ثلاث مباحث، تناول الأول الإطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة، وتطرق الثاني للسياسات البيئية والجهود الدولية للحفاظ على البيئة، أما المبحث الثالث فوضح سلوكيات ومواصفات الإدارة البيئية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة

إن موضوع البيئة يعد موضوعا متشعبا لا يمكن اعتباره موضوعا مستوفيا لجميع الجوانب كما لا يمكن تجسيد مفهومه بمعزل عن جملة الجوانب المتعلقة به، نظرا لطبيعة المشاكل المطروحة في هذا السياق من جهة و من جهة أخرى بالنظر إلى طبيعة الدراسة التي تتناول هذا الموضوع، فنظرة البيولوجي للبيئة ترتكز على الجانب الصحي فيما تقتصر نظرة الاقتصادي على الجانب المالي .

والهاجس الذي يُلاحق شعوب العالم إجمالاً هو كيفية تحقيق تنمية اقتصادية بأقل قدر من التلوث والأضرار البيئية، وبالحد الأدنى من استهلاك الموارد الطبيعية، وهذا يتطلب دمج الاعتبارات البيئية، وإدارة الموارد الطبيعية في سياسات وخطط التنمية، بحيث يكون التخطيط للتنمية، والتخطيط البيئي عملية واحدة، بحيث يكون الاهتمام منصبا على نوعية الحياة ونوعية الرفاه أكثر منه على أنتاج السلع والخدمات في الأمد القصير. هذا الدمج لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار تكاملية الاقتصاد مع البيئة، واعتمادية كل منهما على الآخر، وانصهارهما في بوتقة الاقتصاد البيئي.

المطلب الأول : مفهوم البيئة ومكوناتها

حظيت البيئة بمزيد من الاهتمام على المستوى العالمي، نظرا لتجاوز التلوث الحدود الجغرافية والسياسية للدول، حيث ينتقل عبر الماء والهواء والكائنات الحية، وهذا ما جعل من البيئة ركنا أساسيا في التنمية.

الفرع الأول : مفهوم البيئة

لأجل البحث في موضوع البيئة و كافة الإشكالات التي يثيرها يستوجب إعطاء تعريف دقيق للبيئة ونستهل ذلك بتعريفها لغة و اصطلاحا لنصل في الأخير إلى وضع تعريف قانوني لها.

1-مفهوم البيئة لغة: البيئة لغة من باء إلى الشيء يبوء بمعنى رجع إليه، وقد أطلق هذا اللفظ على المنزل الذي ينزل به الإنسان، وذلك لأن منزل الإنسان هو معاده الذي يرجع إليه بعد كل غدوة في سبيل قضاء شؤونه[1].

[1]: سعد صادق البحيري، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 43

والمنزل المقصود بالبيئة في هذا الإطلاق اللغوي هو أوسع من المعنى الضيق الذي يطلق على المنزل بمعنى المسكن، إذ هو يشمل ما حوله من المكان أيضا فبيئة القوم هي موضع نزولهم. وبالتالي يمكن أن يطلق هذا المصطلح مجازا على المكان الذي يتخذه الإنسان مستقرا لنزوله وحلوله أي على[1]:

- المنزل.
- الوطن.
- الموضع الذي يرجع إليه الإنسان فيتخذ فيه منزله ومعيشته.

فيما يرى البعض الآخر أن البيئة لفظ شائع يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها و بين مستخدميها حيث نجد أن بيئة الإنسان الأولى هي رحم أمه ثم بيته فمدرسته[2] .

أما فيما يخص علم البيئة فهو مصطلح إغريقي مركب من كلمتين "oikos": بمعنى منزل و "logos" بمعنى العلم، و بذلك فعلم البيئة هو العلم الذي يهتم بدراسة الكائن في منزله حيث يتأثر الكائن الحي بمجموعة من العوامل الحية و البيولوجية و غير الحية الكيميائية و الفيزيائية.[3]

2- مفهوم البيئة اصطلاحا: البيئة اصطلاحا تحمل معنى أكثر شمولا من المعنى اللغوي فهي تعني المنزل الكبير للإنسان الذي يشمل كل ما له علاقة بممارسة نشاطه، بل كل ما له علاقة بحياته من موجودات أرضية وفضائية سواء كانت أفراد وأنواع أو في أنظمة وأوضاع. فهي تعني كل المجال الذي يعيش فيه الإنسان.

تعد البيئة كل ما هو خارج عن كيان الإنسان، وكل ما يحيط به من موجودات فتشمل الهواء الذي يتنفسه والماء الذي يشربه والأرض التي يسكن عليها ويزرعها وما يحيط به من كائنات حية أو من جماد، وهي عناصر البيئة التي يعيش فيها إذ تشكل الإطار الذي يمارس فيه حياته وأنشطته المختلفة، وتعني البيئة بالمعنى العلمي المتداول ثلاثة جوانب رئيسية:

- **الجانب الاقتصادي والاجتماعي:** ويشمل العديد من الأبعاد التي تضم مستوى الفرد، الشروط والمواصفات الصحية للسكن، ومياه الشرب، وتصريف الفضلات، والعادات السلوكية، والممارسات اليومية، وهي انعكاس للمستوى التعليمي والثقافي للبشرية.
- **الجانب البيولوجي:** يشمل الكثافة السكانية في بقعة معينة وتوزيع الأحياء الأخرى بداخلها.
- **الجانب الطبيعي:** ويشمل ما نقصد به عادة كلمة المناخ.

ويمكننا رد هذه المفاهيم المتنوعة إلى قسمين رئيسيين: **الأول** يختص بالمفهوم الإيكولوجي للبيئة والذي يركز على الطبيعة التي تحيط بالإنسان؛ أما **الثاني** فهو المفهوم الواسع للبيئة والذي تبناه مؤتمر استوكهولم لسنة

---

[1]: محمد منير حجاب، التلوث وحماية البيئة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 12

[2]: د.عبد الحكم عبد اللطيف الصغيري، البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإيماني، الدار المصرية اللبنانية، 1994، ص17

[3]: د.إحسان علي محاسنه، البيئة والصحة العامة، دار الشروق،1991، ص 17

1992م[1].

فيما نجد تعريفا آخر يتجه إلى أن البيئة هي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمله من ماء، هواء فضاء ، تربة ، كائنات حية و منشآت أقامها الإنسان لإشباع حاجاته [2].

وبالنظر إلى هذا التعريف نجده وعلى خلاف التعاريف السابقة قد أضاف عنصرا جديدا إلى جانب العناصر الحية وغير الحية ، ويتمثل في جملة المنشآت التي أقامها الإنسان كجزء هام من مكونات الموارد البيئية .

ومن جملة التعاريف السابقة، يمكننا وضع تعريف تقريبي للبيئة قوامه أنها مجموعة من العوامل الطبيعية الحية منها و غير الحية من جهة ، و مجموعة من العوامل الوضعية المتمثلة في كل ما أقامه الإنسان من منشآت لسد حاجياته من جهة أخرى .

3- مفهوم البيئة قانونيا: بالرجوع إلى القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[3]، نجد أن المشرع الجزائري لم يعط تعريفا دقيقا للبيئة، حيث نجد المادة 2 منه تنص على أهداف حماية البيئة فيما تضمنت المادة 3 منه مكونات البيئة.

ولئن كان المشرع الجزائري لم يفرد البيئة بتعريف خاص إلا أنه و بالرجوع إلى القانون رقم 10/03 السالف الذكر، يمكن اعتبار البيئة ذلك المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمله من ماء هواء، تربة، كائنات حية و غير حية و منشآت مختلفة، وبذلك فالبيئة تضم كلاً من البيئة الطبيعية والاصطناعية.

وبخلاف التشريع الجزائري نجد تشريعات بعض الدول قد خصت البيئة بتعاريف مضبوطة منها التشريع المصري الذي عرّف البيئة بأنها المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية و ما تحتويه من مواد و ما يحيط بها من هواء ، ماء ، تربة و ما يقيمه الإنسان من منشآت[4].

أما التشريع الفرنسي فقد تبنى تعريف مصطلح البيئة لأول مرة في القانون الصادر بتاريخ 1976/07/10 المتعلق بحماية الطبيعة ، فجاء في المادة الأولى منه بأن البيئة مجموعة من العناصر هي: الطبيعة، الفصائل الحيوانية والنباتية، الهواء، الأرض، الثروة المنجمية والمظاهر الطبيعية المختلفة[5].

من خلال التعاريف السابقة، يتضح لنا أن مدلول البيئة لا يخرج عن مجموعة من العناصر يمكن

---

[1]: د. عمر شريف، الطاقة الشمسية و حماية البيئة كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول: اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة ، 21-22 أكتوبر 2008 ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة، ص3

[2]: د.ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص 21، أنظر كذلك الموسوعة العربية العالمية، الجزء الخامس، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ص 350.

[3]: P/Prieur Michel ,Droit de l'environnement , Presise Dalloz, 2eme édition , 1991,p2

[4]: القانون رقم 10/03 المؤرخ في 20/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية، العدد 43 ، لسنة 2003

[5]: المادة 1 من القانون المصري الجديد رقم 04 الصادر في 02/02/1994 الجريدة الرسمية العدد 5 الصادرة في 03 /02/1994

حصـــرها فـــي صـــنفين:

الصنف الأول : ويشمل مجموعة من العوامل الطبيعية من ماء، هواء، تربة وكائنـــات حيوانيـــة ونباتيـــة.

الصنف الثاني : ويشمل كل ما استحدثه الإنسان مـــن منشـــآت .

البيئة إذن هي" **كل متكامل يشمل إطارها الكرة الأرضية -وهي كوكب الحياة- وما يؤثر فيها من المكونات الأخرى للكون .. ومحتويات هذا الإطار ليست جامدة، كالسلعة في مخزن بل إنها دائمة التفاعـــل مـــؤثرة ومتـــأثرة".**

والإنسان واحد من مكونات البيئة يتفاعل مع كل مكوناتها بما فيه أقرانه من بني البشر.وقد ورد هذا الفهم الشامل للبيئة على لسان السيد« يوثانت» الأمين العام السابق للأمم المتحدة حيث قال: « إننا جميعا شئنا أم أبينا نســـافر سوية على ظهر كوكب مشترك ..وليس لنا بديل معقول سوى أن نعمل جميعا لنجعل منه بيئـــة نســـتطيع نحـــن وأطفالنا أن نعيش فيها حياة كاملـــة وآمنـــة»[1].

4- تعريف النظام البيئي :Ecosystem يشمل التفاعل فيما بين العناصر الحية من حيـــوان ونبـــات وكائنـــات مجهرية مجتمعة وبين عناصر المناطق الطبيعية الفيزيائية والكيميائية غير الحية وما ينشأ عن ذلك من تـــوازن بين تلك العناصر المختلفة والذي يؤدي بالتالي إلى وجود استقرار للعلاقات المتعددة. ومن الطبيعـــي أن النظـــام البيئي يتضمن مواد عضوية وغير عضوية مثل النباتات أو المعادن وكائنات مستهلكة مثل الإنســـان والحيـــوان والكائنات المفككة مثل البكتيريا الطبيعية. ولذا فإن أي نقص جزئي أو كلي يطرأ في أي عنصر مـــن تكوينـــات النظام البيئي سوف يحدث اختلالاً في النظام البيئي[2] .

ولا يمكن وجود نظام بيئي دون مقومات أساسية وهي لابد أن تكون بالضرورة عناصر حية وغير حية. حيث يرى تانسلي أن هناك تداخل بين الكائنات الحية بعضها مع بعض ومع المقومات الفيزيائية والكيميائية للبيئة وهذه العلاقة المتداخلة تنتج سلسلة من العمليات المتداخلة والمترابطة تسيطر عليها وتوجهـــا علاقـــات ســـببية محددة تؤدي إلى نشوء نظام وظيفي تكون فيه الأجزاء والمقومات الحية وغير الحية عبارة عن عوامل متفاعلـــة توجد في حالة توازن يترتب عليها احتفاظ النظام البيئي بوجوده من خلال التفاعل المتبادل بين تلك الأجزاء.

فيعتبر النظام البيئي نظام كبير الحجم كثير التعقيد متنوع المكونات محكم العلاقات تجري عناصره فـــي انسياق وسلاسل محبوكة الحلقات وكل حلقة مرتبطة بأخرى والتفاعل فيما بينهم بارع والحصيلة وحدة متكاملـــة يحرص الجزء فيها على الكل ولا عجب فهو من صنع الخالق عز وجل[3].

---

[1]: رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة و مشكلاتها، عالم المعرفة، العدد 22، يناير ١٩٧٨، الكويت، ص 26

[2]: The Diversity Of Life / Wilson E.O.-New York W.W Notron And Company, Page 344

[3]: رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة و مشكلاتها، مرجع سابق، ص 77

الفرع الثاني : مكونات البيئة

ليس من الصعب تمييز المكونات غير الحية للبيئة من المكونات الحية ، فالمكونات الحية تمتلك مجموعة من الخصائص تعرف بمظاهر الحياة..فالحركة والإحساس والاغتذاء والنمو والتنفس وطرح الفضلات والتناسل، مظاهر تبديها كل صور الحياة صغيرها وكبيرها .نباتاتها وحيواناتها ، بينما لا تبدي المكونات غير الحية أيا من مظاهر الحياة .ولعل هذا الفرق الواضح بين مكونات البيئة الحية ومكوناتها غير الحية، هو الذي حدا بالبيولوجيين إلى تقسيم مكونات البيئة إلى عالمين متميزين ، عالم حي وعالم غير حـــي[1].

1- المكونات غير الحية للبيئة : يتكون العالم غير الحي (المكونات غير الحية للبيئة) من ثلاثة نظم أو محيطات هي :المحيط المائي Hydrosphere المحيط الجويAtmosphere والمحيط اليابس Lithosphere وهذه المحيطات الثلاثة(أو الأغلفة كما تسمى أحيانا) ترتبط ببعضها البعض و بمكونات العالم الحي بعلاقات متكاملة..

❖ **المحيط المائي :** في تقد يمه للعدد الخاص، عن الغلاف الحيوي ، مـــن مجلـــة (Scientific American) كتب هوتشينسون (G.Hutchinson) بأن هناك ثلاثة متطلبات تجعل من الغلاف الحيوي منطقة أو بيئـــة صالحة للحياة هي:

1. توفر الماء بالحالة السائلة ، بكميات كافية لتسيير دفة الحياة.
2. استمرار وصول إمدادات من الطاقة من مصدر خارجي، أي الشمس.
3. ضمان الإبقاء على الحدود المشتركة بين حالات ا لمادة الثلاث ، الصلبة والسائلة والغازية.

وتقدر كمية الماء (في المحيطات والبحار والمناطق المتجمدة والبحيرات والأنهار والتربة والجـــو) 1.5 بليون (1500) مليون كيلو متر مكعب ويغطي الماء أكثر من سبعة أعشار الكرة الأرضية ، حتى أن كثيرا من العلماء يميلون إلى تسمية الأرض بالكرة المائية لا الكرة الأرضية[2]* .

تشكل المحيطات والبحار المستودع الرئيسي للماء فهي تحوى 97 % من مجموع المحيط المائي ، أي أن الجزء الأعظم من الماء يكون مالحا لا يفيد الإنسان مباشرة في الزراعة أو الصناعة أو الشرب .و 3 % فقط مياه عذبة ، إلا أن حوالي 75 % من هذه المياه العذبة متجمدة على هيئة ثلج وجليد في القطب . وبعـــض المنـــاطق الباردة الأخرى .ويقدر العلماء أن الماء المتجمد لو انصهر لارتفع سطح ا لماء في البحـــار بمقـــدار 50 متـــرا ولغمرت المياه معظم المدن والأراضي الساحلية ..

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 27

* [2]: تبلغ مساحة الكرة الأرضية 610 × 905 كيلو متر مربع منها 8.70 % ماء (610 X 059.361 كم 2) و 2.29 % يابسة (610 X 892.148 كم 2).

والجزء الباقي من المياه العذبة والذي يقدر بحوالي 1 %من مجموع الماء في الكـــرة الأرضـــية فعـــذب بدرجات متفاوتة ويصلح لاستعمالات الإنسان في أغراضه المعاشية والزراعية والصناعية.

من هنا يتضح أن الماء العذب الصالح للشرب والحياة على اليابسة قليل إلى حد كبير بالرغم مـــن وفرتـــه بعامة في الكرة الأرضية ، وهذا الماء على قلته يلعب دورا رئيسيا في تهيئة الظروف الملائمة للحيـــاة . وحتـــى تسهل متابعة الأرقام الإحصائية للماء في الكرة الأرضية فإننا نفرغها في جدول كما يلي:

جدول رقم (02): كمية الماء في الكرة الأرضية

	كمية الماء بالمليون كيلو متر مكعب
الكرة الأرضية	1500
البحار والمحيطات (الماء المالح)	1445
الماء العذب	45
الماء العذب المتجمد	33.45
الماء العذب في الأنهار والبحيرات	1.155
المياه الجوفية	6.93
ماء المطر المتخلل التربة وأجسام الكائنات الحية	3.465

Source : Scientific American Vol. 223 _ No. 3 Sep. 1970 Page _ 99

❖ **المحيط الجوي :** الأرض مغلفة بجو ، شأنها في ذلك شأن كواكب المجموعة الشمســـية الأخـــرى باســـتثناء عطارد .وجو الأرض فريد في مكوناته، حيث هناك مجموعة قوى أو عوامل طبيعية تحفـــظ للجـــو توازنـــه وتجعل منه مكونا أساسيا من مكونات الغلاف الحيوي الذي يحتضن الحياة ويرعاهـــا .فالجاذبيـــة والضـــغط الجوي وغازات الهواء وبخار الماء والطاقة تمثل أبرز قوى أو عوامل جو الأرض.

ولعل وعي الإنسان على الظواهر الجوية هو الذي أدى إلى نشوء علم لدراسة الأحوال الجوية من حيث نظمها وتوزعها ، سمي علم المناخ .ومع التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا أمكن دراسة العوامل الديناميكية التي تـــؤدي إلى حدوث ظاهرة جوية معينة أو التنبؤ بها . ويتكون جو الأرض من مجموعة من الطبقات أو المناطق المتميزة هي: التروبوسفير، الستراتوسفير، الميزوسفير، الايونوسفير.

❖ **المحيط اليابس :** المحيط اليابس هو المكون الرئيسي الثالث للغلاف الحيوي ، وهو يشمل الأجزاء الصلبة من الكرة الأرضية إلى عمق يزيد قليلا عن ثلاثة أمتار، على أساس أن الظروف بعد ذلك تصبح غير قادرة على إعالة الحياة ، حيث ترتفع درجة الحرارة وينعدم الهواء ولا يتوفر الغذاء ..والأجـــزاء الصـــلبة مـــن الكـــرة الأرضية تتكون من الصخور ، والصخر كما هو معروف يتكون من واحد أو أكثر من المعادن.

والمعادن ثروات تزخر بها الأرض ويستثمرها الإنسان في مجالات حياته، وهي للأمم مصدر القوة لأنها أساس التصنيع وأساس المدنية ، بل لعل قوة الأمم وحظها من المدنية يقاسان اليوم بمدى ما تحويه أرضها من ثروات معدنية وما تقوم على أرضها من صناعات تستمد أولياتها من تلك الثروات ..والمعادن موارد غير متجددة، بمعنى أنها سوف تنضب إن عاجلا أو آجلا ، إلا أن تسابق الأمم على استنزافها من أجل التمتع بأوفر حظ من المدنية والرفاه سوف يعجل في نضوبها .والأصوات التي ترتفع اليوم للبحث عن بدائل للمعادن لدليل على أن الإنسان قد استنزف الكثير من ثروات الأرض المعدنية.

في دورة المعادن تتفتت الصخور إلى حبيبات صغيرة تختلط بمواد عضوية ، وتحبس فيما بينها ماء وهواء وتستضيف كائنات حية منتوعة ، كل ذلك يكون ما يعرف بالتربة والتي هي مورد متجدد من موارد البيئة وتشكل في الواقع ، الجزء اليابس من الغلاف الحيوي .والتربة بهذا المعنى ، بالكاد تتعدى ثلاثة أمتار في العمق لان الكائنات الحية ، التي تتواجد عادة في التربة ، لا يمكنها أن تحيا بعد هذا العمق.

لم يتوقف الجيولوجيون عند دراسة سطح الكرة الأرضية ، بل أنهم تعمقوا بالدراسة داخل جسمها .وقد أمكن ذلك من تقسيم الجسم الصلب للكرة الأرضية إلى ثلاثة نطاقات هي :القشرة الأرضية ووشاح الأرض ولب الأرض.

2- المكونات الحية للبيئة: تشتمل المكونات الحية للبيئة على أعداد هائلة من الكائنات الحية المتنوعة في أشكالها وأحجامها وألوانها وطرق معيشتها وأنواعها ويشترك هذا العدد الهائل من الأحياء المتنوعة في مجموعة من الخصائص تعرف بمظاهر الحياة ..فالإحساس والحركة والإغتذاء والنمو والتنفس وطرح الفضلات والتكاثر ، مظاهر تبديها أشكال الحياة المختلفة بصورة أو بأخرى.

الإنسان نوع من الكائنات الحية يبدي كل مظاهر الحياة بكل وضوح، وعلاقة الإنسان بغيره من الأحياء علاقة قديمة قدم وجوده ، فهو منذ القدم تعرف على الكائنات الحية في بيئته وكون صورة ذهنية عنها فكان ينظر لها من زاوية الفائدة والضرر له .وقد استمرت هذه النظرة حتى ظهور الجماعات البشرية المنظمة عندما اهتم الإنسان بتصنيف الكائنات الحية التي تحيط به من أجل أن يحدد نوع العلاقة بها ..ومع الزمن ظهرت حاجة إلى إيجاد نظام تصنيفي ييسر دراسة الكائنات الحية من جميع جوانب حياتها وعلاقاتها بغيرها وعلى الأخص الإنسان .

وهناك الكثير من المختصين يلاحقون ، بتقنيات متقدمة ، كل أشكال الحياة ويحددون انتماءاتها ، ميسرين في ذلك فهما أعمق لها يحدد على ضوئه الإنسان علاقته بالكائنات الحية ، إيجابا وسلبا ..يجني الفوائد من المفيد ويقاوم المضر والمؤذي.

والنظام التصنيفي الأكثر شيوعا اليوم يقسم الكائنات الحية إلى عوالم ثلاثة ، الطلائعيات[1] * (الكائنات الأولية) والنباتات والحيوانات.

---

* [1]: تسمية الطلائعيات ربما جاءت من الاعتقاد أن هذه الكائنات طلائع الكائنات الحية ..وعلى العموم فإن لفظة الطلائعيات هي تعريب للمصطلح الأجنبي Protista (بروتستا). وهي كائنات حية الكثير منها لا يرى بالعين المجردة وهي تشمل مجموعات عديدة أكثرها انتشارا البكتيريا

إن الكائنات الحية أو المكونات الحية للغلاف الحيوي ، رغم أنها تشكل وحدات متزنة إلا أنها ليست معزولة عن البيئة التي تحيى فيها بل على العكس ، فإن الاتصال المنظم بالبيئة شرط لاستمرار اتزانها ، وفي واقع الحال فإن بقاء كل كائن حي واستمراره ، يقتضي الإبقاء على الصلة بينه وبين عناصر البيئة الأخرى ، الحية وغير الحية .والكائن الحي في بيئته يمثل نظاما مفتوحا يتميز بالاستمرارية والديناميكية ..فيه الأخذ والعطاء وفيه التأثر والتأثير.

والكائنات الحية إما منتجات (ذاتية الاغتذاء) أو مستهلكات (غير ذاتية الاغتذاء) وعليه فإن العلاقات بين الأحياء في الغلاف الحيوي هي علاقات غذائية في أساسها ، وبيئيا تعرف بعلاقات الأكل بالمأكول. تأخذ العلاقات الغذائية في الغلاف الحيوي صورة سلاسل غذائية، تبدأ كل سلسلة بالمنتجات ثم المستهلكات الأولية فالثانية وهكذا.

الفرع الثالث : تطور الفكري البيئي عالمياً

تغيرت كثيرا نظرة العلم والعلماء للبيئة، وأدت زيادة معرفة الإنسان بكوكب الأرض وبمشكلاته البيئية الآخذة في التفاقم في ظل التطور الصناعي والاقتصادي الهائل الذي تشهده البشرية إلى تطور مفهوم البيئة. فلم يعد ذلك المفهوم الأحادي الضيق المضمون، الذي يعني مجرد الهواء والماء والأرض، بل أضحى مفهوماً مركباً يستوعب الخيرات الجديدة التي أنتجتها البشرية في شتى حقول العلم والمعرفة في عصر الثورة العلمية-التكنولوجية، ويعالج جميع المسائل المتصلة بالحياة على كوكبنا مثل: حفظ الأنواع الحية، استثمار الموارد الطبيعية، نقل التكنولوجيا، مشاكل الفقر والسكان، الاستهلاك، التجارة الدولية، أسعار المواد الأولية، علاقة الشمال والجنوب و...الخ. أضحى مفهوماً شاملاً، تماماً كما عرفه مؤتمر استكهولم بأنه رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته[1].

1- الفكر البيئي ما قبل استكهولم : ظلت البيئة تمثل دائماً الضرورة اللازمة للحياة، إلا أن الاهتمام بالتوازن بين الأنشطة البشرية والبيئة لم يأخذ أبعاد دولية إلا بعد الخمسينات من القرن العشرين. فقد أدت كتب ومقالات نُشرت في ذلك الوقت مثل : "الربيع الصامت" عام 1962 للكاتبة الأمريكية راشيل كارسون، و"مأساة الموارد" عام 1968 للكاتب كارت هاردن، و"القنبلة السكانية" للكاتب بول ايرليتش عام 1968، بالإضافة إلى سلسلة من متتالية من الكوارث مثل: حادثة الناقلة توري كانيون التي أدت إلى تدفق ملايين الأطنان من النفط على سواحل فرنسا الشمالية ...الخ، إلى إثارة اهتمام الجماهير العريضة بقضية الحفاظ على البيئة، وتأجيج نار الثورة البيئية،

والطحالب والفطريات التي تضم خميرة العجين وأنواع العفن المختلفة..والكثير من أنواع الطلائعيات يبدي صفاتا نباتية وأخرى حيوانية في نفس الوقت.

[1]: صباريني محمد السعيد، ورشيد الحمد، البيئة ومشكلاتها، مرجع سابق، ص 25

فإذا أردنا التحدث عن بداية ظهور الفكر البيئي فإننا نلاحظ سمتين واضحتين هما [1]:

الأولى: انه لم يبدأ من الدول النامية، بل ظهر في الدول الصناعية المتقدمة في أواخر الستينات من القرن العشرين.

الثانية: انه لم يبدأ من الحكومات، بل نبع من الشعوب، ممثلة في الجمعيات والتجمعات الشبابية، والأحزاب السياسية لاحقاً، والمعبرة عن مصالح الناس التي تمحورت حول الأخطار التي تهدد صحة الإنسان الناجمة عن تلوث البيئة.

وفي أواخر الستينات، دوى صوت الاهتمام بالبيئة في كل أرجاء العالم الغربي، بينما اعتبر العالم النامي الاهتمامات البيئية نوعا من العراقيل لبرامجها التنموية المركزة على الأنشطة الصناعية.

ونتيجة لذلك تشكل لدى الدول النامية رغبة في عدم حضور المؤتمر الذي قررت الأمم المتحدة إقامته حول البيئة الإنسانية في استكهولم، الأمر الذي دفع القائمين على المؤتمر إلى التفكير باتجاه آخر حول قضية البيئة، فالمشكلة ليست فقط تلوث ناتج عن دخان المصانع وإنما للدول النامية مصالح أخرى مهمة لابد من أخذها بعين الاعتبار، فقد لخصت السيدة انديرة غاندي "رئيسة وزراء الهند آنذاك" التي لعبت دورا أساسياً في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية –استكهولم– اهتمامات الدول النامية بقولها: "ان الفقر هو اكبر ملوث للبيئة".[2] وهكذا بدا التفكير في البيئة كمفهوم أكثر شمولاً، فالبيئة ليست الهواء والماء وما يحصل فيهما من تلوث، إنما هي مفهوم اتسع ليشمل البيئة الاجتماعية إلى جانب البيئة الطبيعية.

تبلور هذا الاتجاه في اللقاء الذي عقد في قرية فونيكس (Founex) بالقرب من جنيف في سويسرا عام 1969 تمهيدا لعقد مؤتمر استكهولم، وقد حدد تقرير مؤتمر فونيكس الصادر في يونيو 1971 بان التنمية والبيئة وجهان لعملة واحدة، ويجب أن لا تُتخذ الحماية البيئية ذريعة لإبطاء التقدم الاقتصادي في الدول الصاعدة.

2- مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية [3]: عقد في إستكهولم بالسويد عام 1972م لمناقشة قضايا البيئة والإنسان وتمحورت توصياته حول الحاجة إلى توفير المساعدات الفنية والمالية للدول النامية لمواجهة مشاكلها . تبنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ديسمبر 1972م القرار رقم 2997 القاضي بتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وبدأ أعماله في يناير 1973م كهيئة حافزة لوكالات الأمم المتحدة تركز على القضايا البيئية ،

---

[1]: طلبة مصطفى كمال وآخرون، الانسان والبيئة: صراع أو توافق؟، كتاب العربي، تصدره مجلة العربي، الكويت: الكتاب السادس والعشرون، 15 يناير 1990، ص ص 14-15

[2]: الخولي اسامة، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، دراسات حول الوضع البيني في الوطن العربي والدول النامية، عالم المعرفة، العدد 285، أيلول 2002، مطابع السياسة، الكويت، ص 12

[3]: د. سمير جميل غازي، الأنظمة والتشريعات البيئية في المملكة العربية السعودية، الجمعية العامة للأرصاد وحماية البيئة (PME)

وترصد الظواهر والاتجاهات البيئية ، وتنسق العمل الدولي المعني بحماية البيئة . ويعتبر اليونيب أول هيئة تتبع للأمم المتحدة تتخذ مقراً لها في دولة نامية .

3- تقرير " مستقبلنا المشترك ": نشرت الهيئة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م تقريرها الذي وضع ولأول مرة مفهوم جديد لمعالجة القضية الرئيسة في اقتصاديات البيئة والتنمية وهو مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) كطريقة متداخلة للسياسة واتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة والتنمية فمن جهة نحافظ على البيئة ومن جهة أخرى يستمر النمو الاقتصادي طويل المدى والذي يجب أن ينظر لهما بأنهما ليسا متعارضين بل مكملين لبعضهم البعض . وقد مهد هذا التقرير الطريق لمؤتمر قمة الأرض.

4- مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية: انعقدت قمة الأرض الأولى عام 1992م في ريو دي جانيرو بالبرازيل ، حيث أنها وضعت قضية التنمية المستدامة في صدر الأولويات هذا بالإضافة إلى كونه كان بمثابة أكبر تجمع دولي عقد على الإطلاق. كما نجحت نجاحاً باهراً في رفع الوعي العام حيث وضع هذا المؤتمر أسلوب جديد يختلف عن ما طرحه استكهولم فبينما ركز الأول على تلوث البيئة والموارد ركز مؤتمر ريو على إستراتيجية مشتركة لتنمية إنسانية سليمة من خلال تنمية اقتصادية اجتماعية مبنية على مفهوم التنمية المستدامة .

وتمثلت نتائجه النهائية في التالي:

- جدول أعمال القرن الحادي والعشرين: الذي يعتبر خطة عمل شاملة (40 فصلاً) لتوجيه العمل الوطني والدولي نحو التنمية المستدامة .
- إعلان ريو للبيئة والتنمية: الذي اشتمل على مبادئ تحدد حقوق الدول وواجباتها فيما يتعلق بالبيئة والتنمية .
- تزامن مع فعاليات المؤتمر فتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي واتفاقية التنوع الإحيائي .
- اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعون القرار رقم 191/47 المتعلق بإنشاء لجنة رفيعة المستوى معنية بالتنمية المستدامة والطلب إلى المجلس الاقتصادي الاجتماعي أن ينشئ اللجنة بغية تأمين متابعة أعمال المؤتمر بصورة فعالة، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي وترشيد القدرة على صنع القرار على الصعيد الحكومي الدولي ولتحقيق تكامل قضايا البيئة و التنمية و دراسة التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 على الصعيد الوطنية و الإقليمية والدولية.
- قام المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فبراير 1993م بإنشاء اللجنة لتكون إحدى اللجان الفنية للمجلس وتضطلع بالوظائف الوارد ذكرها في الفقرات 3 إلى 5 من قرار الجمعية العامة 191/47. وانعقدت أول دورة للجنة في عام 1993م وتوالى بعد ذلك انعقاد دوراتها سنوياً .

5- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: انعقد في جوهانسبرج بجنوب أفريقيامن26 أغسطس - 4 سبتمبر 2002م. وبدأت الأعمال التحضيرية على المستوى الوطني باستعراض ما حققته من نجاح وما تواجهه من

تحديات في تحقيق التنمية المستدامة. وانعقدت في كل منطقة من المناطق الجغرافية الخمسة لجان تحضيرية حكومية دولية. وتمثل التحضير العالمي في أربعة اجتماعات : الأولى في نيويورك وتركزت أعمالها على العناصر التنظيمية . والثانية في نيويورك وتم خلالها إجراء مراجعة شاملة وتقييم للتقدم المحرز في تنفيذ أجندة القرن 21 وإستعراض البرامج المستقبلية لمواصلة تنفيذ الأجندة. والثالثة في نيويورك وتم خلالها دراسة وثيقة ورقة الرئيس التي أحيلت من اللجنة التحضيرية الثانية. وانعقدت الرابعة في بالي بإندونيسية من أجل استعراض ورقة الرئيس " وثيقة التنفيذ ". وتم خلال المناقشات الخروج بمسودة ' خطة التطبيق للتنمية المستدامة " التي أحيلت إلى اجتماع القمة .

6- اتفاقية كيوتو: أظهرت اتفاقية كيوتو للتغير المناخي (1997) اتفاقاً سياسياً نحو تنظيم تجارة الكربون بين الدول بعضها البعض وبين الشركات في الدولة الواحدة، حيث تقوم هذه التجارة الدولية بين البائع من دول أو جهات ذات الانبعاثات المنخفضة من الكربون، والمشترى من أصحاب الانبعاثات المتزايدة، والسلعة غاز ثاني أكسيد الكربون، والسعر حسب العرض والطلب بالسوق العالمية. وفى سبيل ذلك تم تصنيف الشركات والمصانع بدلالة أقصى انبعاث مسموح به من الكربون ارتباطاً بمستويات كل مدينة أو دولة (2002). ومع بداية تنفيذ اتفاقية كيوتو (2005)، حققت سوق الكربون الدولية وسلعتها الجديدة نحو 10 مليارات دولار أمريكي، وفى خلال عام واحد تضاعفت تدفقاتها لتصل إلى 30 مليار دولار أمريكي (2006)، ومن المتوقع بلوغها 60 مليار دولار أمريكي مع نهاية مرحلة كيوتو الأولى (2012). وتتوقع السيناريوهات الدولية، في حالة التزام الدول الغنية بتخفيض انبعاثات الكربون بنسبة لا تقل عن 50% بحلول عام 2050 قياساً بمستويات عام 1990، وقيامها بشراء نصف انبعاثات الدول النامية من الكربون، أن يتوفر غطاء مالي قدره 100 مليار دولار أمريكي يخصص للتخفيف من حدة التغيرات المناخية، وذلك باستثمارها في المشروعات البيئية النظيفة بالدول النامية. هذا ومع ظهور اتفاقية مناخية لما بعد كيوتو (2012)، سيزداد رواج سوق الكربون الدولية للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، ومن المتوقع توفير تدفقات مالية للدول النامية في حدود 20ـ 120 مليار دولار أمريكي سنوياً[1].

7- مؤتمر بالى للتغيرات المناخية: عقدت منظمة الأمم المتحدة في مدينة بالى بإندونيسيا (2007) مؤتمرها حول التغيرات المناخية، في محاولة للاتفاق على خريطة طريق لمفاوضات قادمة بشأن التوصل إلى معاهدة جديدة تخلف اتفاق كيوتو (1997) ومرحلته الأولى المنتهية في عام 2012 والتي تنشد من الدول المصادقة على الاتفاق تخفيض نسبة ما تضخه من غازات الاحتباس الحراري بأقل من 5% مما كانت عليه في عام 1990. ولما كانت دولتا الصين والهند من الدول النامية المعفاة من الالتزام بالحد من الانبعاثات الغازية بموجب

[1]: د.حمدي هاشم ، تغيرات المناخ العالمي .. مظاهرها وأبعادها الاقتصادية والسياسية، http://www.arabnet5.com/articles.asp?

اتفاق كيوتو، وأن انبعاثات الصين كادت تقترب من حجم انبعاثات الولايات المتحدة بمقدار يدور حول 20%من الحجم العالمي للانبعاثات الغازية، مما جعل بعض الدول تدعو الصين والهند ومثيلاتهما من الدول الصاعدة اقتصادياً في المساهمة بنصيب ملموس من أجل تحقيق نسبة الهدف للحد من خطورة ارتفاع درجة حرارة الأرض. ويحسب لمؤتمر بالي، الاتفاق على إجراءات تقليص معدلات إزالة الأشجار من خلال توفير مخصصات لتعويض البلدان الاستوائية من أجل التوقف عن استغلال الغابات في التدفئة والزراعة، حيث يساهم ذلك بنحو 20% من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. أي المحافظة على ما تبقى من رئة العالم، من الغابات المسئولة عن استمرارية التوازن البيئي بامتصاصها الكربون وتعزيزها للأكسوجين. وكذلك الاتفاق على تأسيس صندوق لدعم الدول الفقيرة من أجل مواجهة تأثيرات التغيرات المناخية ومساعدة الدول النامية على الاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة في مجال الطاقة.

8- مؤتمر كوبنهاجن: يعد مؤتمر بالي مرحلة تمهيدية لمؤتمر كوبنهاجن (2009)، ويتوافق مع ما جاء بتقرير التنمية البشرية الصادر في نوفمبر 2009، الذي يؤكد أن الدول النامية هي التي تدفع الثمن أكثر من الدول الصناعية المتسببة بالدرجة الأولى من الانبعاثات الغازية المؤثرة في حدوث التغيرات المناخية، وأن دول قارة أفريقيا مجتمعة لا تتعدى حصتها من تلويث الغلاف الغازي قدر ما تضخه ولاية تكساس الأمريكية منفردة، ورغم ذلك ستتأثر القارة الأفريقية أكثر من غيرها لفقدها القدرة على مواجهة عواقب تلك التغيرات من جفاف وأعاصير وفيضانات. ويواجه مؤتمر كوبنهاجن عقبتين، الأولى بشأن اعتبار الأرض سلعة تقام لها سوق تجارية، والثانية إطلاق الولايات المتحدة رفضها للمعاهدات الدولية لأن مجرد التوقيع عليها قد يحد من حريتها ومصالحها الاقتصادية. والقصة تدور حول أساليب الهيمنة الاقتصادية على المصادر الطبيعية للطاقة وغيرها من خلال تكريس الاحتكار والمنافسة لصالح الأقوى، ومع ذلك التدخل السافر للاقتصاد في السياسة العالمية يتعثر التوصل إلى اتفاقية عالمية بالمعنى الحقيقي للمعاهدة، حول مستقبل البشرية والحياة على كوكب الأرض.

المطلب الثاني : الأبعاد الاقتصادية لمشكلات البيئة

قد يؤدي النزاع أو الصراع في العلاقة بين الاقتصاد والنظم البيئية لكوكب الأرض، في وقت ما، إلى قهر قوى التقدم الاقتصادي على مستوى العالم، فإذا لم يكن أداء الاقتصاد (النظام الفرعي) متوافقاً مع سلوك النظام الأكبر (النظام البيئي لكوكب الأرض) فسيعاني كلاهما في نهاية الأمر.

الفرع الأول : مشكلات البيئة وأسبابها

1- جوانب من المشكلات البيئية : البيئة نظام طبيعي متوازن في مجموعه، كما تتوازن في داخله الأنظمة البيئية الفرعية، وإذا تعرض أحد هذه الأنظمة للاضطراب فإنه لا يلبث أن يتوازن بفعل الاستجابة التلقائية للنظام البيئي ذاته، فالبيئة نظام متوازن قادر على التجدد والعطاء والتفاعل مع النشاط البشري، شرط أن يسير هذا

النشاط بمعدلات مثلى تتمكن خلاله البيئة من الامتصاص الطبيعي لأثار التدهور البيئي، والتلوث الناجم عن النشاط البشري. لكن سعي الإنسان المحموم لتعظيم منفعته ولتحقيق أعظم لرفاعة الاقتصادي – أملا في تحقيق رغباته اللامتناهية، محققا أعلى معدلات في نموه الاقتصادي، ومستخدما أعظم ما قدمته الثورة العلمية والتكنولوجية من مفرزات، جاهلا أو متجاهلا، القدرة الاستيعابية للكرة الحية– سبب في حدوث تدهور بيئي تجلت مظاهره في أشكال ثلاث وهي [1]:

- **استنزاف الموارد الطبيعية (المتجددة وغير المتجددة):** تأتي هذه المشكلة في مقدمة ما لحق بالبيئة من اضطراب بسبب نشاطك الإنسان، ويتمثل الخطر في استنزاف هذه الموارد المتجددة فيما يترتب على ذلك من عدم قدرتها على التجدد بالمعدلات اللازمة لاستمرارها في العطاء والحافظ عليها من خطر النفاذ. أما الموارد غير المتجددة فخطر استنزافها أفدح، وبدائلها حتى الآن لا تسد حاجة الإنسان المتزايدة إليها. وقد أبانت أزمة الطاقة في السبعينات من القرن العشرين أن تدبير بدائل لأهم مصادرها وهو البترول يتطلب إنفاقا ضخما وجهدا. متواصلا ووقتا ليس بالقصير.
- **تلوث البيئة:** وهي المشكلة الأخطر، فقد أصبح التلوث سمة عالمنا الراهن، إذ تغلغل في مكونات البيئة الحية وغير الحية، ولم يترك نظاما بيئيا واحدا إلا اخترقته: في الغابة والمرعى والمزرعة والبحر والغلاف الجوي والتربة والنبات والحيوان والإنسان أيضا التي أصبحت هذه الملوثات تحاصره في كل آن ومكان.
- **تشوه معالم البيئة:** أمثال الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو (الاحترار العالمي)، وتهتك طبقة الأوزون. ومرجع هذه التغيرات يعود إلى الانفجار السكان وتقدم التقنية. وأيا كان مظهر هذا التدهور البيئي فهو يوجد في جميع البلدان، نامية ومتقدمة، ويكون مترافقا مع جميع مراحل النمو الاقتصادي أو التنمية، ولكنه يبرز في صور تختلف من بلد لآخر، وتختلف درجة خطورته تبعا لظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسكانية.

2– أسباب مشكلات البيئة : تتشابك، تتضافر، تتقاطع وتختلف في نفس الوقت، الأسباب التي تؤدي إلى حدوث أو تفاقم المشكلات البيئية، فتمد هذه الأسباب بدءا من كونها أسبابا طبيعية إلى أسباب تتعلق بالسلوك البشري إجمالا. إلا أن معظم هذه المشكلات البيئية عند تشخيص أسبابها المتداخلة أو البحث عن حلول مختلفة لها (سواء أكان ذلك على المستوى المحلي أم الدولي) لا تنفصل عن المشكلة الرئيسية أو المشكلة الأم لكل دول العالم، ألا وهي مشكلة ندرة واستخدام الموارد الاقتصادية بشقيها (الطبيعية والبشرية).

[1]: البديع محمد عبد، اقتصاد حماية البيئية، دار النشر و التوزيع، مصر، 2003 ، ص12

وفيما يلي نوضح بعض الأسباب التي تتضافر لتحدث أو تفاقم المشكلات البيئية وهي[1]:

- ❖ أسباب اقتصادية اجتماعية:
  - النظرة الفردية ورفاهية المجتمع.
  - فشل السوق.
  - فشل الحكومة.
- ❖ أسباب تتعلق بالنمو والتطور عموما:
  - النمو السكاني .
  - النمو الاقتصادي.
  - التقانة.
- ❖ أسباب طبيعية .

الفرع الثاني : دمج الاعتبارات البيئية في السياسة الاقتصادية

على الرغم من أن فكرة تكامل الاقتصاديات مع البيئة، قد تبدو تغييرا جذريا للكثيرين، إلا أن الأدنة تتزايد على أنه المدخل الوحيد الذي يعكس الحقيقة. فإذا كان الاقتصاد مجموعة فرعية من المنظمة البيئية لكوكب الأرض، فإن التشكيل الوحيد للسياسة الاقتصادية التي سوف تنجح هي تلك التي تحترم مبادئ علم البيئة[2]. ولا بد من أخذ الاعتبارات الاقتصادية في السياسة البيئية، وفي الوقت نفسه لابد من دمج الاعتبارات البيئية في السياسة الاقتصادية، وتأتي أهمية الدمج هذه من العوامل التالية:

- ❖ الوعي المتنامي حول الأبعاد الاقتصادية للمشكلات البيئية، واثر هذه المشكلات على الرفاه الاجتماعي.
- ❖ الاعتراف بأن الأدوات الاقتصادية، التي لها أثر كبير على المستوى الكلي للاقتصاد وهيكل الاقتصاد، تلعب دورا هاما في عملية الدمج هذه.
- ❖ حقيقة أن فشل السوق والتشوهات الأخرى المرتبطة باستخدام الموارد البيئية تقود إلى نتائج بيئية سلبية.
- ❖ الطبيعة الكوكبية لبعض المشكلات البيئية، والتي تتطلب تعزيز التعاون الدولي لوضع استراتيجيات عالمية لحلها (استنزاف الأوزون- الاحترار العالمي).

تفرض هذه المشكلات البيئية أبعادا اقتصادية هامة وذلك لسببين رئيسيين هما:

---

[1]: ثمر علي سلمان، سياسة الضرائب الهادفة الى حماية البيئة وأثرها في النمو الاقتصادي في سورية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2007، ص 31

[2]: براون رليستر، ترجمة أحمد أمين الجمل، اقتصاد البيئة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية،ط1، 2003، ص6

❖ اختلاف التكاليف الخاصة لأي نشاط اقتصادي عن التكاليف الاجتماعية له، وبالتالي خطأ التقييم الحقيقي لأي نشاط في السوق، والتي تؤدي إلى سوء استخدام العديد من الموارد البيئية، بمعنى علاقة الـ *Trade-off* (المقايضة) ما بين النوعية البيئية والاقتصاد.

❖ تترك كل من السياسات البيئية وسياسات التنمية آثارا هامة على كل من الاقتصاد الكلي ونوعية البيئة.

التكاليف الاجتماعية والتكاليف الخاصة : كثيراً ما يترتب على النشاط الاقتصادي (الإنتاج أو الاستهلاك) آثاراً خارجية تؤثر سلبا أو إيجاباً على البيئة، وبمعنى أدق: الأثر الخارجي هو تأثير يولده سلوك عامل اقتصادي على رفاهية الآخرين، ولا يكون لذلك التأثير ثمن نقدي أو تعاملات في السوق[1].

وتتبدى الآثار الخارجية بأشكال شتى، فبعضها ايجابي وبعضها الآخر سلبي، ففي حالة انتقال بعض أنواع التكاليف المرتبطة بالنشاط الاقتصادي إلى طرف ثالث (لا علاقة له بذلك النشاط) تعتبر الآثار الخارجية سلبية وتسمى نفقة أو تكلفة خارجية أو هدر خارجي؛ وعند انتقال المنفعة الناجمة عن هذا النشاط إلى طرف ثالث تعتبر هذه الآثار الخارجية ايجابية وتسمى منفعة خارجية أو وفر خارجي. وبما انه الغالبية العظمى من القرارات الاقتصادية تستند إلى التكاليف الخاصة بالمنتج فقط، فإنه في حالة وجود تكاليف أو منافع خارجية مصاحبة لعملية الإنتاج أو الاستهلاك، فإن الكمية المنتجة أو المستهلكة من النشاط الاقتصادي ستتجاوز ما هو مثالي من وجهة النظر الاجتماعية بسبب الآثار الخارجية.

نضيف التكاليف الخاصة إلى التكاليف الخارجية فنحصل على التكاليف الاجتماعية Social Costs والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ أي قرار اقتصادي لضمان إظهار التكاليف الحقيقة وبالتالي الأسعار الحقيقة لأي نشاط اقتصادي. وتنشأ بعض المشكلات البيئية من كون التكاليف الخارجية تتجاوز التكاليف الخاصة لنشاط اقتصادي ما، ومن ثم يحدث أن يتحقق حل هذه المشكلات بإدخال هذه التكاليف الخارجية في حسابات التكلفة، ومن هنا تأتي أهمية الدمج الاقتصادي البيئي لاستخدام معطيات الاقتصاد في حل ولو جزء من المشكلات البيئية.

مما سبق نستخلص شرطين يجب توافرهما لحدوث التكلفة الخارجية وهما [2]:

– نشاط الفرد الاقتصادي يجب أن يُحدث انخفاضاً في مستوى الرفاه بالنسبة لفرد آخر، والمقصود هنا أن الأثر الخارجي يوجد إذا كانت دالة الرفاه أو الإنتاج بالنسبة لفرد ما تحتوي على متغيرات يقوم بتحديد قيمتها طرف آخر (شخص، مؤسسة، حكومة) دون اعتبار تأثير ذلك على هذا الفرد.

---

[1]: ساموبلسون بول، و وليام نور دهاوس، ترجمة الدكتور هشام عبد الله، الاقتصاد، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 381

[2]: الحاج حسن، اقتصاديات البيئة، سلسلة جسر التنمية، العدد 26، شباط 2004، السنة الثالثة، ص 7، موقع المعهد العربي للتخطيط بالكويت، http://www.arab-api.org/develop1.htm

- الانخفاض في الرفاه يجب أن يكون غير معوض، بمعنى أن مصدر الأثر الخارجي والذي يؤثر على رفاه الآخرين لا يقوم بدفع (أو استلام) أي تعويض لنشاطه بقيمة التكلفة الناتجة عن النشاط للآخرين.

في الوقع هذه الظواهر لا تدخل تلقائيا في الحساب الاقتصادي بسبب "خارجيتها" أو "غربتها" عن نظام السوق، والملاحظ أن النفقات الخارجية لا تدخل في حسابات الوحدات المسببة لها، لان هذه الحسابات تُهمل بطبيعتها حصر الظواهر غير النقدية رغم انه قد يترتب عليها أضرار جسيمة تمس أشخاصاً أو منشآت أخرى أو البيئة بوجه عام، فهذه النفقات تظل خارجية مادامت فاقدة التأثير على المستويات النسبية للأسعار في ظل نظام السوق، لان هذا النظام ليس مهيئا بطبيعة نشأته وتكوينه لاستيعابها.

المطلب الثالث : الفكر الاقتصادي والبيئة

الاقتصاد البيئي فرع من فروع علم الاقتصاد يتناول مسألة التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية التي توفرها البيئة لعملية التنمية البشرية، كما أن البيئة البشرية هي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على المواد اللازمة لبقائه وتنميته المادية والثقافية، ويبني فيه مسكنه ويفرغ فيه النفايات الناتجة عن نشاطاته اليومية، وبهذا المنطق فإن عناصر الاقتصاد البيئي هي سلع اقتصادية نادرة، ولا توفر في الطبيعة كمية كافية من الموارد البيئية لتلبية احتياجات الإنسان، وهي ليست مجانية حتى وان كانت غير قابلة للنضوب بالفعل، أو كان الطلب عليها شبه معدوم.

الفرع الأول : تعريف اقتصاد البيئة

في إطار المفهوم الضيق لعلم الاقتصاد فهو لا يأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي في النشاط الاقتصادي، فالاستخدام الأمثل للموارد يقصد به وفق المفهوم الكلاسيكي الاستغلال الأفيد للموارد[1] ظهر مفهوم جديد أكثر اتساعا وهو اقتصاد البيئة حيث يعرف بأنه العلم الذي يقاس بمقاييس بيئية مختلفة الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية و يهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نموا مستداما.

ويتناول اقتصاد البيئة تحليل مشاكل البيئة على مستوى الاقتصاد ككل بهدف تحقيق مستويات أعلى من الرفاهية الاجتماعية والتي تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على نوعية البيئة في مستوى جيد. وبالتالي فهو يعالج مشكلتين رئيسيتين وهما:

[1]: وحيد الجنحاني، دور المجتمع المدني في ترسيخ مفهوم التجارة البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية، 2006.

- مشكلة الإضرار وتلويث المجال الحيوي من خلال الانبعاثات السامة والنفايات والإخلال بالتوازنات البيئية.
- مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.

وبالتالي فهو يهدف إلى المحافظة توازنات بيئية تضمن التنمية المستدامة.

1- مستويي اقتصاد البيئة : ومن التعريف الذي أوردناه لاقتصاد البيئة يمكن أن نميز بين مستويين لاقتصاد البيئة على مستوى المؤسسة (مستوى جزئي)، واقتصاد البيئة على مستوى الاقتصاد الوطني (مستوى كلي)، مع الإشارة إلى أن اقتصاد البيئة الجزئي على مستوى المؤسسة لا يحظى بأهمية كبيرة بالمقارنة مع اقتصاد البيئة الكلي[1].

- **اقتصاد البيئة على المستوى الجزئي :** يمثل اقتصاد البيئة الجزئي جزءاً من اقتصاد المؤسسة الذي يهتم ويحلل علاقة المنشأة بالبيئة الطبيعية والتطور النوعي للبيئة المحيطة وأثر السياسات البيئية على المؤسسة، ولاقتصاد البيئة على مستوى المؤسسة مهام متعددة هي كالتالي:
  - دراسة وتحليل إجراءات حماية البيئة على المؤسسة وأهدافها وعلى تعظيم الربح فيها.
  - تقديم المشورات والنصائح للمؤسسة المناسبة والمنسجمة مع متطلبات حماية البيئة.
  - المساهمة في توجيه الإنتاج بما تقتضيه التوجهات والتعليمات واللوائح البيئية.
  - دراسة الاستثمارات البيئية التي تحد من الأخطار البيئية.
  - إعطاء المعلومات حول تكاليف حماية البيئة ونفقات الاستثمار وتأثير حماية البيئة على حسابات الأرباح والخسائر وتحليل الجدوى البيئية للمشاريع.
  - إعطاء النصائح وتحليل المشاكل ودراسة آفاق المستقبل لبعض فروع الاقتصاد الوطني في ضوء التطورات البيئية كمؤسسات الخدمات والنقل وصناعة حماية البيئة والتجارة والتأمين.
- **اقتصاد البيئة على المستوى الكلي :** يتناول اقتصاد البيئة الكلي مشاكل البيئة على مستوى الاقتصاد ككل، حيث من أهدافه الوصول إلى مستويات أعلى من الرفاه الاجتماعي المستديم الذي يأخذ بالاعتبار المحافظة على نوعية البيئة عند مستويات عليا، كما يعالج اقتصاد البيئة الكلي الموضوعات التالية:
  - التقويم المادي والنقدي للأضرار البيئية وكذلك تقويم التحسين البيئي الناجم عن السياسة البيئية في النشاطات الحكومية والخاصة.

---

[1]: عبد اللطيف بلغرسة، صالحي صبرينة، المؤشرات القياسية للتنمية المستدامة في إطار التوفيق بين التنمية الاقتصادية و اقتصاد البيئة – مدخل لمقاربة فكرية–، الملتقى الوطني الخامس حول "اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستديمة"، يومي 21و22 أكتوبر 2008، سكيكدة، ص 6

- تحديد ودراسة الصلات القائمة بين البيئة والأهداف الاقتصادية الكلية وكذلك الصلات القائمة بين السياسات الاقتصادية والسياسات البيئية.

ولاقتصاد البيئة الكلي مجموعة من الوظائف يجب أن يقوم بها على اعتبار أن اقتصاد البيئة جزء من العلوم الاقتصادية الكلية، أي ليس فقط تخصيص التكاليف على مستوى المؤسسة وإنما التكلفة على مستوى المجتمع وعلى مستوى الاقتصاد ككل، و المتمثلة في تقديم المعلومات والاستشارات التي يمكن على أساسها اتخاذ القرارات وذلك من خلال:

- تقويم الأضرار البيئية وإجراءات حماية البيئة ونتائج تلك الإجراءات.
- تقويم تطور أدوات السياسة البيئية سواء المحلية منها أو العالمية وتحديد إلى أي مدى تم حل المشاكل الموجودة.
- تقويم تأثير حماية البيئة على الأهداف الاقتصادية الكلية وتحديداً على العمالة والنمو الاقتصادي.
- تقويم العلاقات بين السياسات البيئية والاقتصادية ذات الصلة فالسياسة البيئية تؤثر في السياسات الأخرى؛ كالسياسات الإقليمية وسياسة النقل والمواصلات وسياسة الطاقة والموارد.

الفرع الثاني : المحاور الأساسية لاقتصاديات البيئة

تدور الدراسات في مجال اقتصاد البيئة في ستة محاور رئيسية وهي[1] :

المحور الأول : يهتم بدراسة البيئة من حيث الأسباب التي يمكن أن تؤدي لحدوث التلوث ، وكذلك المصادر التي ينتج عنها والآثار المترتبة مع محاولة التقييم الاقتصادي لتلك الآثار اعتمادا على الأساليب المختلفة التي يتيحها مجال اقتصاديات البيئة. ويساهم هذا المحور في تقييم الحلول الممكنة للحد من التلوث وذلك لتحديد أياً منها يعد الأفضل من منظور اقتصادي.

المحور الثاني : يتعلق بدراسة الموارد الاقتصادية المختلفة سواء المتجددة منها مثل الأسماك أم غير المتجددة منها كالبترول ومدى إمكانية الاستفادة منها اقتصادياً. كذلك يهتم بدراسة تأثير الأساليب المختلفة لاستغلال مثل هذه الموارد، على درجة الاستفادة منها ومحاولة دراسة أفضل السبل لتعظيم تلك الاستفادة وكذلك تحديد المستويات المثلى للاستخدام بما يضمن عدم تدهورها ومحاولة الحفاظ عليها أطول فترة زمنية ممكنة.

المحور الثالث : يتعلق بالتقييم البيئي المتكامل متضمناً بناء نماذج ديناميكية، سيناريوهات، طرق تشاركيه لصنع القرار .فمن المتعارف عليه أم كل القرارات المتعلقة بالبيئة، نظراً لأنها تتضمن تخصيصا لموارد اقتصادية نادرة لأنشطة تؤثر وتتأثر بالبيئة لابد من أن يتم تقييمها اقتصادياً. يرجع ذلك إلى ضرورة التأكد من أن هذه الموارد

[1]: عبد ربه محمد عبد الكريم، مقدمة في اقتصاديات البيئة، مطابع زايد الدولية، الرياض، 2001، ص ص 24-26

مستخدمة أفضل استخدام ممكن ، وان يتم ذلك من خلال محاولة قياس كل المنافع و التكاليف، سواء المباشرة أو غير المباشرة، المرتبطة بكل نشاط من هذه الأنشطة. يكون هذا القياس في شكل قيم نقدية حتى يمكن المقارنة بين التكاليف و المنافع المختلفة المرتبطة بكل نشاط واتخاذ القرارات على أسس اقتصادية سليمة بما يكفل تحقيق اكبر نفع اقتصادي صافي ممكن.

المحور الرابع : يُعنى بحماية البيئة بشكل عام ، ويتناول بالتحليل الأساليب المختلفة، الاقتصادية وغير الاقتصادية المستخدمة للحد من السلوك المؤدي إلى تلوث البيئة. وتعتمد الأساليب الاقتصادية على استخدام الأدوات الاقتصادية مثل فرض الضرائب و الغرامات، أو منح المعونات و القروض الميسرة، بينما تتضمن الأساليب غير الاقتصادية، وضع المعايير البيئية و الاعتماد على الإلزام باستخدام التشريعات البيئية. كما يهتم هذا المحور بتقييم الآثار المختلفة لاستخدام هذه الأساليب على المجتمع بقطاعاته المختلفة كذلك على توزيع الدخول وحصيلة الضرائب، وما إلى ذلك في محاولة للوصول إلى السياسة المثلى لحماية البيئة وتحسنها.

المحور الخامس : يتعلق بالتعامل على المستوى الكلي للاقتصاد، حيث يدرس تأثير السياسات البيئية على الاقتصاد، كما تستخدم الحسابات القومية بعد إدخال المنظور البيئي فيها لمعرفة حقيقية العائد الصافي من النمو والتنمية في الدولة.

المحور السادس : يتعامل في الاقتصاد الدولي وهنا يظهر جانبان: يتمثل الأول في مدى تأثر البيئة المحلية بالسياسات التجارية و التبادل الدولي للسلع والخدمات. بينما يتعلق الثاني بتأثير الاعتبارات البيئية بما في ذلك الاتفاقيات البيئية الدولية، على اتجاهات التجارة العالمية.

الفرع الثالث : الاقتصاد البيئي والاقتصاد التقليدي

1- العلاقة بين الاقتصاد والبيئة : يرتكز مفهومي علم الاقتصاد والبيئة على عنصر الموارد، ذلك أن الهدف النهائي لعلم الاقتصاد هو إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة وهذا الإشباع لن يتحقق إلا من خلال الموارد البيئية، فالإنسان والسلوك الإنساني هو المحور الأساسي للدراسات المتعلقة بالبيئة، و بالنظر إلى أن المشكلة الاقتصادية تتمثل – في الفكر الرأسمالي- في الندرة النسبية للموارد فإن هذه الندرة يعمقها التلوث البيئي ومن ثم فإن إدارة البيئة لا يمكن أن تنفصل عن مجال علم الاقتصاد.

و ينظر الاقتصاد البيئي التقليدي إلى مشكلتين، الأولى مشكلة الآثار البيئية الخارجية والثانية الإدارة السليمة للموارد الطبيعية (التوزيع الأمثل للموارد غير المتجددة بين الأجيال)، لكن مثل هذا المنطق، وحتى في ظل غياب أي تقدم تكنولوجي، لا ينظر إلى نضب الموارد كمشكلة أساسية إذا كان رأس المال المتجدد الذي

يجمعه الإنسان مستداما بالقدر الكافي بالنسبة للموارد الطبيعية، أي أنه يستعيض عن رأس المال الطبيعي بـرأس مال أكثر إنتاجية يجمعه من خلال نشاطات ومشاريع معينه[1].

ولكن المأخذ على هذا التوجه هو أن مبدأ الاستعاضة محدود لان رأس المال الطبيعي يمكن أن يستثمر في مجالات عديدة، في حين أن رأس المال الذي يجمعه الإنسان يفتقر إلى مثل هذه الصفة، ولا يمكن مقايضة المصادر البيئية بموارد اصطناعية أوجدها الإنسان لأسباب أخرى، أهمها هو أنه لا توجد بدائل اصطناعية لكثير من الأصول البيئية، كما أن رأس المال البيئي يتميز بأنه لو أتلف لكان فقده دائما، وذلك على عكس رأس المال الاصطناعي والذي يمكن إعادته بعد إتلافه، ويجب أيضا التنويه إلى أن فهم الإنسان لفعل الطبيعة فهم محدود، وبالتالي فإن خفض رصيد رأس المال الطبيعي يعتبر إستراتيجية محفوفة بالمخاطر.

و عليه فإنه هناك الكثير من الجوانب المهملة في الحياة الاقتصادية و التي تفرض نفسها ولم تدخل صلب التحليل الاقتصادي إلا مؤخرا ، حيث لم يزل الاقتصاد يدرس- في كثير من المجالات- على أنه : العلم الذي يبحث في الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن، أو إشباع الحاجات الإنسانية بأقل تكلفة ممكنة ، لكن هذا المفهوم لعلم الاقتصاد بدأ يتغير ولم يعد الفهم الكلاسيكي له متناسباً مع متطلبات تطور النشاط الاقتصادي.

فعند العودة إلى هذا المفهوم نجد أنه لا يأخذ بالاعتبار الجانب البيئي في النشاط الاقتصادي، فالاستخدام الأمثل للموارد يقصد به – وفق المفهوم الكلاسيكي – الاستخدام الأمثل للموارد التي تعتبر أصولاً إنتاجية، أي تلك الموارد التي تقيم تقييماً نقدياً في السوق وتستخدم في العملية الإنتاجية ولا تعتبر الموارد الطبيعية أصولاً إنتاجية، وبالتالي لا تدخل ضمن إطار الاستخدام الأمثل، ولا تزال هذه الموارد مستبعدة من مفهوم (الاستخدام الأمثل) كما أن تعبير (أقل تكلفة) لا يزال يقصد به أقل تكلفة بالنسبة للعوامل الإنتاجية الداخلة في العملية الإنتاجية مباشرة ولا تؤخذ بالاعتبار الخسائر البيئية والتكاليف الاجتماعية، أي التكاليف على مستوى المجتمع وعلى مستوى الاقتصاد ككل والتي تسمى بالتكاليف الخارجية.

حيث نجد أن إنتاج أي منتج صناعي مثلاً، لا يحسب ضمن التكلفة سوى التكلفة داخل المصنع أو الورشة المحادية للبحر-كمجال بيئي حيوي- ولا يحسب كم طناً من الأسماك قد دمر في البحر المجاور مقابل إنتاج هذا المنتج أم كم شخصاً قد تضرر، وكم سيكلف علاجهم ، وكم هو حجم الضرر الحاصل في المزروعات والغابات والهواء في المنطقة المحيطة بالمجمع الصناعي، كما لا تحسب أيضاً التكاليف الإقليمية أو العالمية الناجمة عن المصانع الأوربية ، مثلاً، والواقعة على الضفة الشمالية لحوض البحر الأبيض المتوسط والتي تؤثر

[1]: عبد اللطيف بلغرسة، صالحي صبرينة، المؤشرات القياسية للتنمية المستدامة في إطار التوفيق بين التنمية الاقتصادية و اقتصاد البيئة – مدخل نمقاربة فكرية ، مرجع سابق، ص ص 8-9

على اقتصادياتنا ومواردنا كسكان الضفة الجنوبية لهذا الحوض سواء بموت الأحياء البحرية أو بتلويث الهواء أو غير ذلك.

و مما سبق يتضح لنا أن العلاقة بين الاقتصاد والبيئة تقع تحت قائمة العلاقات التبادلية التي أمكن التعبير عنها بالشكل التالي، كما أن البيئة تقدم للاقتصاد الموارد الطبيعية التي تتحول عبر عملية الإنتاج والطاقة المحترقة إلى سلع استهلاكية، ثم تعود هذه الموارد الطبيعية والطاقة في النهاية إلى البيئة في صورة مخلفات غير مرغوبة، فضلا عن أن يتلقى المستهلكون أيضاً خدمات بيئية مباشرة كالهواء النقي والمياه العذبة والترفيه والصيد والرحلات الخلوية، وفي النهاية يستخدمون البيئة كمستودع للتخلص من هذه المخلفات Wastes الناتجة عن استهلاك السلع والخدمات وبالتالي توصف العلاقة بين البيئة والنظام الاقتصادي بأنها نظام مغلق Closed System.

شكل (07): العلاقات التبادلية بين البيئة والنظام الاقتصادي

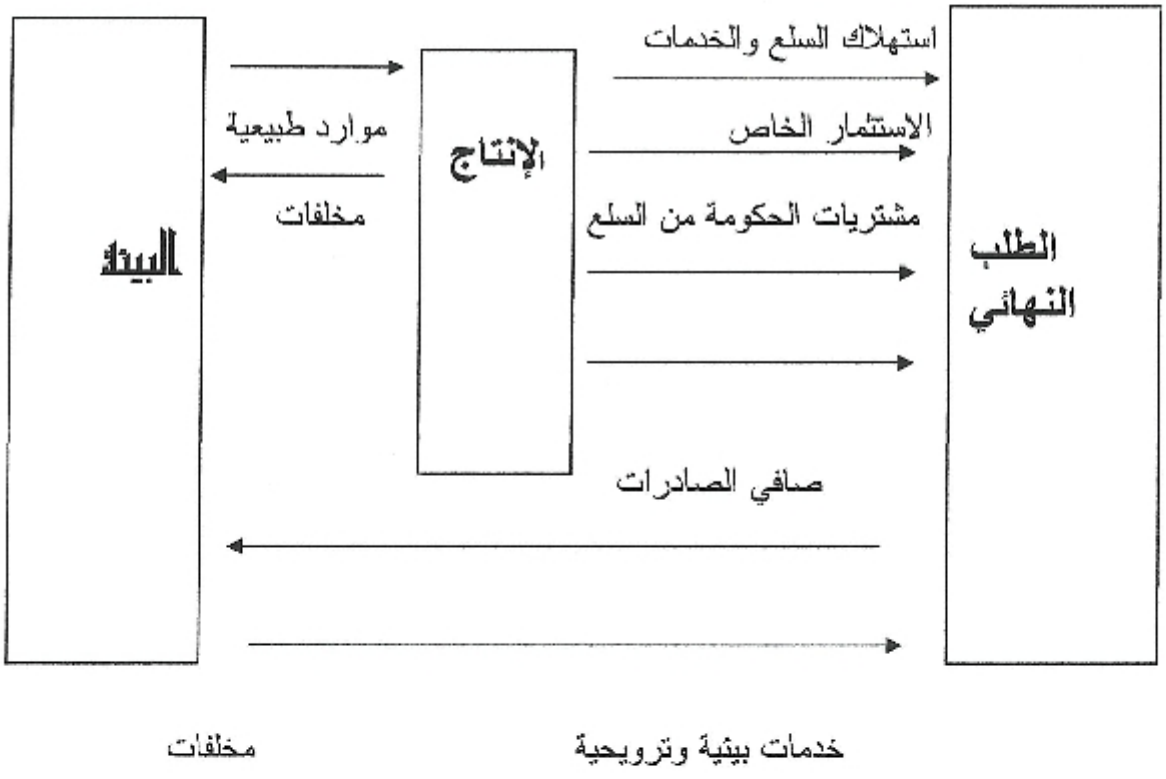

المصدر: عبد اللطيف بلغرسة، صالحي صبرينة، المؤشرات القياسية للتنمية المستدامة في إطار التوفيق بين التنمية الاقتصادية و اقتصاد البيئة – مدخل لمقاربة فكرية–، مرجع سابق، ص 12

2- دواعي الارتباط بين الاقتصاد و البيئة : يهتم علم الاقتصاد بموضوع التلوث البيئي نظراً للآثار الاقتصادية المترتبة عليه، و منه فإن علم الاقتصاد البيئي يهتم بثلاثة مواضيع أساسية هي[1] :

1. تحديد الآثار الاقتصادية المترتبة على التدهور البيئي.
2. معرفة أسباب ومصادر التدهور البيئي.
3. استخدام الأدوات الاقتصادية التي من شأنها منع حدوث التدهور البيئي.

و على اعتبار أن النظريات الاقتصادية تؤشر إلى أن مشكلة التخلف ليست هي الفقر في الموارد وإنما هي الافتقار إلى الاستخدام الأفضل والمناسب للموارد الطبيعية المتاحة في البيئة، فإن العالم يواجه العالم نوعين من التخوف، أولهما استنفاذ الموارد الطبيعية والذي قد يصل إلى النضوب الكامل وخاصة للموارد المعدنية والطاقة، وثانيهما عجز الطبيعة عن التخلص السليم من المواد المتبقية من استغلال الموارد بصفة عامة والمعادن بصفة خاصة.

3- شروط تحقيق المصالحة : و لتحقيق المصالحة الحتمية بين الاقتصاد البيئي والاقتصاد التقليدي على المستوى الواقع العملي للنشاط الاقتصادي بعدما تحققت على مستوى الفكر الأكاديمي، و تعزيزها فإننا نستعرض قول هيرمان دالي Herman Daly : لا تتحقق قابلية التعزيز إلا بتوافر ثلاثة شروط أساسية:

1. يجب ألا تزيد معدّلات استخدام الموارد المتجدّدة على معدّلات قدرة النظام البيئي على تجديدها.
2. يجب ألا تزيد معدّلات الاستهلاك أو التصرّف غير القابل للتعويض من الموارد غير المتجدّدة على معدل نموّ البدائل المتجدّدة، وعلى المراحل المحدّدة لاستخدامها.
3. يجب ألا تزيد معدّلات انبعاث التلوّث في البيئة على معدّلات القدرة الطبيعية للنظام البيئي على استخدامها.

المطلب الرابع : البيئة والتنمية المستدامة

لقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم للتنمية يسمى المستدامة Sustainable Development وهي تنمية قابلة للاستمرار والتي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته, والتركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرصة العمل والصحة والتربية والإسكان. وتهدف التنمية المستدامة أيضاً إلى الاهتمام بشكل رئيس بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية. وحيث أن البيئة هي المخزون

[1]: عبد اللطيف بلغرسة، صالحي صبرينة، المؤشرات القياسية للتنمية المستدامة في إطار التوفيق بين التنمية الاقتصادية و اقتصاد البيئة – مدخل لمقاربة فكرية–، مرجع سابق، ص 12

الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان وأن التنمية هي الأسلوب التي تتبعها المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمنفعة, لذا فإن الأهداف التنموية البيئية يكمل بعضها البعض.

الفرع الأول : مفهوم التنمية المستدامة

1- تعريف التنمية المستدامة : إن أبعاد التنمية المستدامة بمعناها الواسع ، يجمع بين التنمية الاقتصادية في ظل حماية للبيئة وعدالة في التوزيع، وتركز على الدور المهم المناط للاستراتيجيات والخطط والسياسات الإنمائية على المستوى الوطني، من خلال الدعوة إلى دمج السياسات الاقتصادية والبيئة والاجتماعية بما في ذلك إعطاء المجال لمشاركة عناصر المجتمع على اختلاف مشاربهم في صنع القرار للاقتصادي في الوقت الراهن و الذي تتريب آثاره في المستقبل ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تدهور الوضع البيئي يفرض أعباء ضخمة على الاقتصاد على المدى البعيد، لان تكاليف معالجة التلوث تزداد كلما زادت مدة إهمال علاج ذلك التلوث البيئي.

هناك عدة تعريفات للتنمية المستدامة إلا أن أكثرها قبولا هو تعريف لجنة الأمم المتحدة للبيئة و التنمية و هو " توفير احتياجات الأجيال الراهنة ،دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها"[1].

ولعل المشكلة التي تواجهنا في التخطيط تتمثل في تغليب الجانب الاقتصادي على الجوانب البيئية والاجتماعية ، فمعظم المشاريع التنموية إن لم تكن جميعها مبنية على هذا الأساس ، فالمستثمر أيا كان بالتأكيد سوف يبحث عن المصلحة الذاتية و المتمثلة في تحقيق العائد الاقتصادي ، حتى وأن اثر ذلك على المجتمع على المدى الطويل. ويتمثل دور التخطيط الحكومي في العمل على تحقيق مبدأ التوازن مابين العوامل الاقتصادية والعوامل البيئية والعوامل الاجتماعية .

[1]: عبد العزيز قاسم محارب، الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة، مركز الإسكندرية للكتاب،الإسكندرية، 2006، ص53

شكل رقم (08) : تحقيق التوازن بين العوامل

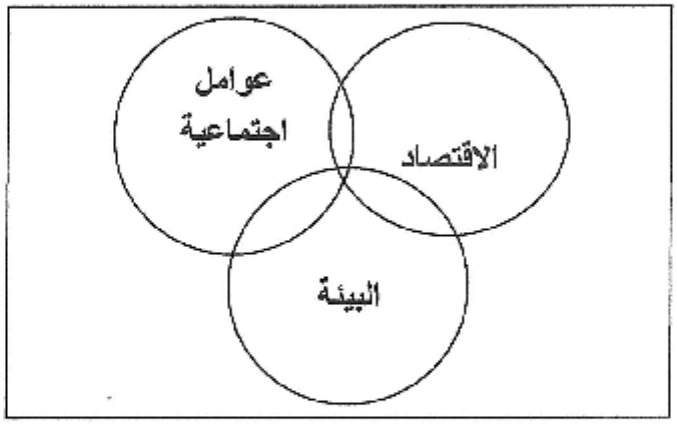

تحقيق التوازن بين العوامل E3

المصدر: عبد اللطيف بلغرسة، صالحي صبرينة، المؤشرات القياسية للتنمية المستدامة في إطار التوفيق بين التنمية الاقتصادية و اقتصاد البيئة – مدخل لمقاربة فكرية–، مرجع سابق، ص 16

وبالطبع يعتبر الوصول إلى نقطة التوازن بين هذه العوامل نوع من المثالية التي يصعب الوصول اليها ما لم تكن مدعمة بعدد من الآليات التي تساهم في تحقيقها أو ما تسمى بالتكامل الإستراتيجي بين البيئة و التنمية المستدامة.

2– أهداف التنمية المستدامة : هناك 03 أهداف أساسية للتنمية المستدامة و هي [1]:

- **الاندماج و التكامل البيئي** : أي اندماج اهتمامات الحفاظ على البيئة الحيوية و التنوع الجيني في مجمل أعمال المجتمعات البشرية و كذلك الأنواع و كل النظم البيئية الطبيعية الأرضية والفضائية عبر إجراءات حماية جودة البيئة و الإدارة المستمرة لاستثمار الحيوانات و النباتات واستهلاكها.
- **تحسين العدالة الاجتماعية**: أي تسهيل إشباع الحاجات الأساسية للتجمعات البشرية الحالية والمستقبلية و الخدمات الاجتماعية و السكن الجيد و احترام حقوق و حرية الأفراد من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرار.
- **تحسين الفاعلية الاقتصادية** : أي تشجيع الإدارة المثلى للموارد البشرية و الطبيعية و المالية بغية السماح لإشباع حاجات التجمعات البشرية من خلال تحميلهم المسؤوليات للمؤسسات والمستهلكين إزاء السلع و الخدمات التي ينتجونها و يستخدمونها و من خلال إقرار السياسات الحكومية المقبولة.

[1]: أ.بوغليطة إلهام، أ.بوعفار أسال، اقتصاد البيئة وأدوات تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة ، 11– 12نوفمبر 2008، سكيكدة، ص 6

3 – الشروط الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة : إن الحفاظ أو تحقيق التنمية المستدامة يفرض عدد من الشروط التي يجب احترامها و قد حددها المجلس الكندي لوزارة البيئة بما يلي[1] :

- ❖ لا يتجاوز مستوى استخدام الموارد الطبيعية المتجددة مستوى توليدها.
- ❖ لا يتجاوز مستوى نفاذ الموارد غير المتجددة مستوى تنمية البدائل المتجددة.
- ❖ لا تتجاوز كمية التلوث و النفايات التي تمتصها البيئة.

الفرع الثاني : البيئة و التنمية المستدامة

كثيراً ما يستخدم مفهوم التنمية المستدامة كمؤشر لأهمية إتباع الأساليب الإدارية البيئية، إلا أن حقيقة مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على ذلك فقط بل يشمل التركيز على إستراتيجية إدارية اقتصادية تتضمن منظوراً بيئياً واجتماعياً ومؤسسياً قوامه التنمية البشرية،[2] والتنمية البشرية هي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، وتركز تلك الخيارات الأساسية في أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، ومن ثم فإن للتنمية جانبان:

1. الأول هو تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين الصحة والمعرفة والمهارات.
2. والثاني يتمثل في انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في المجالات الشخصية أو الإنتاجية أو الثقافية أو الاجتماعية أو السياسة. ولكي تكون التنمية البشرية ناجحة فإنه لا بد من تواجد توازن دقيق بين هذين الجانبين.

ومن هذا المنطلق يعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسلوب لتحليل التنمية تختلف عن المناهج التقليدية المتبعة في تحليل النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال البشري أو تنمية الموارد البشرية أو الرفاهية البشرية والاحتياجات الأساسية[3].

ومن الملاحظ أن الاستراتيجيات الإدارية لتطبيق خطط التنمية البشرية قد ركزت خلال الخمسينات من القرن الماضي على مسائل الرفاه الاجتماعي واعتبرته في الستينات من نفس القرن العنصر المتبقي للتنمية، أما في السبعينات منه فقد تم التركيز على تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات وشهدت الثمانينات تجاهلاً واضحاً لهذا

---

[1] : نفس المرجع السابق، ص 6

[2]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائية ، تقرير التنمية البشرية لعام 1990 ، نيويورك، جامعة أكسفورد، ترجمة وكالة الأهرام للإعلان، القاهرة، ص 18

[3]: جورج القصيفي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 81

الجانب، وفي مطلع التسعينات من القرن العشرين تم التركيز على مفهوم المشاركة الشعبية، وتم تعريفها بكونها[1] تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس. وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواء التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكن العمل نحو منتج خلاق، والتنمية من أجل الناس تعني كفالة توزيع النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً بينما تهدف التنمية بواسطة الناس إلى إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها.

وخلال التركيز على المشاركة الشعبية تلك يبرز دور المنظمات غير الحكومية الممثلة في كثير من الجمعيات الخيرية والاجتماعية كطرف أساسي في مسيرة التنمية بمختلف جوانبها. وقد ركزت معظم الأمم في العديد من المناسبات على أهمية الدور التنفيذي لتلك المنظمات والجمعيات والهيئات الخاصة والخيرية في مجال الإدارة والبيئة والتنمية، حيث شهد المؤتمر الكبير المعني بالبيئة والتنمية والمعروف بمؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة (ريو) بالبرازيل عام 1992م شهد حضور 172 حكومة وأكثر من 650 منظمة غير حكومية. كما نص جدول أعمال القرن الواحد والعشرون في ذلك المؤتمر على ضرورة دعم وإشراك الشرائح الاجتماعية بما في ذلك الشباب والمنظمات غير الحكومية في مسيرة التنمية [2].

ومن الاستراتيجيات التي اقترحها البنك الدولي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا– مثلا و التي تعنينا كسكان لها– لتحقيق التنمية المستدامة هي تقوية المؤسسات البيئية والمشاركة الشعبية عبر بناء القدرات المؤسسية في مجال وضع السياسات البيئية كأولوية قصوى، وكذلك عبر تحسين القدرات الإدارية والفنية وتقوية أجهزة مراقبة وتطبيق معايير النوعية البيئية، كما يتطلب ذلك أيضاً ضرورة الإعلان عن المخاطر البيئية وإشراك الجمهور في تحديد الأولويات واتخاذ القرارات وتحفيز العمل الشعبي وزيادة الوعي.

و نخلص إلى أنه يجب أن لا يتم تقييم المشاريع التنموية على أساس مردودها الاقتصادي وإنما مردودها البيئي ، لأن مبدأ التنمية المستدامة يركز على حقيقة هامة مفادها أن الاهتمام بالبيئة هي أساس التنمية. فعلى سبيل المثال عندما نهتم بالجانب الاقتصادي البحت يتم هدر الموارد كالغابات والمياه وخلافه في عمليات الاستنزاف المعروفة، ولكن عندما تكون الاهتمام بالبيئية هي أساس التنمية فإن ذلك سوف ينعكس على الاقتصاد أيضا ، لأننا نعطي الفرصة لهذه الموارد بالتجدد. وفي الغالب دائما ما يركز الجهاز التخطيطي على الجوانب الربحية عند إقامة المشاريع والبحث عن المردود الاقتصادي القريب حتى وإن تسبب في مشاكل بيئية مستقبلاً، وغالباً ما تنتج مثل تلك التصرفات بسبب الجهل الاستدامة وأهميته .

---

[1]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائية– تقرير التنمية البشرية لعام 1993 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة اكسفورد، ص 3

[2]: إستراتيجية بيئية لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار في منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – واشنطن – البنك الدولي –، إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص5

المبحث الثاني : السياسات البيئية والجهود الدولية للحفاظ علي البيئة

تجسدت الضغوط و الإدراك المتنامي لخطورة الوضع البيئي على المستوى الداخلي و على المستوى الدولي، في وضع سياسات بيئية وتوظيف العديد من الأدوات والمعايير لتنفيذها،و باعتبار السياسات البيئية لا تنبع من فراغ فإنها تنطوي على مضامين وأبعاد اقتصادية هامة بالنسبة لاقتصاديات الدول التي أخذت بها، وكذلك على علاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى خاصة في مجال التجارة الدولية.

المطلب الأول : تعريف وأهداف السياسة البيئية

إن إدماج البعد البيئي ضمن السياسة التنموية المنتهجة من قبل الدول تجسد وعيها بأهمية قضية البيئة وضرورة البحث عن حلول للمشكلات البيئية وذلك بصياغة سياسات لحمايتها، ودفع المؤسسات الاقتصادية إلى انتهاج سلوك متصالح مع البيئة.

الفرع الأول : تعريف السياسة البيئية

تمثل السياسة البيئية جزءاً من السياسة العامة والضرورية لمستقبل إنسان أفضل، كما أن مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية القائمة أصلاً، وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعّالة لحماية صحة الإنسان وحياته و قيمته من كافة أشكال التلوث.والدور الذي ينبغي على السياسة البيئية أن تلعبه مرتبط وبشكل وثيق بالثقافة البيئية[1]. في الوقت الذي تطمح فيه السياسة البيئية لحل المشاكل البيئية باستخدام إجراءات تقنية وإدارية، تسعى الثقافة البيئية بالتوازي وباهتمام متزايد لإحداث تغييرات في طرق التفكير والسلوك البيئي عند الإنسان، حيث إن جسر العبور إلى مجتمع يمتلك صفات الاستمرارية يتم تأسيسه بتوجيه المجتمع والنهوض به، بحيث يتصرف كل شخص وكأنه صاحب قرار ناضج.

هذا وتهدف الثقافة البيئية إلى تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي إيجابي ودائم، والذي هو بمثابة الشرط الأساسي كي يستطيع كل شخص أن يؤدي دوره بشكل فعّال في حماية البيئة، وبالتالي المساهمة في الحفاظ على الصحة العامة.

وهنا تكمن أهمية الثقافة البيئية والسعي الدؤوب لتطويرها، بغية نشرها وإنضاجها لتتحول بذلك إلى مجال خاص مهم وقائم بذاته، قادر على أن يأخذ دوره في المناهج التدريسية في كافة المراحل المدرسية

---

[1]: مفهوم السياسة البيئية وأهم أهدافها، يتحفظ عليه، منتدى بيئتي،
http://www.beeaty.tv/new/index.php?option=com_content&task=view&id=3470&Itemid=72

والجامعية، بهدف تنشئة أجيال بعقول جديدة تعي مفهوم الثقافة البيئية وتعمل على تطبيقها.والثقافة البيئية كمرادف غير مباشر للتعلم الايكولوجي والتربية البيئية، هي عملية تطوير لوجهات النظر والمواقف القيميّة وجملة المعارف والكفاءات والقدرات والتوجهات السلوكية وجملة النتائج الصادرة عن عملية التطوير هذه من أجل حفظ وحماية البيئة.

وتكاد تتفق معظم دول العالم الآن على ضرورة الحفاظ على البيئة وحصر التلوث[1] ومشاكله في المستويات والحدود التي يمكن السيطرة عليها، وذلك من خلال الاختيار بين بدائل عديدة لتدابير وإجراءات يمكن توظيفها لتحقيق هذا الهدف.

ويمكن الزعم أن السياسات والتدابير التي تؤثر على البيئة تخلص في ثلاثة أنواع :

1- سياسات وتدابير بيئية بحتة أي لا تستهدف سوى الحفاظ على البيئة وحمايتها، وتترجم في الأدوات والأساليب التي تركز على خفض التلوث والتحكم فيه.

2 سياسات وتدابير تهدف إلى حماية البيئة لكنها تأخذ بعين الاعتبار تحقيق أغراض اقتصادية أخرى مثل ترشيد استخدام الموارد، أو قد توظف لتحقيق أهداف تتعلق بالتجارة الدولية من خلال التأشير على الصادرات والواردات مثل ضرائب الطاقة أو ضرائب الكربون المزمع فرضها في أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

3- سياسات وإجراءات تطبق على نحو خالص لغير الأغراض البيئية، لكن في ذات الوقت لا يمكن تجنب تأثيرها على البيئة أو قد توظف لخدمة أغراض بيئية، مثل تغيير بعض السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية كتغيير سعر الصرف، أو إلغاء دعم بعض المدخلات الإنتاجية التي تكون ذات تأثير على البيئة أو استخدام أدوات السياسات التجارية لتحقيق أغراض بيئية.

الفرع الثاني : أهداف السياسة البيئية

وبناءً عليه، فإن السياسة البيئية بارتباطها الوثيق مع الثقافة البيئية لها أهداف جوهرية أساسية وأخرى ثانوية. ويمكن حصر **الأهداف الأساسية** في النقاط الرئيسية التالية[2]:

- ❖ إن حماية وحفظ صحة وحياة الإنسان هي التزام وواجب أخلاقي من المفروض أن يؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بأي عمل من قبل المجتمع والدولة.

---

[1] : د.السيد أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية، دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، الطبعة الثانية، 1994، ص 25

[2]: مفهوم السياسة البيئية وأهم أهدافها يتحفظ عليه، منتدى بيئتي، مرجع سابق

- ❖ إن الحماية والتطوير المستديم للنظام الطبيعي والنباتي والحيواني وكافة الأنظمة الايكولوجية في تنوعها وجمالها وماهيتها، ما هو إلا مساهمة رئيسية من أجل استقرار المنظر الطبيعي العام، وكذلك لحماية التنوع الحيوي الشامل.
- ❖ حماية المصادر الطبيعية كالتربة والماء والهواء والمناخ والتي تعتبر كجزء رئيسي من النظام البيئي، وفي الوقت نفسه كأساس للوجود والمعيشة للإنسان والحيوان والنبات ولمتطلبات الاستثمار المتنوعة للمجتمع الإنساني.
- ❖ حماية وحفظ الموارد المعنوية والتراث الحضاري كقيّم حضارية وثقافية واقتصادية للفرد والمجتمع.
- ❖ العمل على حفظ وترسيخ وتوسيع فضاءات حرة، وذلك لخدمة الأجيال المستقبلية وأيضاً بهدف الحفاظ على التنوع البيئي الحيوي والأماكن الطبيعية.
- ❖ استبدال المصادر الاحفورية بالمصادر الطاقية البديلة.

تجدر الإشارة فقط أن هناك 3 أهداف رئيسية للسياسات البيئية (أو أدوات تصحيح المؤثرات الخارجية) هي[1]:

- سياسات وتدابير بحتة أي لا تستهدف سوى الحفاظ على البيئة وحمايتها تترجم في السياسات التي ترتكز على خفض التلوث والتحكم فيه.
- سياسات وتدابير تهدف إلى حماية البيئة لكنها تأخذ بعين الاعتبار تحقيق أغراض اقتصادية أخرى مثل ترشيد استخدام الموارد.

سياسات وإجراءات تطبق على نحو خالص لغير الأغراض البيئية لكن في نفس الوقت لا يمكن تجنب تأثيرها على البيئة كإلغاء الدعم عن المدخلات الإنتاجية التي قد تؤثر على البيئة.

أما **الأهداف الثانوية** للسياسة البيئية تنحصر بحل المشاكل التالية[2]:

- ❖ الإدارة المتكاملة للمخلفات والمواد الخطرة والمواد الكيميائية.
- ❖ حماية الصرف الصحي.
- ❖ نظافة الهواء.
- ❖ تجنب الضجيج.
- ❖ مكافحة التصحر وإنقاذ المنظر الطبيعي العام من الهلاك الناتج عن التلوث البيئي.

---

[1]: شتوح وليد ، ماهية اقتصاد البيئة، الملتقى الوطني حول: اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة ، 21-22 أكتوبر 2008 ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة، ص 16

[2]: مفهوم السياسة البيئية وأهم أهدافها يتحفظ عليه، منتدى بيئتي، مرجع سابق

والسياسة البيئية المثلى هي التي تسعى لموازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة عن التلوث أو ما يعرف بمساواة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للتلوث البيئي في القاموس الاقتصادي، وفي هذا الإطار من القيود الاقتصادية تعمل السياسة البيئية المتكاملة لتحقيق:

- ❖ تحجيم الممارسات و الأنشطة التي أدت وتؤدي إلى تدهور موارد البيئة أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث و تخفيف آثاره البيئية قدر الإمكان.
- ❖ استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية و الكيميائية و الحيوية بما يكفل استمرارية قدرتها الاستيعابية و الإنتاجية قدر الإمكان.
- ❖ مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة وتضمين الآثار البيئية وكيفية معالجتها في المراحل الأولى لدراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الثاني : إستراتيجيات السياسة البيئية وأدواتها

توجد استراتيجيات تتبناها السياسة البيئية لمكافحة الظواهر المخلة بالتوازن البيئي، منها ما هو موجه لمواجهة التصحر ومنها ما هو موجه لمواجهة التلوث بمختلف أنواعه بالإضافة إلى المحافظة على التنوع الوراثي.

الفرع الأول : إستراتيجيات السياسة البيئية

1- مكافحة التصحر: تتمثل أهم عناصرها في[1] :

- ❖ ابتكار وتطوير أنظمة الإدارة المتكاملة للمراعي و الأراضي الزراعية المنتجة.
- ❖ تطوير تقانات لتثبيت الكثبان الرملية ومنع إغراق التربة بفعل الهواء و الماء.
- ❖ تطوير أنواع وسلالات من النباتات البرية لزراعتها في المناطق الجافة والقاحلة.
- ❖ إقامة الأحزمة الخضراء أمام واجهات زحف الصحراء.
- ❖ تطوير تقانات ري المناطق الجافة والقاحلة بالمياه المالحة وتصميم شبكات السدود لحجز مياه الفيضانات شبه الصحراوية.

2- مكافحة تلوث المياه : وتتمثل في :

- ❖ تطوير طرق لضبط نوعية مياه الشرب والبحيرات والأنهار والسدود ومراقبة مستوى الملوثات فيها.
- ❖ تطوير تقانات معالجة المياه المدنية والصناعية الملوثة لإعادة استخدامها.

---

[1]: د. مصطفى بابكر ، السياسات البيئية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد الخامس والعشرون، كانون الثاني/يناير 2004، السنة الثالثة، ص8

- ❖ تطوير معايير ومواصفات لنوعية المياه.
- ❖ ضبط وترشيد استخدام المخصبات الزراعية.

3- مكافحة تلوث التربة: وتتمثل أهم عناصرها في :

- ❖ التعرف على أنظمة و آليات تجدد الخصائص الذاتية للتربة.
- ❖ تطوير طرق مكافحة التلوث وحماية التربة.
- ❖ تطوير مواصفات قياسية لنوعية التربة لتقدير صلاحيتها الإنتاجية وفق كل محصول.

4- مكافحة تلوث الهواء: وتتمثل أهم عناصرها في :

- ❖ تطوير طرق مراقبة وقياس نوعية الهواء.
- ❖ معالجة انبعاثات الغازية وتطوير التقانات عديمة الانبعاثات الغازية.
- ❖ التعرف إلى أنظمة وآليات تفاعل الملوثات مع مكونات البيئة الهوائية.

5- المحافظة على التنوع الوراثي : وتتمثل أهم عناصرها في :

- ❖ التعرف على النظم البيئية التي تعيش فيها الأنواع و السلالات.
- ❖ حماية النظم البيئية من التلوث و الزحف السكاني.
- ❖ الكشف عن الأسس العلمية لإعادة استزراع السلالات المختلفة.
- ❖ ابتكار برامج لإدارة المحميات الطبيعية للأنظمة البيئية بما في ذلك برامج المراقبة.
- ❖ تحديد المعايير و المواصفات للحدود الدنيا للملوثات التي تؤدي إلى الإخلال بالتوازن الايكولوجي للأنظمة الموجودة.

6- مكافحة تلوث البيئة المهنية: وتتمثل أهم عناصرها في :

- ❖ تطوير معايير ومواصفات بيئة العمل من حيث تحديد المستويات ومعدلات التركيز القصوى للملوثات المسموح بوجودها في هواء مراكز الإنتاج.
- ❖ التعرف إلى آلية التأثير الصحي لجميع الملوثات.
- ❖ تطوير طرق مراقبة الهواء و التخلص من الانبعاثات داخل بيئة العمل.

7- مكافحة تلوث البيئة الحضرية: وتتمثل أهم عناصرها في :

- ❖ وضع الأسس العلمية لإدماج المتطلبات البيئية في صلب التخطيط الإقليمي.
- ❖ تطوير إدارة البيئة الحضرية للحفاظ على الموارد البيئية وتحسين نوعية الحياة.
- ❖ إبعاد مصادر التلوث والمراكز الصناعية إلى خارج المناطق الحضرية.
- ❖ العمل على خفض انبعاث التلوث و الضجيج من وسائل النقل.

الفرع الثاني : مبادئ السياسة البيئية

تستند السياسات البيئية إلى مجموعة من الأسس و المبادئ منها [1]:

1- مبدأ الملوث يدفع PPP(Principle Polluter Pays) أو مبدأ المتسبب : تم إقراره و الاعتراف به من قبل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OECD كمبدأ مقبول عالمياً في 1972 ، ونص المبدأ على انه " يجب أن يتحمل الملوث نفقات تنفيذ إجراءات منع التلوث وضبطه المقررة من قبل السلطات العامة، لضمان بقاء البيئة في حالة مقبولة. وبمعنى آخر، يجب أن تُعكس تكلفة هذه الإجراءات في أسعار السلع و الخدمات، التي تسبب التلوث في إنتاجها و/ أو استهلاكها. ومثل هذه الإجراءات لا يجب أن تكون مصحوبة بالإعانات المالية التي تخلق تشوهات هامة في التجارة الدولية والاستثمار".

وفي 1975 اقر الاتحاد الأوروبي EU مبدأ الملوث يدفع كمبدأ أساسي في سياستها البيئية. ويعتبر PPP حجر الزاوية في السياسات البيئية لكل من الاتحاد الأوروبي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وباقي دول العالم عالمياً.

قُدم PPP أساساً لكبح استعمال الإعانات المالية التي قد تتضارب مع PPP ويمكن أن تُشوه المنافسة، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات المحتملة لمنح هذه الإعانات، شرط أن لا تنتهك مبدأ PPP. فالإعانات المالية يجب أن تكون مؤقتة وموجهة إلى مشاكل بيئية معيّنة.

تطور مفهوم PPP وظهرت له عدة تعاريف في وثائق سياسة الاتحاد الأوربي البيئية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بدأ PPP كمبدأ اقتصادي وتطور بشكل تدريجي إلى مبدأ قانوني وأصبح مبدأ أساسي للإدخال الكامل لتكاليف الآثار الخارجية للتلوث في حسابات التكلفة.

2- مبدأ العبء الجماعي : تحل السلطة العامة وفق هذا المبدأ وبوسائل عامة محل المتسبب في تحمل التكاليف الاجتماعية، وذلك بهدف الحد من الأضرار البيئية بشكل مباشر أو غير مباشر، ويستخدم هذا المبدأ في الحالات التي يصعب فيها تحديد المتسبب أو عندما يكون هناك حالة طارئة يجب معالجتها.

3- مبدأ الوقاية : يعني أن الإجراءات البيئية الحكومية يجب أن تهدف إلى تجنب الأخطار البيئية أولاً بأول قدر الإمكان، بمعنى آخر : اخذ الاحتياطات لحماية المرتكزات البيئية وإعطاءها الأولوية من اجل حماية الوجود البشري.

---

[1]: خضور رسلان، اقتصاديات البيئة، وزارة الثقافة، دمشق، 1998، ص 55

4- مبدأ المشاركة والتعاضد : يعني المسؤولية والفعل المشترك للفعاليات الاقتصادية المعنية بتخريب البيئة، أي تلك التي يكون لنشاطها الإنتاجي أو الاستهلاكي تأثير ضار على البيئة، وذلك من خلال المشاركة في تخطيط وتنفيذ إجراءات حماية البيئة.

وفق هذا المبدأ يمكن الوصول إلى علاقة متوازنة بين الحرية الفردية وبين الحاجات والمصالح الاجتماعية ويقدم هذا المبدأ مثالاً يحتذى به في عملية اتخاذ القرارات السياسة البيئية.

المطلب الثالث : أدوات السياسة البيئية

ويمكن أن تجد السياسة البيئية طريقها إلى التطبيق العملي من خلال مجموعة من الأدوات يطلق عليها أدوات السياسة البيئية، وتعني أدوات السياسة البيئية : مجمل الأساليب والإجراءات التي تتخذ لتحقيق أهداف السياسة البيئية المتوخاة[1].

وتضم السياسات البيئية عدة أدوات تستعمل من أجل تخفيض التلوث والحفاظ على البيئة والشكل التالي يوضح لنا أدوات السياسة البيئية:

الشكل رقم (09): أدوات السياسة البيئية

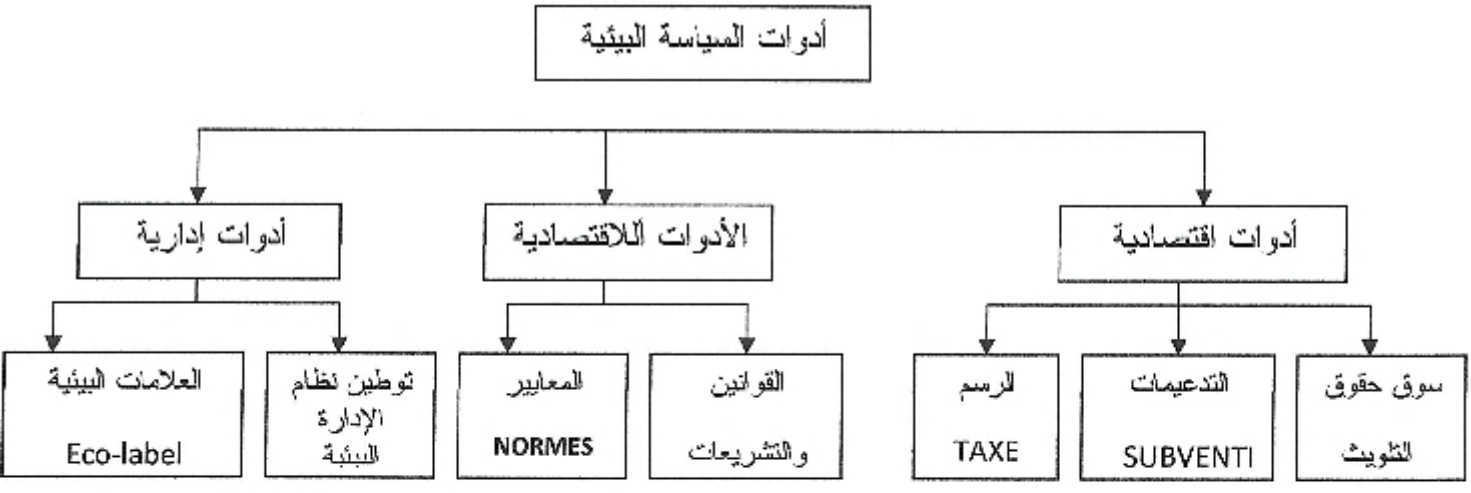

المصدر : شتوح وليد ، ماهية اقتصاد البيئة، الملتقى الوطني حول: اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة ، 21-22 أكتوبر 2008 ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة، ص 12

[1]: د. مصطفى بابكر: السياسات البيئية، مرجع سابق، ص 10

الفرع الأول : الأدوات الاقتصادية

1. الرسم : وهو المبلغ المدفوع من طرف الملوث عن كل وحدة ملوثة ويتحدد الرسم عن طريق الفرق بين التكلفة الهامشية الاجتماعية والخاصة، ويمكن للرسوم أن تدخل في المراحل المختلفة لعمليات الإنتاج الملوثة.

- ❖ الرسوم على الانبعاثات الملوثة (الهواء، الماء، الضجيج).
- ❖ رسوم على المنتجات الملوثة عند صناعتها واستهلاكها ثم إتلافها كالرسوم على المبيدات والطاقة.

إن هدف استعمال الرسم في السياسة هو تضمين (استدخال) internalisation الآثار الخارجية في دالة التكلفة والسعر حتى تقترب التكلفة الخاصة من التكلفة الاجتماعية وذلك من أجل بيئة مقبولة ولقد اعتمدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) هذا المبدأ سنة 1972 من خلال المبدأ الملوث القائم بالدفع (POLLUEUR-PAYEUR)، كما لا يجب أن يتبع الرسم تدعيمات تخلق تشوها في التجارة والاستثمار الدوليين كما جاء في إعلان ر; d سنة 1992 بالبرازيل في مادته 16 التي تنص على: "تسعى السلطات الوطنية التي تشجيع تضمين النفقات البيئية واستخدام الأدوات الاقتصادية آخذة في الاعتبار أن الملوث يجب من حيث المبدأ أن يتحمل نفقة التلوث مع مراعاة الواجبة للصالح العام دون تشويه بالتجارة والاستثمار الدوليين" ، ومن أهداف تحميل الملوث النفقات البيئية على شكل رسوم هو حثهم على ترشيد استهلاكهم للموارد الطبيعية والبحث عن أفضل السبل الموصلة إلى ذلك (تغيير أنماط الإنتاج) وترسيخ مبدأ الملوث القائم بالدفع.

ومن عيوب هذه الطريقة نذكر[1]:

- ❖ يصعب تحديد مبلغها الأنسب.
- ❖ يؤثر على القدرة التنافسية للمؤسسات ذات الحجم الصغير والمتوسط.
- ❖ الجباية الخضراء تستعمل في بعض الأحيان لسد عجز الميزانية ليس لحماية البيئة.

2. التدعيمات: التحفيز بدلا من الحظر، تهدف إلى ترقية استهلاك المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة كالتدعيمات المقدمة لصناعة المعدات الخاصة بالطاقة الشمسية، أما النقد الموجه لهذه الإدارة أنها تثقل الميزانية العمومية وتساهم في خلق الاختلالات والتجاوزات إذ أنه في عدة بلدان تساهم التدعيمات المالية في تبذير الموارد الجبائية الخضراء رغم محدوديتها.

3. الضرائب والتدعيمات: إذا جمعنا بين الرسوم والتدعيمات تكون الفعالية أكبر بحيث أن مجموع الرسوم المقتطعة من المؤسسات الملوثة يقدم جزءا منها إلى المؤسسات التي اختارت الاستثمار في الأنشطة الإيكولوجية كالتكنولوجيا النظيفة مثلا.

---

[1]: شتوح وليد، ماهية اقتصاد البيئة، مرجع سابق، ص 13

4. سوق رخص التلويث (حقوق التلويث): الهدف منها خلق حقوق الملكية بالنسبة لإصدار الانبعاثات الملوثة بحيث لا تستطيع أي مؤسسة أن تلوث إلا ما يحق لها ويجب أن تكون الجملة الكلية المسموحة لإصدار الانبعاثات الملوثة تساوي الكمية الكفؤة والمثالية للآثار الخارجية (المستوى الأمثل للتلوث)، وهذه الرخص هي قابلة للتفاوض أي تباع وتشترى في سوق خاص يسمى سوق حقوق التلويث إذ تكون المؤسسات مهتمة ببيع وشراء حقوق التلويث كلما كانت التكاليف الحدية لتخفيض التلويث لا تساوي ثمن رخصة التلويث أي هي عبارة عن رخص يمكن تداولها والاتجار لإطلاق الانبعاثات الملوثة، هذا وقد أنشأت الو. م. سوقا لرخص إطلاق ثاني أكسيد الكبريت So_2 وفقا لقانون الهواء النظيف سنة 1990 يسمح بإطلاق 09 ملايين طن سنويا من So_2 في كافة أنحاء الدولة هادفة إلى تقليص هذه الإصدارات بنسبة 50 % قبل نهاية العقد مقارنة بمستواه في سنة 1990.

إن سوق حقوق التلويث انتقل من طابعه الوطني إلى ميكانيزم على المستوى الدولي لحل معضلة التغيرات المناخية وخاصة ظاهرة الاحتباس الحراري، بحيث أن الأطراف الموقعة لبروتوكول كيوتو سنة 1997 التي تهدف إلى تخفيض الغازات ذات الاحتباس الحراري (Co_2 ، CH_4، No_2 ،CFC)، بنسبة 5.2 % بين 2008 – 2012 مقارنة مع ما كان عليه سنة 1990 حددت آليات اقتصادية جديدة تمنح لكل دولة حقوقا في إطلاق غازات الاحتباس الحراري، وبمجرد اكتساب هذه الحقوق فإن الدولة ومن وراءها المؤسسات يمكنها مبادلة هذه الحقوق مؤسسة بذلك سوقا لحقوق التلويث القابلة للتفاوض إذ تسمح هذه الاتفاقية بإنشاء ميكانيزم لتنمية النظيفة DEVELOPPEMENT PROPRE.

الفرع الثاني : الأدوات القانونية و التشريعية

1. القوانين، التشريعات، المنع والحظر: تشمل مجمل القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بحماية البيئة وما يتبعها من مؤسسات وهياكل تنفيذية. ويأتي في مقدمة ذلك وجود قانون لحماية البيئة وهيئة مركزية مستقلة ومؤهلة لتنفيذ القانون[1].

وترتكز هذه الطريقة على فرض القيود وتعيين الحدود في معالجتها لقضية التلوث والأخطار البيئية من خلال التنظيمات والتشريعات واللوائح التي تحدد مستويات إصدار الملوثات وتحظر إنتاج واستيراد بعض المواد الخطيرة على صحة الإنسان والضارة بالبيئة العامة ففي فرنسا مثلا هناك قوانين صارمة في مجال الماء والهواء بحيث تثبت حدودا وقيودا لا يتعداها الملوثون وهي تضع أيضا نظاما صارما للمراقبة وكل من لا يحترم القوانين البيئية يتابع ويعاقب قضائيا[2].

---

[1]: د. مصطفى بابكر، السياسات البيئية، مرجع سابق ، ص 11

[2]: شتوح وليد ، ماهية اقتصاد البيئة، مرجع سابق، ص 15

وبالرغم من وجود قوانين ومؤسسات حماية البيئة في العديد من البلدان العربية إلا أن هذه القوانين تعاني من الشمولية وعدم الوضوح كما تعاني المؤسسات من الضعف وعدم الفاعلية.

2. المعايير: هناك 4 أنواع من المعايير هي:

- ❖ معايير الانبعاثات : تحدد هذه المعايير الكمية القصوى المسموح بها من الانبعاثات الملوثة في مكان معين كنسبة ثاني أكسيد الكربون مثلا.
- ❖ معايير خاصة بالمنتوج: مثل نسبة الرصاص في البنزين.
- ❖ معايير خاصة بوسائل الإنتاج : الأجهزة الواجب استعمالها وتصييها لمقاومة وخفض التلوث.
- ❖ معايير النوعية البيئية : أهداف النوعية العامة الواجب تحقيقها بناء على قدرات الوسط مثل الحد الأقصى لنسبة Co_2 في الجو.

لقد تعرضت الأدوات اللااقتصادية لمجموعة من الانتقادات من طرف الاقتصاديين والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- ➢ البعد الاقتصادي مغيب: لا تؤدي الإجراءات القانونية إلى استدخال الآثار الخارجية في تكلفة الملوث.
- ➢ إجراءات غير تحفيزية: المؤسسات لا تلتزم بأي جهد من أجل تخفيض التلوث دون العتبة القانونية.
- ➢ إجراءات غير تدريجية : يخضع كل الملوثين باختلافهم إلى ضرورة تقليص انبعاثاتهم بنفس الطريقة وبنفس الحجم.

3- **الأدوات التعليمية والتثقيفية:** تشمل البرامج التلفزيونية والإذاعية، برامج الانترنت، المحاضرات العامة والندوات والمعسكرات الشبابية . وتهدف إلى توعية الجمهور بضرورة الاهتمام بسلامة ونظافة البيئة، وتغيير الأنماط الاستهلاكية المضرة بالبيئة والاهتمام بالتدوير وإعادة الاستخدام، وكذلك تعريف المستهلك بمصادر التلوث في السلع المصنعة والمواد الغذائية وكيفية التعامل معها. وتقع مسؤولية القيام بهذا الدور على عاتق المؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية، كجماعات حماية البيئة والتجمعات الشبابية وجمعيات حماية المستهلك. وبالنظر للوضع في البلدان العربية فإننا نلاحظ خلو الساحة من مثل هذه التنظيمات في بعض البلدان وعدم فعاليتها في البلدان التي توجد فيها[1].

[1]: د. مصطفى بابكر، السياسات البيئية، مرجع سابق ، ص 10

الفرع الثالث : الأدوات الإدارية

1- توطين نظام الإدارة البيئية ISO 14001 : وهي تخص التنظيم بأكمله، فمثلا المؤسسة لا يمكنها تحسين ظروف العمل إلا باقتناء شهادة الإيزو القائمة على النصوص الأساسية للمنظمة العالمية للعمل، أو في مجال حماية البيئة فهي مطالبة بأن تنشئ نظام الإدارة البيئية والذي يسمح لها بتحسين مستمر لنجاعتها البيئية. وهناك ثلاثة إجراءات متكاملة[1]:

- **مخطط البيئة للمؤسسة:** وكالة البيئة والتحكم في الطاقة هي التي وضعت مخطط البيئة للمؤسسة لتدفع المؤسسات للوعي المتزايد بأهمية البيئة وضرورة إدماجها في مخططاتها التسييرية وكذا بخلق وتطوير وتنشيط نظام إدارة البيئة.
- **مقاييس الإيزو 14000 والمؤسسة:** في 1995 نشرة المنظمة العالمية للتقييس ISO*[2] سلسلة مقاييس الإيزو 14001 التي تشهد على جهود المؤسسة المحققة من أجل مراقبة أثرها على البيئة على مستوى المؤسسة مهما كان حجمها أو نوعها.
- **التدقيق البيئي الأوروبي:** تمت الموافقة علية في جوان 1993، هذا التنظيم (نظام إدارة البيئة والتدقيق) يشجع المؤسسات بكل أنواعها وأحجامها ومجالات نشاطها بالتطوع في مسيرة متواصلة لتحسين نجاعتها البيئية ومواقعها الصناعية، وبالتصريح الدوري لعامة الناس حول كل المعلومات والمشاكل والنتائج البيئية الخاصة بها.

2- العلامات البيئية:

- **إيزو 14001** التي تصف نظام إدارة البيئة و الذي من خلاله يمكن تأكيد و إثبات أن المؤسسة تمارس نشاطها وفق ما هو منصوص عليه قانونا و أنها تحترم البيئة و تحافظ عليها.

---

[1]: مقيمح صبري، و بوعنان نور الدين، دور أسلوب "الإنتاج الأنظف " في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الصناعية، الملتقى الوطني حول: اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة ، 21-22 أكتوبر 2008 ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة، ص 5

[2]*: ISO هي المنظمة العالمية للتقييس Organization for Standardization International وهي اتحاد عالمي مقره في جنيف ويضم في عضويته أكثر من 90 هيئة تقييس وطنية.

**: HACCP نظام تحليل المخاطر وتحديد النقاط الحرجة (الهاسب) HAZARD ANALYSIS AND CRITICAL CONTROL POINTS هو نظام وقائي يعنى بسلامة الغذاء من خلال تحديد الأخطار HAZARDSالتي تهدد سلامته، سواء أكانت بيولوجية أوكيميائية أو فيزيائية ، ومن ثم تحديد النقاط الحرجةCCPs التي يلزم السيطرة عليها لضمان سلامة المنتج.

❖ **نظام إدارة الجودة ISO 9001:2000** هو نظام يهدف إلى تحسين أسلوب الإدارة في سبيل تحقيق جودة ذات مستوى عال تستطيع من خلالها المنشأة أن تنظم عملياتها وتدير مواردها كي تحقق الجودة وتحسنها بشكل اقتصادي في كافة الأنشطة التي تقوم بها.

❖ **سلسلة مواصفات إدارة أنظمة سلامة الغذاء ISO 22000:2005 الهاسب HACCP**** :هو نظام مكون من مجموعة من العناصر التي تعمل على تأمين سلامة الغذاء في جميع المراحل التي يمر بها على امتداد السلسلة الغذائية حتى استهلاكه، ومعترف به دوليًا في مجال سلامة الغذاء ومدعم بأنظمة إيزو (ISO) أخرى.

❖ **نظام الصحة والسلامة المهنية *OHSAS 18001:2007 و هو** نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية BS OHSAS 18001:2007 يحدد المتطلبات التي يجب توافرها في أي نظام لإدارة الصحة والسلامة المهنية لتمكين الجهات المطبقة لذلك النظام من التحكم في المخاطر المتصلة بالصحة والسلامة المهنية وتحسين أدائها.

ومن الممكن تطبيق مواصفة ohsas 18001:2007 على كافة كيانات الأعمال مهما اختلفت أحجامها ومجالات تخصصاتها، ولاسيما الجهات ذات الحجم الكبير من القوى العاملة أو مهام عمل كبرى أو بيئة عمل تكتنفها مخاطر مرتفعة.

❖ **المواصفات القياسية **SA 8000** والتي تخص الجانب الاجتماعي و الذي يصف نظام الإدارة المسئول اجتماعيا. وهي تستهدف كيانات الأعمال التي تهدف إلى تحقيق الالتزام تجاه الموارد البشرية بصفتها أثمن أصولها وإظهار التزامها تجاه موظفيها أمام كافة الأطراف ، المعنية.

❖ **إيزو 26000** : المواصفة القياسية المستقبلية حول المسؤولية الاجتماعية للشركات : و هي مبادرة التي تقوم منظمة الإيزو بوضعها و تطويرها و الهدف من ورائها هو" توفير الإرشاد و التوجيه حول المسؤولية الاجتماعية " .و من المرتقب أن تم إصدار هذه الموصفة بشكل رسمي شهر ديسمبر من سنة 2008.و تقوم المواصفة إيزو 26000 على ما يلي[1]:

- مساعدة المنشاة في تناول مسئوليتها الاجتماعية.

---

[1]: منظمة إيزو، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية إيزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية، جويلية 2006 ، ص ص 5-4

*: OHSAS: The Occupational Health and Safety Assessment Series تتعلق بنظام الصحة والسلامة المهنية، صممت لتكون متوافقة مع مواصفات الجودة 9001 و مواصفات البيئة 14001 ، مما يساعد المؤسسات على تنفيذ إستراتيجية الإدارة المتكاملة.

**: SA: System of social accountability نظام المساءلة الاجتماعية وهي مواصفة دولية لتقييم المسؤولية الاجتماعية لجهات الأعمال تجاه مجتمعاتها.

- تقديم التوجيه العملي المتعلق بما يلي:
  - تفعيل المسؤولية الاجتماعية.
  - التعرف على الأطراف المعنية و الاشتراك معها.
  - تعزيز مصداقية التقارير و الادعاءات بشان المسئولية الاجتماعية.
- التأكيد على نتائج الأداء و تطويره.
- زيادة رضاء وثقة العملاء.
- الترويج للمصطلحات المشتركة في مجال المسئولية الاجتماعية.
- التماشي مع الوثائق و المعاهدات و الاتفاقيات إلى جانب مواصفات الايزو الأخرى القائمة بالفعل و عدم التعارض معها.

على المستوى المحلي: إن أفضل أداة في فرنسا هي SD 21000 المقترحة من طرف الوكالة الفرنسية للمواصفات القياسية(AFNOR) والتي وفقها يمكن للمؤسسات مراعاة اهتمامات التنمية المستدامة في استراتيجيات و إدارة المؤسسة و ذلك باللجوء إلى استعمال أدوات بسيطة (مبسطة) تسمح للمؤسسات بإجراء تقييم ذاتي لها و بواسطتها يمكن لها أن تفكر بشكل جدي و بشكل مستقل دون اللجوء إلى الاستعانة بجهات خارجية

للاندماج في سياسات التنمية المستدامة[1].

أما في بريطانيا، فيوجد معيار AA 1000 والذي يسمح بقياس الأداء الاجتماعي و الأخلاقي للمؤسسة و مقارنته مع معايير موضوعة كأهداف يجب بلوغها و كذلك معيار سيغما(SIGMA) و هو مبادرة طرحها المعهد البريطاني للمواصفات القياسية BSI سنة 1999 بالتعاون مع منظمات الأعمال البريطانية و المنظمات غير الحكومية و التي أطلق عليها تسمية" المنتدى من أجل المستقبلForum for the future" . إن الهدف من المبادرة هو "وضع معيار يسمح بإدماج التنمية المستدامة في الإدارة .إن هذا المعيار هو أوسع و أشمل من معيارAA1000 حيث يتناول كل الأوجه الممكنة التي تسمح بإدارة التنمية المستدامة كما يحتوي على الأدوات التي تتيح ذلك."

و في ايطاليا، فقد تم تطوير نظام موحد للحصول على شهادة إيزو بحيث بدلا من الحصول على شهادة واحدة خاصة بالمواصفات القياسية المذكورة أعلاه، أصبح بإمكان المؤسسات وضع نظام موحد و تحصل من خلاله على شهادة واحدة تشمل المواصفات الأربعة معا .يطلق على هذا النظام تسميةBEST4.

---

[1]: أ.د بقة الشريف، أ. العايب عبد الرحمان، التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس- سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص 15

المطلب الرابع: التأثير المتبادل بين السياسة البيئية والسياسة الاقتصادية

للسياسة البيئية تأثير واضح على الأهداف الاقتصادية، فمن خلال السياسة البيئية يمكن التأثير على التشغيل والعمالة فمن جهة يمكن لأسباب تتعلق بحماية البيئة أن لا تنفذ بعض الاستثمارات في مجالات محددة، على سبيل المثال، بناء منشآت الفحم أو محطات الطاقة النووية، أو قد توقف بعض المنشآت عن العمل، وسيكون لذلك تأثير سلبي على التشغيل والعمالة. ومن جهة أخرى يمكن من خلال الطلب المتزايد على المعدات والتجهيزات البيئية، أي على التكنولوجيا البيئية، أن تخلق فرص عمل جديدة في الصناعات التي تقوم بتقديم هذه السلع والمعدات والتجهيزات. ويمكن لإجراءات حماية البيئة أن تؤثر على استقرار مستوى الأسعار، فالسلع الملوثة والمثقلة للبيئة يمكن أن ترتفع أسعارها نتيجة ارتفاع تكاليف الإنفاق على حماية البيئة عند إنتاج هذه السلع[1].

ولكن ليس هذا هو الحال دائماً، فهناك دائماً اتجاه لتطوير طرق إنتاج وأساليب متلائمة مع البيئة ومجدية اقتصادياً بحيث تتجه التكاليف وبالتالي الأسعار نحو الانخفاض.

وتتأثر أيضاً المقدرة التنافسية للصناعة الوطنية، فيمكن أن تضعف هذه المقدرة مع ارتفاع التكاليف وبالتالي الأسعار الناجمة عن زيادة نفقات حماية البيئة، أو يمكن أن يكون التأثير عكسياً، أي ارتفاع المقدرة التنافسية للصناعة الوطنية، فمن خلال تطوير تكنولوجيا جديدة لحماية البيئة من المحتمل أن تحقق تفوقاً أو أسبقية تكنولوجية وبالتالي كسب أسواق واسعة للتصريف.

إن كلا الاتجاهين يمكن أن يؤثران بشكل سلبي أو إيجابي على التوازن الاقتصادي مع الخارج، أي على ميزان المدفوعات مباشرة. ويتأثر النمو الاقتصادي أيضاً بالسياسات البيئية، فهناك أثر سلبي يتمثل في توقف أو عرقلة النمو في الأمد القصير من خلال الإنفاق على الاستثمارات غير الإنتاجية في مجال حماية البيئة، وهناك أثر إيجابي يتمثل في تطور تكنولوجيا حماية البيئة التي تحمل في طياتها نمواً اقتصادياً فضلاً عن تأثير الإنفاق على النمو في الأمد الطويل. وإضافة إلى ذلك فإن النمو الاقتصادي العشوائي غير المتحكم فيه يمكن أن يقود إلى إثقال البيئة وتلويثها. وهذا سيكون له تأثير على شروط نمو إنتاج السلع الملائمة للبيئة.

وإلى جانب ذلك فإنه من خلال الاستثمارات الموجهة لحماية البيئة، ومن خلال إجراءات حماية البيئة عموماً، يمكن أن يتأثر توزيع الفائض الاقتصادي والدخول معاً ومن ثم يؤدي إلى الرفاه الاقتصادي، وقد يكون هذا التوزيع سلبياً أو إيجابياً، وهذا مرتبط بنوعية الفئات المستفيدة أو المتضررة من ذلك[2].

---

[1]: د. عمر شريف، الطاقة الشمسية وحماية البيئة كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول : اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، 21-22 أكتوبر 2008، ص 10

[2]: تقرير لجنة الأمم المتحدة، مجلة العلوم التقنية حول الطاقة الشمسية في المملكة
http://www.t1t.net/vb/showthread.php?t=22110

إن الإنفاق على حماية البيئة يتزايد بشكل مضطرد على المستوى المحلي وعلى المستوى العالمي ولهذا الإنفاق تأثير واضح على الإنتاج والاستثمار والاستهلاك وعلى سوق العمل ، أي أن لهذا الإنفاق تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ويأخذ الإنفاق على حماية البيئة شكل الاستثمار البيئي الذي يتوزع ضمن أربعة مجالات رئيسية:

1- إزالة الفضلات والنفايات والمواد الضارة.

2- حماية وتنقية المياه والهواء ومكافحة الضوضاء.

3- تطوير التكنولوجيا النظيفة بيئياً.

4- التوعية البيئية.

وتنفق البلدان الصناعية المتقدمة مبالغ كبيرة من أجل حماية البيئة، وقد بلغ الإنفاق السنوي كنسبة مئوية من الناتج الاجتماعي الإجمالي في هذه الدول كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (03): نسبة الإنفاق السنوي للبلدان الصناعية المتقدمة من أجل حماية البيئة

الوحدة الناتج الإجمالي

ألمانيا	هولندا	و. المتحدة	انيابان	كندا	فنلندا	بريطانيا	الدنمارك
%1,62	%1,47	%1,37	%1,33	%1,33	%1,05	%0,94	%0,88

المصـــدر: http://www.t1t.net/vb/showthread.php?t=22110

تؤثر حماية البيئة على العمالة والتشغيل باتجاهين فمن جهة ينظر إلى حماية البيئة كقاتل لفرص العمل، إذ أنه من خلال إجراءات حماية البيئة قد نصبح بعض المنشآت، ولو بشكل جزئي، ذات تكلفة عالية ولا تستطيع تنفيذ الشروط والمتطلبات البيئية، ويمكن للتكاليف الإضافية أن تؤدي إلى إغلاق بعض أجزاء المنشأة أو ربما كلها مما يؤدي إلى خسارة المزيد من فرص وأماكن العمل.

ومن جهة ثانية، فإنه يمكن خلق فرص عمل جديدة، أو تتم المحافظة على أماكن عمل قائمة من خلال الاستثمارات البيئية ونفقات حماية البيئة، فالنفقات التي تنفقها الحكومة وقطاع الأعمال والقطاع العائلي على حماية البيئة ستقود إلى تشغيل المزيد من قوة العمل.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل تتعارض سياسة حماية البيئة مع السياسة الاقتصادية ؟ وهل ستؤدي حماية البيئة إلى خسارة أماكن العمل القائمة أم أن حماية البيئة سوف تؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل الجديدة ؟ بالتأكيد لا يمكن معرفة ذلك بدون حساب تأثير كلا الاتجاهين على عدد أماكن العمل بشكل إجمالي وتحديد أي الاتجاهين هو الأقوى تأثيراً.

1- **المدى البعيد:** في حال عدم وجود سياسة لحماية البيئة عموماً فسوف تصبح الحياة غير ممكنة في المناطق الصناعية وفي المناطق المكتظة بالسكان، وسيصبح الماء والهواء سامين وتتضرر أو تنقرض الحيوانات والنباتات ويصبح النشاط الاقتصادي محدوداً ضمن إطار ضيق جداً. وبشكل تدريجي ستدمر مرتكزات الحياة ومرتكزات النشاط الاقتصادي للسكان وينجم عن ذلك فقدان فرص العمل وربما يصبح من النادر وجود فرصة عمل.

2- **المدى القصير:** تؤدي حماية البيئة وخاصة في ظل سياسة بيئية معتمدة على مبدأ المتسبب إلى جعل إنتاج المنتجات الضارة بالبيئة صعباً أو غير ممكن، ويصبح بناء المنشآت المثقلة والملوثة للبيئة مكلفاً جداً أو غير ممكن، ومن جهة أخرى تنشط صناعة حماية البيئة وتنتعش صناعات مثل صناعة معدات وتجهيزات تنقية ومعالجة المياه وتصفية الهواء والمواد العازلة وأجهزة القياس وهذا سوف يكون له تأثير إيجابي على العمالة والتشغيل.

ويمكن أن تكون الآثار الإيجابية وكذلك السلبية لإجراءات حماية البيئة على العمالة والتشغيل آثاراً مباشرة أو غير مباشرة:

1- **الآثار الإيجابية المباشرة:** وتتمثل في المحافظة على أماكن العمل القائمة وفي تشجيع خلق فرص عمل جديدة.

2- **الآثار السلبية المباشرة:** وتنجم عن إغلاق المصانع أو أجزاء منها لأنها تخالف التعليمات والشروط البيئية أو لا تستطيع الالتزام بها، ويتمثل ذلك في خسارة المزيد من أماكن العمل.

3- **الآثار الإيجابية غير المباشرة:** عندما تقوم شركات الإنشاء، على سبيل المثال، ببناء محطات لمعالجة المياه فإنها ستقوم بشراء معدات وتجهيزات ومواد من شركات أخرى وسيكون لذلك تأثير على العمالة والتشغيل في هذه الشركات إضافة إلى ذلك فإن الدخل الذي ستحصل عليه شركات الإنشاء سيوزع قسم منه على العاملين وسوف يتحول إلى طلب على السلع الاستهلاكية وبالتالي سوف يكون له تأثير على العمالة والتشغيل في مجال استهلاك السلع الاستهلاكية.

4- **الآثار السلبية غير المباشرة:** عندما تغلق بعض المنشآت بشكل كلي أو جزئي لأسباب تتعلق بتعليمات وإجراءات حماية البيئة سوف لن تتأثر اليد العاملة في تلك المنشآت فقط وإنما سيكون هناك تأثير أيضاً على العمالة والتشغيل في المنشآت الأخرى الموردة للسلع الاستثمارية أو المواد الأولية إلى هذه المنشآت.

ويتضح من هذا الشكل أن إدارة البيئة في المؤسسة تستخدم نظام إدارة البيئة كأداة للرقابة على تطبيق المتطلبات والالتزامات الخاصة بالحفاظ على البيئة.هذه المتطلبات والالتزامات محددة في توجيهات الإدارة وفي تعليمات العمل والتشغيل وتوصيف العمليات.

أما نظام إدارة البيئة نفسه فيمكن أن ينشأ بطريقة مستقلة أو يبنى على أساس معيار إدارة البيئة ISO-14001 أو على أساس EMAS وأيضا انطلاقا من الإجراءات التفصيلية لكيفية تطبيق إدارة البيئة وإدارة نظام البيئة التي يتضمنها معيار ISO-14004. وقد صمم معيار ISO-14001 (وأيضا EMAS) بطريقة شبيهة لتصميم معيار ISO-9001 الخاص بنظام إدارة الجودة، حيث تعتبر معايير إدارة البيئة ونظامها كامتداد لمعايير إدارة الجودة .ومن هنا يمكن الحديث عن الأنظمة الإدارية المتكاملة[1].

المطلب الثالث : معايير ومواصفات الإدارة البيئية ونظام الإدارة البيئية

إن قرار مؤسسة أو شركة ما أن تصبح مميزة و تتمتع بتطبيق معايير الجودة هي عملية تراكمية و تحتاج إلى جهد متواصل فهو ليس شيئا روتينيا أو قرار يمكن تطبيقه بفترة زمنية قصيرة (و إن تم فإن ما يأتي سريعا يذهب سريعا)، لذا لا بد من الحرص على البناء السليم لقواعد الشركة و أسسها و طبيعة علاقاتها و أن تصب جميع العمليات المختلفة في الشركة لصالح الهدف العام المميز.

وعلى اثر النجاح الذي حققته المواصفات الدولية في مجال نظام إدارة الجودة(ISO9000) إضافة إلى تزايد المطالب من قبل المنظمات الأخرى كمنظمة الأمم المتحدة لإصدار مواصفات متخصصة بمجال البيئة قامت المنظمة بإصدار سلسلة المواصفات (ISO14001)بشكل نهائي عام 1996م متضمنة عدة إصدارات تطوعية دولية تبين المتطلبات العامة لتأسيس نظام إدارة بيئية والهادفة إلى تحسين الأداء البيئي أولا والعقلانية في استخدام الموارد البيئية وما يتناسب مع أهداف المنظمة المطبقة ثانيا.

الفرع الأول : مواصفات إدارة الجودة ISO 9000

1- تعريف الإيزو9000 : تعرف مواصفة الإيزو 9000 بأنها مجموعة المواصفات القياسية العالمية الموحدة والتي تطبق على كافة المؤسسات الإنتاجية و الخدمية، بحيث الحرف (ISO) تمثل اختصار للمنظمة العالمية للتقييس والتي مقرها في جنيف بسويسرا، وهي متخصصة في وضع وتطوير المواصفات القياسية والمعايير والاختبارات والشهادات المتعلقة بها من أجل تشجيع تجارة السلع والخدمات على المستوى العالمي.

إن الرمز المختصر الأكثر شيوعا في الاستخدام هو(ISO) بدلا من (IOS) لأن الاختصار (ISO) مستمد من الكلمة اليونانية التي تعني تعادل .وتستخدم كلمة (إيزوس) كجزء متقدم من الكلمات البريطانية

[1]: د.عثمان حسن عثمان، دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق ، ص 8

المرتبطة بمفهوم المساواة .ولذلك فإن المقصود بكلمة الإيزو هو وجود مواصفات قياسية متجانسة لعملية ما قادرة على إنتاج وحدات متماثلة.

والمقصود بالإيزو 9000 هو أنها مواصفة إدارية تنصب كلها على المنظومة الإدارية للمؤسسات بكافة أنواعها وأحجامها، صناعية كانت أم خدمية، وهي مواصفة في النهاية تبحث

.عن كفاءة أداء المنظومة الإدارية والتطور الذي تحققه[1].

2- مواصفة الإيزو من نسخة 1994 إلى نسخة2000 : عملت المنظمة العالمية للتقييس على تكثيف الجهود لاستدراك النقائص التي ميزت مواصفة الإيزو نسخة 1994 وتقديم حلول عملية للانتقادات المقدمة.نتيجة لذلك ظهرت نسخة2000 بتاريخ 15 ديسمبر 2000 . في حالة وجود مؤسسة تملك شهادة للمطابقة مع مواصفة الإيزو نسخة 1994 ومحاولتها تجديد المطابقة فإن ذلك يطرح التساؤل هل يتم وفق نسخة 1994 أو 2000؟ والإجابة هي أن تجديد المطابقة يكون وفق مواصفات أخرى توفيقية بين مواصفات النسختين، وذلك كحالة خاصة وفي شهادة المطابقة يشار إلى ذلك مع الإشارة الى أن شهادة المطابقة في الأصل تعود إلى نسخة 1994. وعناصر مواصفة الإيزو 9000 نسخة 2000 هي: تقديم.

مقدمة

- ❖ مجال التطبيق
- ❖ مرجع معياري
- ❖ مصطلحات و تعاريف
- ❖ نضام إدارة الجودة بالوثائق
- ❖ مسؤولية المديرية
- ❖ إدارة الموارد
- ❖ إنجاز المنلوج
- ❖ القياس ،التحليل و التحسين

الفرع الثاني : مواصفات إدارة البيئة ISO 14000

1- مفهوم الآيزو14000 : المواصفة ISO 14001 عبارة عن مجموعة من المتطلبات و التي تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية يتماشى و جميع أنماط و أنواع المنظمات و يتكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية الثقافية الاجتماعية الجغرافية...الخ[2].

---

[1]: نظمي نصر الله ،إيزو 9000 بداية الطريق لتطوير المنظومة الإدارية، الدار العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، ص22

[2]: بوغازي فريدة، خنشول إيمان آسيا، تطبيق نظام الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول: اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، 21-22 أكتوبر 2008 ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة، ص 9

ISO	1998-14041	الإدارة البيئية- تقدير دورة الحياة- تعريف الهدف و المجال و تحليل المخزون
ISO	2000-14042	الإدارة البيئية- تقدير دورة الحياة- تقدير تاثير دورة الحياة
ISO	2000-14043	الإدارة البيئية- تقدير دورة الحياة- تفسير دورة الحياة
TR	1999-14048	الإدارة البيئية- تقدير دورة الحياة- توثيق بيانات دورة الحيات
TR	1999-14049	الإدارة البيئية- تقدير دورة الحياة- أمثلة تطبيقISO14040
ISO	1998-14050	الإدارة البيئية- المفردات
TR	1998-1461	معلومات لمساعدة المنظمات لرعاية الغابات باستخدام 14004-ISO14001
ISO	1997-14064	دليل الجوانب البيئية في مقياس المنتوج

المصدر : د. أ. نجم العزاوي، د. عبد الله حكمت النقار، "إدارة البيئة: نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007 ، 126

2- مزايا الحصول على شهادة المطابقة آيزو14001 : تتمثل ميزات الحصول على شهادة الآيزو 14000 في زيادة قدرة الشركة أو المنشأة في تحقيق متطلبات التصدير إلى الخارج وخاصة دول السوق الأوربية المشتركة . أما الفوائد الأخرى التي قد تنتج عن الحصول على شهادات الآيزو 14000 فهي[1]:

- ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.
- تقليل الفاقد والحد من التلوث.
- التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية.
- التحسين المستمر.
- الفائدة الملحقة بمنتجات الشركة وخدماتها.
- تحسين قنوات الاتصال بين الشركة والجهات الحكومية المتخصصة.
- تحسين صورة الشركة وأداءها البيئي مما يزيد من سمعتها الحسنة.
- اكتساب تقدير واعتراف الجهات العالمية مما يفتح أسواق التصدير.
- تحسين الأوضاع البيئية للموظفين للعمل في بيئة نظيفة وآمنة وخالية من الملوثات.

---

[1]: د. رحيم حسين، أ. مناصرية رشيد، مرجع سابق، ص 8

*: ISO : International standard Organization مواصفات دولية

**: W.D : Working Draft مسودة عمل

***: T.R: Technical Report تقرير لجنة

- ❖ رفع وزيادة الوعي بالبيئة لدى كل العاملين بالشركة.
- ❖ زيادة الأرباح الناتجة عن الفوائد السابقة.
- ❖ تحسين الوضع البيئي في الدولة وفي العالم ككل.

نظم إدارة البيئة والاستفادة منها : لقد بين المسح الذي أجرته إحدى الهيئات الدولية المتخصصة في مجال البيئة لمجموعة من الشركات التي طبقت نظام الآيز 14000 ، أن كافة هذه الشركات قد استفادت بشكل فعلي من تطبيق نظام إدارة الجودة .تاليا بعض القراءات من هذه الدراسة :

- ❖ 65% من الشركات حسنت سمعتها.
- ❖ 61% استفادة ماديا وبشكل مباشر.
- ❖ 40% حسنت علاقاتها مع الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة.
- ❖ 28% حصلت على ميزة إيجابية مقابل المنافسين.
- ❖ 23% ساهمت الشهادة في الإبقاء على الشركة من الانهيار.
- ❖ 12% حسنت ظروف العمل لديهم.

قد تكون بعض الشركات معتادة على التعامل مع القضايا البيئة بشكل فردي مثل تطبيق ضبط الانبعاثات والتلوث الضوضائي .ومع ذلك فإن الفوائد التي قد تتحقق من تطبيق شامل لنظام إدارة بيئي تفوق بكثير الفوائد المحدودة التي تجنيها الشركات من تنفيذ بعض التطبيقات البيئية منعزلة[1].

و بالتالي فإن حصول المؤسسة على شهادة المطابقة وفق المواصفات العالمية لإدارة البيئة 14000 والتزامها بالتطبيق المستمر لهذه المواصفات من شأنه تحسين علاقة المؤسسة بالبيئة من حيث الآثار الناتجة عن ممارسة النشاط الاقتصادي.

3- عيوب تنفيذ نظام الإدارة البيئية (ISO 1400) [2]:

- ❖ إن كلفة نظام الإدارة البيئية متغيرة، وغالباً ما تكون مقرونة بحجم وتعقد العملية، فقد سجلت التكاليف ما بين 15000s - 150000s للموقع، وتبوب هذه التكاليف وفقاً للفقرات الآتية:
  - ⮚ كلفة إعداد نظام الإدارة البيئية وإدارته.
  - ⮚ التكاليف الاستشارية.
  - ⮚ كلفة تسجيل الطرف الثالث (الشركة مانحة الشهادة).
- ❖ هناك بعض المجالات المبهمة في ISO 14000 منها تحديد وتحليل الجوانب البيئية للشركة ووضع الأولويات والأهداف والغايات البيئية.

---

[1]: خالد أبو عصبة، نظم إدارة البيئة وسلسلة الآيزو 14001 والاستفادة منها
http://www.moeforum.net/vb1/uploaded/4063_1184569020.doc

[2] : د.أ. محمد عبد الوهاب العزاوي، "أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO 14000, ISO 9000 "، مرجع سابق ، ص ص 197-198

- ❖ إن الاستثمار في تطبيق نظام الإدارة لا يضمن (على نحو مخالف الاستثمار في التكنولوجيا) إجراء تحسين في الجودة البيئية، على الرغم من كونه يلزم المنظمات على تطبيق EMS، ولكن لا يوجد دليل على انه سيولد تحسينات يمكن قياسها.
- ❖ تخلق المواصفة حواجز تجارية تتمثل في غياب البني التحتية وشحت الموارد وضعف أداء المجهز.
- ❖ تعيد المواصفة ISO 14000 مبادئ الإدارة التقليدية لهنري فايول الذي يعيد التركيب الهرمي في تنفيذ النظام والذي يبدأ من القمة إلى القاعدة.
- ❖ الطبيعة التجارية للمقياس، حيث يستعين بالمستشارين للحصول على الشهادة عن طريق مكاتب معترف بها دولياً تمتلك حق منح الشهادة.
- ❖ تعد المواصفة ISO 14000 نظام توثيق، والتوثيق يفرض على المقياس الروتين المحتمل الموافق لعملية التطبيق.

الجدول رقم (05) مزايا وعيوب تطبيق نظام الإدارة البيئية ISO 14000

ت	الفقرة	المزايا	العيوب
1	الكلفة	تقليل التكاليف الخاصة بالفحوصات والتدقيقات الناجمة عن تعدد أنظمة الإدارة داخل الشركة بالاستفادة من أوجه التشابه بينها.	زيادة التكاليف الناجمة عن تكاليف المستشارين وتكاليف التسجيل والحصول على الشهادة.
2	التوثيق	يحقق التوثيق منفعة للمنظمات في إعادة الهيكلة، وذلك لكون التوثيق يضع خطوات محددة توضح سير العمل والإجراءات المنطقية التي بها تنفذ الأعمال.	يؤدي التوثيق إلى العمل بشكل بيروقراطي.
3	معايير أداء	يحقق مرونة عالية في التطبيق في مختلف أنواع وأحجام المنظمات وفي دول متباينة.	ينتج عن ذلك مجالات مبهمة مثل تحليل التفاعلات البيئية والأهداف والغايات وتنفيذ ووضع الأولويات.

المصدر: د.أ. محمد عبد الوهاب العزاوي، "أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO 14000, ISO 9000 "، مرجع سابق ، ص 200

بناء على ما تقدم يمكن حصر مزايا وعيوب تطبيق نظام الإدارة البيئية في ثلاثة محاور رئيسية هي الكلفة والتوثيق ومعايير الأداء غير المحددة وكما يبينها الجدول (05)، ومن خلاله يتضح أن كل محور من المحاور يمتلك وجهين الأول المنافع من جراء تطبيق متطلبات هذا النظام، والثاني يعكس عيوب تطبيقه.

الفرع الثالث : عناصر التكامل بين المواصفتين ISO 14000& ISO 9000

استجابة للاهتمام المشترك بالجودة والبيئة أصدرت المنظمة الدولية للتقييس المواصفتين الدوليتين ISO 14000& ISO 9000 وشكلت بعد ذلك اللجنة SIG وأوكلت إليها مسؤولية تحقيق التناسق والتكامل بين أنشطة اللجنتين TC207&TC176 لتسهيل جهود المنظمات الراغبة في تبني أنظمة إدارية متكاملة تغطي كافة الأنشطة وتخضع لعمليتي مراجعة وتدقيق واحدة، مما من شانه تخفيض الجهد والوقت والكلف، لذا فقد كانت الحاجة لخلق نوع من التكامل والتنسيق بين نظم الإدارة لا سيما المواصفتان الدوليتان ISO 14000 &ISO 9000 .[1]ISO

1- أوجه التشابه بين المواصفتين: ظهرت المراجعة النظرية للمواصفتين الدوليتين ISO 14000 &ISO 9000 وجود العديد من عناصر التكامل والشبه بين متطلبات هاتين المواصفتين وهو ما أكدته العديد من الدراسات التطبيقية لا سيما الدراسة التي أجرتها مؤسسة NSF* الدولية، ويمكن أن نحدد أهم تلك المتطلبات بالآتي:

- ❖ التزام الإدارة العليا.
- ❖ السياسة الواضحة والأهداف المبرمجة.
- ❖ الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات.
- ❖ التشريعات القانونية والتنظيمية.
- ❖ تعيين ممثل للإدارة.
- ❖ الاتصال الداخلي والخارجي.
- ❖ التوثيق وضبطه.
- ❖ السجلات وضبطها.
- ❖ توفير الموارد اللازمة للنظامين.
- ❖ التدريب، والتوعية، والجدارة.
- ❖ الرقابة والقياس.
- ❖ ضبط معدات القياس والرقابة.
- ❖ إرضاء الزبائن وذوي العلاقة.
- ❖ التدقيق الداخلي.
- ❖ مراجعة الإدارة العليا بهدف التحسين المستمر.

---

[1] : د.أ. محمد عبد الوهاب العزاوي، "أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO 14000, ISO 9000 "، مرجع سابق ، ص ص 222- 228

*: المؤسسة القومية للعلوم " NSF " National Science Foundation

❖ الإجراءات التصحيحية والوقاية.

ويتبين مما تقدم بان المواصفتين رغم اختلاف توجهاتهم إلا أنهما يشتركان في العديد من المتطلبات المتشابهة.

2- أوجه الاختلاف بين المواصفتين: على الرغم من وجود العديد من أوجه الشبه بين المواصفتين ومتطلباتهما، إلا أن هناك بعض الفروقات المهمة في آليات تناول تلك المتطلبات كالآتي:

❖ **التدقيق:** التدقيق الداخلي في نظام الإدارة البيئية وفقا للمواصفة الدولية ISO 14001 أكثر شمولا منه في المواصفات الدولية ISO9001 لأنه أكثر حساسية من الناحية القانونية .

❖ **السياسة:** تناقش سياسة الجودة بصورة رئيسة داخليا، في حين أن السياسة البيئية تكون أكثر توجها نحو الناس خارج المنظمة مما يستوجب استخدام لغة غير تقنية، فيما يرى البعض بان سياسة الجودة ما هي إلا بيان نية أما سياسة البيئة فهي بيان تعهد والتزام.

❖ **تحديد الجوانب البيئية :** تعد متطلب رئيس في المواصفة الدولية ISO 14000 التي تستلزم إجراء خطوات تخطيطية عديدة، وهو ما لا تتناوله المواصفات الدولية ISO 9001 .

❖ **الزبون وذوو المصالح :** تركز المواصفة الدولية ISO 9001 على الزبون بشكل أساس على الرغم من أخذها لحاجات ذوي المصالح بالاعتبار، أما في المواصفة الدولية ISO 14001 فان التركيز يكون على مختلف ذوي مصالح الزبائن، جمعيات حماية البيئة، السلطات المحلية،..الخ الذين يهتمون عادة بالتأثيرات البيئية رغم تضارب مصالحهم.

❖ **التشريعات القانونية والتنظيمية:** تركز المواصفات الدولية ISO 14000 بصورة اكبر على تلك التشريعات، لان الشركات التي تخفق في تحقيق مستويات الجودة المخططة لا تخضع عادة إلى القوانين الجزائية والمدنية بينما يقاضى أولئك الذين ينتهكون القوانين والتشريعات البيئية.

❖ **كلف الأسس الهيكلية:** تطلب المواصفة الدولية ISO 14000 من المنظمات أن تأخذ بنظر الاعتبار الكلف عند رسمها للأسبقيات الحلول البديلة لمعالجة مشاكلها البيئية، في حين لا تتناول المواصفات الدولية ISO 9001 هذا الأمر.

الفرع الرابع . خطوات تطبيق نظام الإدارة البيئية وفق المواصفات البيئية ISO 14000

يتألف نظام الإدارة البيئية EMS بحسب اللجنة 207 التابعة لمنظمة المقاييس العالمية من خمس مكونات رئيسة تمثل حلقة التحسين المستمر التي يرتكز عليها أنموذج هذا النظام و هي:

- السياسة البيئية Environmental policy
- التخطيط Planning
- التنفيذ والتشغيل Implementation & Operation

- إجراءات الفحص والتصحيح Checking & Corrective Action
- مراجعة الإدارة Management review

وتمثل هذه المكونات الخمس متطلبات نظام الإدارة البيئية التي يمكن أن تطبق على مختلف أنواع وأحجام المنشآت التي ترغب في إقامة وإدامة نظام إدارتها البيئية ، وذلك عن طريق المراجعة المستمرة والدورية لأجل تحديد مجالات التحسين الممكنة بقصد التوصل إلى تحسين مستمر في الأداء البيئي. ويمكن أن نستعرض هذه المتطلبات على النحو الآتي :

1- السياسة البيئية: وهي بيان بنوايا المنشأة ومبادئها المتعلقة بأدائها البيئي الشامل والذي يوفر إطارا للعمل ووضع أهدافها وغاياتها البيئية .و ينبغي أن تُحدد الإدارة العليا هذه السياسة لتؤكد الآتي:

- ❖ مدى ملائمة هذه السياسة لطبيعة وحجم المؤثرات البيئية الناشئة عن الأنشطة والسلع والخدمات الخاصة بالمنشأة.
- ❖ مدى الالتزام بالتحسين المستمر والوقاية من التلوث.
- ❖ مدى الالتزام بالتوافق مع القوانين والضوابط والتشريعات المتعلقة بعمليات المنشأة.
- ❖ توفير إطار لوضع ومراجعة الأهداف والغايات البيئية.
- ❖ التأكد من عمليات التوثيق والتنفيذ والمحافظة على السياسة البيئية وإيصالها إلى جميع العاملين.
- ❖ التأكد من إعلان السياسة للجمهور.

2- التخطيط : تبدأ مرحلة التخطيط بتحديد الجوانب البيئية وحصر أكثرها أهمية ويُجرى بعدها تحديد المتطلبات القانونية التي تتوافق معها المنشأة ومن ثم تطوير الغايات أو الأهداف البيئية للمؤثرات، وإعداد برنامج عمل لإنجازها وفق المطلوب وبما يتناسب والمعلومات المستخدمة[1].

❖ **الجوانب البيئية Environmental Aspect:** يرتبط الجانب البيئي والتأثير البيئي بعلاقة السبب والأثر (Cause & Effect) ،حيث يكون الجانب البيئي جزء من نشاطات المنشأة ومنتجاتها أو خدماتها التي ممكن أن تتفاعل مع البيئة والذي يمثل مصدراً للتأثير البيئي (Environmental Impact) عن طريق إجراء تغيير في البيئة سواء كان معاكساً أو مفيداً كلياً أم جزئياً.

❖ **المتطلبات القانونية وغيرها Legal &Others Requirements:** ينبغي للمنشأة أن تقوم بتثبيت والمحافظة على الإجراء اللازم لتحديد المتطلبات القانونية وغيرها التي يمكن أن تطبقها على الجوانب البيئية لأنشطتها وخدماتها، ولقد أشارت المواصفة ISO14001 ضمن ملحقها على أن المتطلبات الأخرى يمكن أن تتضمن رموز وتطبيقات صناعية، والاتفاقيات مع السلطات العامة والإرشادات غير النظامية.

---

[1]: د.أ. محمد عبد الوهاب العزاوي، "أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO 14000, ISO 9000 "، مرجع سابق، ص ص 200-203

❖ **الغايات والأهداف:** Objectives & Targets: أشارت المواصفة إلى الغايات بكونها الهدف البيئي الشامل الناشئ عن السياسة البيئية، الذي تعد المنشأة نفسها لتحقيقه والقابل للقياس حيثما أمكن تنفيذه. أما الهدف البيئي فيتمثل في متطلبات أداء مفصل قابل للقياس حيثما أمكن تنفيذها وتطبيقها في المنشأة أو أجزاء منها يشتق من الغاية البيئية، وتحتاج الأهداف البيئية إلى أن يتم تحديدها وتلبيتها لغض تحقيق تلك الغايات.

❖ **برامج الإدارة البيئية:** Environmental Management Program: تمثل برامج الإدارة البيئية الخطوة الأخيرة من خطوات التخطيط، وتقوم المنشأة بتثبيت والمحافظة على برنامج لتحقيق أهدافها عن طريق تحديد مسؤولية تحقيق الأهداف والغايات البيئية لكل مستوى وظيفي ، وتُثبت سبل وإطار زمني لتحقيق هذه الغايات والأهداف.

3- التنفيذ والتشغيل: يستدعي التنفيذ الناجح لنظام الإدارة البيئية التزاماً من قبل العاملين في المنشأة. وبذلك لم يعد اقتصار المسؤوليات البيئية على الأقسام البيئية بل أضحت ضمن أعمال المنشأة ككل. لذلك جاءت مرحلة التنفيذ بسبع خطوات رئيسة هي :

❖ **الهيكل والمسؤولية:** Structure & Responsibility: تحديد الأدوار والمسؤوليات والواجبات وتوثيقها ونشرها في الشركة لأجل بناء إدارة بيئية فعالة.

- توفير الموارد الضرورية لتنفيذ ورقابة نظام الإدارة البيئية .
- تعيين ممثل أو ممثلين عن الإدارة يمتلك إلى جانب مسؤولياته مسؤوليات أخرى محددة وسلطة لما يأتي:
  - ضمان وضع متطلبات نظام الإدارة البيئية وتنفيذها والحفاظ على استمرارها بما يتلاءم والمواصفة.
  - رفع التقارير للإدارة العليا بشأن أداء نظام الإدارة البيئية من أجل مراجعتها أساساً لتحسين هذا النظام.

❖ **التدريب وزيادة الوعي البيئي:** ينبغي للمنشأة أن تعمل على:

- تحديد الاحتياجات التدريبية.
- وضع برامج خاصة للأعمال ذات التأثيرات البيئية الخطيرة ضمن برنامجها التدريبي.
- وضع الإجراءات اللازمة لزيادة الوعي لدى العاملين بـ :
  - أهمية تطبيق السياسة البيئية وبقية متطلبات نظام الإدارة البيئية.
  - المؤثرات البيئية الخطيرة المحتملة لأعمالهم والفائدة المتوقعة في تحسين الأداء البيئي.
  - مسؤوليات العاملين ودورهم في تنفيذ السياسة البيئية ونظام الإدارة البيئية .
  - تخصيص الأفراد ذوي المستوى التعليمي المناسب والخبرة المناسبة.
  - رفع المهارات الخاصة بالأفراد الذي ينتج عن أعمالهم تأثيرات بيئية خطيرة.

❖ **الاتصالات Communication:** ينبغي أن تضع المنشأة الإجراءات التي توضح الاتصالات الداخلية بين جميع المستويات الإدارية الأفقية بشؤون البيئة. وأن تُحول اهتمامها نحو توفير وسيلة لعمليات الاتصالات الخارجية وبالأخص فيما يتعلق بالمؤثرات البيئية الخطيرة.

❖ **توثيق نظام الإدارة البيئية E M S Documentation:** يتوجب على المنشأة تثبيت والمحافظة على معلومات مكتوبة ومحفوظة بشكل ورقي أو إلكتروني وذلك من أجل وصف العناصر الرئيسية لنظام الإدارة وعلاقتها مع بعضها. وجعل إمكانية الحصول عليها من قبل الجهات المستفيدة تتم بشكل مباشر.

❖ **ضبط الوثائق Documentation Control :** على الشركة أن تضع إجراءات ضبط جميع الوثائق الخاصة بنظام الإدارة البيئية للتأكد من:

- تواجدها في الأماكن المحددة لها .
- مراجعتها بشكل دوري وتنقيحها عند الضرورة والإقرار بكفاءتها من قبل أفراد مخولين.
- إمكانية الحصول على إصدارات من الوثائق في المواقع التي تظهر حاجة لها.
- إبعاد الوثائق الملغاة عن الاستخدام والمحفوظة لأغراض قانونية ومعلوماتية .
- حفظ الوثائق بأسلوب نظامي وقانوني وبتواريخ محددة.
- تثبيت الإجراءات والمسؤوليات والمحافظة عليها من أجل التدوين والتعديل بغية ضمان تنفيذ نظام الإدارة الفعال.

❖ **ضبط العمليات Operation Control :** يُعد ضبط العمليات من المتطلبات الأساسية لتنفيذ نظام الإدارة البيئية، وفيها ينبغي للمنشأة أن تقوم بتحدد العمليات والأنشطة التي ينجم عنها جوانب بيئية خطيرة التي تنسجم مع سياستها وأهدافها وغاياتها. والتخطيط لهذه العمليات للتأكد من انجازها وفق ظروف محددة.

❖ **الاستعداد والاستجابة للطوارئ Emergency Preparedness & Response :** يحيط أعمال المنشآت عدم تأكد عالي، لذلك يتوجب عليها أن تصدر وتحتفظ بإجراءات لحوادث المرور المحتملة، وكيفية الاستعداد لها أو التخفيف منها. وأن تقوم بمراجعة وتعديل استعدادات المنشأة واستجابتها للطوارئ، و اختبار هذه الإجراءات دورياً للتأكد من إمكانية تطبيقها.

4 – إجراءات الفحص والتصحيح : الفحص والتصحيح من الأنشطة الأساسية لنظام الإدارة البيئية، الذي يضمن توافق أداء المنشأة مع البرنامج الموضوع.يتضمن هذا المتطلب أربعة أنشطة رئيسة :

❖ **المتابعة والقياس:** و تعد من المفاتيح الأساسية في عملية تقويم الأداء البيئية، وتتطلب المواصفة إجراءات موثقة لعملية الفحص الدوري.

❖ **البحث عن حالات عدم التوافق** وإزالة أسبابها وتنفيذ الإجراءات التصحيحية والوقائية اللازمة وتوثيق هذه الإجراءات.

- **المحافظة على السجلات البيئية** الخاصة بالأداء البيئي.
- **المراجعة البيئية** : تُعرف المراجعة البيئية بأنها أداة إدارية تتضمن تقييماً موضوعياً ،دورياً ، موثقاً للإدارة البيئية في منشأة ما وهيئتها التنظيمية ومعداتها وذلك بهدف حماية البيئة من خلال[1]:
  - تسهيل تحكم الإدارة بالممارسات البيئية.
  - التأكد من التقيد بسياسات المنشأة والتي تتضمن مراعاة المتطلبات التنظيمية.
  - التقيد بالأنظمة والقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات المختصة في حماية البيئة.

5 – مراجعة الإدارة : تعد مراجعة الإدارة المتطلب الأخير من المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة البيئة وحدد المواصفة المراجعة بالآتي:

- القيام بعملية المراجعة بصفة دورية ولفترات زمنية لتضمن استمرار ملائمة هذه النظام.
- جمع المعلومات الضرورية لعملية التقويم.
- توثيق عمليات المراجعة.
- بيان مدى الحاجة لتغيير السياسات والأهداف البيئية.

وتشمل المراجعة على :

- نتائج وعمليات التدقيق.
- تحقق الأهداف والغايات.
- مرونة النظام بما يتناسب والظروف المتغيرة.
- آراء المهتمين بالشؤون البيئية[2].

هذا وقد تضمنت سلسلة المواصفات أيضا مقاييس تقدم العديد من الأدوات الممكن استخدامها لتنفيذ نظام الإدارة البيئية منها :

- أسلوب تقدير دورة حياة المنتج يمكن استخدامه أثناء تحليل الجوانب البيئية الخاصة بمنتجات أو خدمات أو أنشطة المنشأة.

---

[1]: غالب،عوض صالح،إسماعيل محمود،"دور مدقق الحسابات في حماية البيئة -دراسة ميدانية-" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،دمشق،العدد 2 .1999،ص 292

[2]: د.أ محمد عبد الوهاب العزاوي، "أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO 14000, ISO 9000 "، مرجع سابق، ص211

- أسلوب الملصقات والإعلان والإفصاح البيئي والتي تقدم توجيه لتوفير المعلومات عن الجوانب البيئية للمنتجات والخدمات من خلال الملصقات والبيانات المفصح عنها.
- التوجيهات الخاصة بعمليات رقابة وقياس الأداء البيئي (Environmental Performance Evaluation:EPE) الخاص بأنشطة المنشأة ومنتجاتها وخدماتها من أجل تحسين الأداء البيئي باستمرار.
- التوجيهات التي تساعد في تنفيذ المنشأة للتدقيق البيئي (Environmental Auditing Standards:EAS)

المطلب الرابع : تقييم الأثر البيئي وعلاقته بنظام الإدارة البيئية

يؤثر إنشاء المشروعات الجديدة على البيئة المحيطة وعلى البيئة الداخلية .ولقد أدى ذلك إلى إصدار تشريعات بيئية في الدول المختلفة تلزم المستثمرين بضرورة إعداد ما يسمى" بدراسة تقييم الأثر البيئي " Environmental Impact Assessment وذلك لتحديد الآثار البيئية والاقتصادية، والاجتماعية والمالية لتنفيذ مشروع استثماري معين.

وتهدف دراسات تقييم الأثر البيئي إلى تحقيق التوازن بين البيئة Environment والتنمية Development والتجارة Trade، وصار الإنفاق على البيئة جزءا لا يتجزأ من الإنفاق على الإنتاج، وعلى الأنشطة الخدمية الإنتاجية، كما أن الإنفاق على البيئة يعكس نتائج إيجابية عن تشغيل المشروع الجديد.

الفرع الأول : مفهوم تقييم الأثر البيئي

1- تعريف تقييم الأثر البيئي: يقصد بتقييم الأثر البيئي Environmental Impact Assessment تحديد الآثار الموجبة والآثار السالبة للمشروع الجديد أو المزمع إنشائه، أي تحديد الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية لذلك المشروع[1].

يعرف **تقويم الأثر البيئي** بأنه: "الفحص المنظم للآثار غير المتعمدة التي قد تنجم عن المشاريع الإنمائية، وذلك بهدف تقليص أو تخفيف حدة الآثار السلبية وتعزيز الآثار الايجابية من خلال دراسة وتحليل الجدوى البيئية للمشروع، وذلك للتأكد من أنه يساهم في تحقيق استدامة تنموية وأنه يتمتع بقابلية للتنفيذ من الناحية البيئية"[2].

---

[1]: أ.د. أحمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي، مرجع سابق، ص 49

[2]: أحمد كامل حجازي، تقييم الأثر البيئي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة: البعد البيئي، الدار العربية للعلوم، لبنان، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، 2006، ص 408

ويعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير تقييم الآثار البيئية بأنه: فحص العمليات ذات الأثر المهم على البيئة، ويشمل (وصف المشروع،بيانات الأساس، الآثار البيئية، تحليل البدائل، خطة التخفيف من الآثار البيئية، ومتطلبات الإدارة والتدريب البيئي)، وتقييم الآثار البيئية له علاقة كذلك بالمدى الطبيعي والاجتماعي للمشروع من خلال علاقته بالتنمية المستدامة أيضا ،حيث يشكل تقييم الآثار البيئية جزءا من دراسة الجدوى الشاملة[1].

2- أهمية عملية تقييم الآثار البيئية : مما سبق يمكن القول أن أهمية عملية التقييم البيئي للمشاريع، تتمثل في:

- إمكانية التعرف المبكر على المشاكل التي يمكن أن تحدثها المشاريع على البيئة وذلك في المراحل الأولى من دورة حياة المشروع.
- إدخال المشاكل البيئية المتوقعة من المشاريع في سيرورة اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع على البيئة المحيطة به.
- يمكن من وضع خطة أو خطط ملائمة لمنع، حلص، أو التخفيف من حده الآثار السلبية على البيئة الطبيعية والإنسان مع تعظيم الآثار الايجابية.
- إن المردود المتوقع من تقييم الأثر البيئي يعتمد على تبني سياسات متوازنة ومتوازية مع الخطط الإنمائية لاستخدامات عناصر الإنتاج كما يلي:
  - تحديد استخدامات الأرض، والتي يحدد على أساسها التوزيع المكاني للأنشطة الإنمائية المختلفة.
  - تحديد طاقة العمل المتوقعة ونوعيات الاستخدام.
  - تحديد النواتج والتكاليف المتوقعة من المشاريع سواء أكانت مفيدة للبيئة (أرباح، مناصب شغل، تعليم، صحة،...الخ) أو غير مفيدة (فضلات سائلة، بخارية أو صلبة)، المعايير البيئية المتبعة، اقتصاديات إعادة التدوير...[2].
- تنبع أهمية دراسات تقييم الآثار البيئية من اشتراك العديد من المختصين والخبراء فيها، مما يثري عملية تقييم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لإنشاء المشاريع، ومدى تأثرها ايجابيا أو سلبيا[3].

كما توجد أهداف أخرى مثل[4]:

- تحقيق التوازن من بين البيئة والتنمية.
- تخفيض تكلفة العلاج الطبي والرعاية الصحية.

---

[1]: البنك الدولي، المرجع الأساسي للتقييم البيئي، واشنطن، المجلد الأول، الدراسة رقم 139،1995 ،ص14

[2]: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسة الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعاتBOT، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2000، ص 126

[3]: سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة للمستشفيات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص 256

[4]: أ.د. أحمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي، مرجع سابق، ص 50

- رفع كفاءة الموارد البشرية.
- الحفاظ على عناصر التنوع البيولوجي(النباتات /الطيور /الحيوانات... /).
- حث الشركات على الالتزام بمعايير البيئة المحلية والدولية.
- تحسين بيئة العمل.
- تخفيض كميات الإهدار في المواد والخامات والطاقة.
- تشجيع المصانع على إعادة تدوير المخلفات الصلبة.
- زيادة الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.

3- الهدف من تقييم الأثر البيئي: يتمثل الهدف من عملية تقييم الأثر البيئي في:

- التحديد الدقيق للأخطار المحتملة مستقبلا، والتي يمكن أن تكون لها أبعاد بيئية، اقتصادية واجتماعية.
- يكمن تقييم الأثر البيئي في حماية البيئة والموارد الطبيعة والمحافظة عليها من سلبيات عملية التنمية.
- يؤكد تقييم الأثر البيئي على أهمية التنمية المستدامة بما تتضمنه من تلبية لاحتياجات الحاضر دون التأثير السلبي في قدرة الأجيال القادمة على الحصول على نفس الفرص المعيشية.
- يعتبر تقييم الأثر البيئي إحدى الأدوات المهمة في الإدارة البيئية المتكاملة، والتي يجب القيام بها في المنشآت والمشاريع التي هي قيد الإنشاء أو قيد التوسع أو تلك التي تخضع لتجديدات.

يعتبر تقييم الأثر البيئي وسيلة هامة للمفاضلة بين البدائل المختلفة من المشاريع، الأنشطة والسياسات، ومن خلال هذا التقويم يتم تحليل أهداف المشاريع وإمكانية تحقيقها عن طريق تحديد البدائل الأكثر فعالية والأقل ضررا بالبيئة، وتهدف الدراسة إلى تحليل ومقارنة مواقع بديلة، تقنيات أنظف، مدخلات أبسط، ووسائل للتخفيف، علاج أو الحد من المشاكل البيئية، إضافة إلى البرامج الملائمة للرصد والإدارة البيئية، وذلك مع حساب التكلفة والعائد الاقتصادي والبيئي للبدائل المختلفة حتى يتم اختيار أفضلها[1].

4- تصنيف المشاريع تبعا لدرجة تأثيراتها البيئية: نظرا لأن المشاريع تختلف من حيث طبيعتها، خصائصها، أهدافها، هياكلها...الخ، فإن حجم الآثار المتوقعة منها سيكون بالتأكيد مختلفا، لذلك كان من المهم التعرض لأصناف المشاريع تبعا لدرجات تأثيرها البيئية، ويعتبر في هذا الصدد التصنيف الذي قدمه البنك الدولي من أهم التصنيفات المعتمدة للمشاريع حسب درجات تأثيرها البيئية، وهو الواضح بالجدول أدناه:

[1]: أحمد كامل حجازي، تقييم الأثر البيئي، مرجع سابق، 2006، ص 408

الجدول رقم (06): تصنيف البنك الدولي للمشاريع الإنمائية تبعا لدرجات تأثيرها البيئية

الفئة	درجة التأثير البيئي	أمثلة عن المشاريع حسب كل فئة
أ	المشاريع ذات التأثير المباشر على البيئة	السدود-تعديل مسار الأنهار-محطات الطاقة النووية- الموانئ الضخمة-الخطوط الدولية لنقل الطاقة-مصانع الاسمنت الكبيرة-الصناعات الكيماوية- المطارات الدولية- الطرق الدولية السريعة
ب	المشاريع ذات التأثير على البيئة والمجتمع	إنشاء محطات الطاقة التقليدية-محطات معالجة الصرف الصحي الكبيرة- مد الطرق المحورية- إقامة التجمعات الجديدة والمدن الصناعية- التنمية السياحية والصناعية- مشاريع الخدمات في مجال المياه- الكهرباء- الصرف الصحي.
ج	مشاريع الدولة المؤثرة على المجتمع ثم على البيئة	التعليم- تنظيم الأسرة.
د	المشاريع محدودة الأثر البيئي	مصايد الأسماك- تشجير الأحزمة الخضراء حول المدن، المحميات الطبيعية.

المصدر: أحمد كامل حجازي، مرجع سابق، 2006، ص 410

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن القيام بدراسات تقييم الأثر البيئي تعتبر شرطا أساسيا للتعامل مع الهيئات الدولية للحصول على المنح والقروض لتمويل المشاريع التنموية[1]، كما أن دراسة تقييم الآثار البيئية ستختلف في فحواها وطريقتها حسب طبيعة تصنيفها ضمن القوائم الأربعة أعلاه*.

---

[1]: أحمد كامل حجازي، تقييم الأثر البيئي، مرجع سابق، ص 410

*: يقسم **قانون البيئة المصري رقم 4 لعام 1994** والمذكرات التنفيذية له أنواع المشاريع إلى:

- **مشروعات القائمة (أ)**: أو ما يصطلح عليه بالقائمة البيضاء للمشاريع، ويشمل هذا التصنيف المنشآت/المشروعات ذات الآثار البيئية الضئيلة، وتضم هذه القائمة المنشآت التي قد تتم الموافقة عليها دون إجراء دراسات تفصيلية.
- **مشروعات القائمة (ب)**: أو ما يصطلح عليه بالقائمة الرمادية للمشاريع، وتشمل هذه القائمة المنشآت التي سوف تخضع للفحص بالنسبة للآثار البيئية الهامة. ويتم تحديد هذه المنشآت بناء على الأنشطة وكمية الإنتاج وحجم المشروع، وفي الحالات التي لم يضع التصنيف حدوداً لها، تؤخذ كافة الأحجام.

الفرع الثاني : هيكل دراسة تقويم الأثر البيئي للمشاريع

تتكون دراسة تقويم الأثر البيئي من العناصر الموالية[1]:

1- تحديد المشروع المقترح انجازه : يتم تقديم وصف شامل للمشروع المزمع إنشاؤه، طبيعته، أهدافه، وذلك من خلال تحديد:

- ❖ موقع المشروع المختار والمواقع البديلة.
- ❖ النقل.
- ❖ التخطيط العام.
- ❖ وصف العمليات وتسلسلها.
- ❖ التكنولوجيا المستخدمة.
- ❖ المواد الخام والمواد المساعدة.
- ❖ تخزين المواد الخام والمنتج النهائي.
- ❖ مصادر الطاقة المستخدمة.
- ❖ أنشطة ومراحل الإعداد، الإنشاء، التشغيل والصيانة.
- ❖ العمالة، التجهيزات والخدمات.
- ❖ عدد ساعات العمل والطاقة الإنتاجية.
- ❖ المخلفات الصناعية السائلة والصلبة والصرف الصحي ومستويات التلوث المتوقعة.
- ❖ الانبعاثات الغازية والضوضاء.
- ❖ الاستثمارات المطلوبة خارج الموقع.
- ❖ العمر الافتراضي لمكونات المشروع.
- ❖ برنامج لإعادة الإصلاح.
- ❖ وضع الاستقرار العام للمشروع.

- **مشروعات القائمة (ج):** أو ما يصطلح عليه بالقائمة السوداء للمشاريع، وتتضمن هذه القائمة المنشآت التي سيتطلب لها إجراء تقييم كامل للآثار البيئية. ويتم تحديد هذه المنشآت تبعا لأنشطتها وكمية إنتاجها وحجم المشروع. وفي الحالات التي لم يضع التصنيف حدود لها، تؤخذ كافة الأحجام.

[1]: أحمد كامل حجازي، تقييم الأثر البيئي، نفس المرجع، ص 416

2- البيئة المحيطة: وتتضمن تقريرا عن البيئة المحيطة بالمشروع، وضعها الـراهن، وتوقعاتهـا المسـتقبلية، ويتضمن ذلك معلومات عن[1]:

البيئة الطبيعية	البيئة الحيوية	البيئة الاجتماعية والثقافية
- الجيولوجيـــــا والتربـــة. - الطبوغرافيـــــا والتربـــة. - المناخ والطقـس. - نوعية الهواء. - مصادر التلـوث. - مصادر المياه.	- المجموعات النباتيـة. - المجموعات الحيوانية. - الكائنات النادرة أو ذات الأهمية الاقتصـادية والتـي قـد تتـأثر بالمشروع أو توجـد فـي بيئـات طبيعية وحساسة.	- وصف المجتمعات القريبـة مـن الموقـع. - وصف العمالة وتوزيع الـدخول. - السلع والخـدمات. - الصحة العامة. - الخصائص الثقافيـة. - المواقع ذات الأهميـة التاريخيـة والأثرية. - السكان المحليين.

3- الاعتبارات القانونية والإدارية: ويتم ذلك من خلال:

- ❖ وصف وتحديد القوانين والتشريعات المنظمة والمعمول بها.
- ❖ تحديد ووصف المعايير التي تنظم نوعية البيئة، الصحة، التنوع البيولوجي والتحكم في استخدام الأرض على المستوى الوطني، الإقليمي أو الدولي.
- ❖ مدى توافق المشروع مع خطط التنمية والإدارة الوطنية والإقليمية.
- ❖ اعتبار وإدراج الطرق البديلة للتنفيذ.

4- الآثار المتوقعة للمشروع : تحديد الأثار المتوقعة والتي يمكن أن يحدثها المشروع، على:

- ❖ فرص العمل.
- ❖ انبعاث الملوثات والمخلفات الصلبة.
- ❖ الضوضاء.
- ❖ حركة المرور.
- ❖ المخاطر الصناعية.
- ❖ السلوك الاجتماعي والثقافي.

---

[1]: نفس الرجع أعلاه، ص: 417

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص: 125

- ❖ تحديد لجملة الآثار المتوقعة سواء السلبية أو الإيجابية.
- ❖ تحليل الآثار المتوقعة على مختلف مراحل حياة المشروع.
- ❖ (حساب) تحليل التكلفة والعائد البيئي المتوقع من المشروع.
- ❖ تحديد القدرة على مواجهة الطوارئ في حالة الأخطار المحتملة.
- ❖ تحديد قدرة المشروع على تقديم خدمات للمجتمع.

5- بدائل المشروع المقترح : يتضمن هذا الجزء استعراض كافة الاحتمالات الممكنة لإنشاء وتشغيل المشروع بما فيها:

- ❖ تحديد الموقع.
- ❖ تحديد التصميمات.
- ❖ الطاقة.
- ❖ المواد الخام.
- ❖ التكنولوجيا.
- ❖ نظم التشغيل والصيانة.
- ❖ بدائل عدم تنفيذ المشروع بغرض المحافظة على البيئة.
- ❖ مناقشة مقارنة البدائل بالنسبة إلى الآثار البيئية المتوقعة سلبية أو إيجابية.
- ❖ توضع الآثار الممكن تخفيفه أو مجابهته مع تحليل التكلفة والعائد لكل بديل، مع شرح الأسباب التي دعت إلى اختيار المشروع المقترح من بين البدائل المختلفة.

6- خطة إدارة تخفيف الآثار السلبية : يجب العمل على إعداد خطة مقترحة للتخفيف من حدة الآثار السلبية، ويتم بموجب هذه الخطة عرض أفضل الوسائل الكفيلة بالتقليل من هذه الآثار إلى الحدود المقبولة بيئيا، وكلما كان ذلك مناسبا يتم تقرير التكاليف بما في ذلك التعويضات التي تخصص للجماعات المتأثرة بالآثار التي لا يمكن تخفيضها[1].

7- خطة المتابعة والرصد : من المهام الرئيسية في عملية تقويم الأثر البيئي هو قياس ورصد الآثار الناجمة عن المشروع وبصفة دورية، شاملة العوامل البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية والصحية على أن يتم تدوين البيانات في السجل البيئي الخاص بالمشروع.

[1] : أحمد كامل حجازي، تقييم الأثر البيئي، مرجع سابق، ص 417

وتعتبر هذه البيانات ذات أهمية كبرى في إجراء أي تعديل أو تطوير مستقبلي للمنشأة، إضافة إلى استخدامها في التعرف على/أو التنبؤ بأي تغييرات بيئية قد تنتج عن المشروع مما يسهل مجابهة المشاكل البيئية والسيطرة عليها.

8-التنسيق مع الهيئات المعنية وإشراك الجماهير في اتخاذ القرار : ضرورة إشراك الهيئات المعنية بشؤون البيئة والمنظمات غير الحكومية والأهالي في عملية تقويم الأثر البيئي، لما لذلك من أهمية في إنجاح عملية التقويم الأثر البيئي، ويهدف هذا الإشراك إلى التعرف على المعارف والمعلومات البيئية والاجتماعية لسكان المنطقة، إضافة إلى تعريف السكان بالمشروع وبدائله المقترحة وآثاره المتوقعة، وكسب ثقة الأهالي وإشراكهم في صناعة القرار وتعظيم استفادة المجتمع من المشروع.

9- تقرير التقويم البيئي : يتم إعداد تقرير تقويم الأثر البيئي بناء على المعلومات والبيانات ونتائج الدراسات السابقة، والتي يتم إجرائها في الموقع، وينظم التقرير كما يلي:

- ملخص تنفيذي.
- وصف المشروع المقترح.
- وصف البيئة المحيطة.
- إدراج الاعتبارات القانونية والمؤسسية.
- الآثار المتوقعة للمشروع.
- بدائل المشروع المقترح.
- خطة إدارة تخفيف الآثار السلبية.
- خطة المتابعة والرصد.
- التنسيق مع الهيئات المعنية وإشراك الأهالي.
- ملخص غير فني للدراسة للاستخدام العام والسياسي.
- قائمة المراجع.
- الملاحق[1].

[1]: أحمد كامل حجازي، تقييم الأثر البيئي، مرجع سابق، ص 418

الفرع الثالث : التقييم الاقتصادي و المحاسبي لخطة تخفيف الأثر البيئي للمشروعات الجديدة

يؤدى تنفيذ خطة تخفيف الأثر البيئي للمشروعات الجديدة وذلك عن طريق التحكم في تلوث الهواء وتلوث المياه إلى تحسين بيئة العمل، مما يؤدى إلى تحقيق التوازن بين ما يسمى بالبيئة Environment والتنمية Development. وينتج عن ذلك مجموعة من عناصر التكاليف التي يتحملها المستثمر والمشروع، هذا بالإضافة إلى تحقيق عائد للمجتمع المحيط بالشركة، وأيضا تحقيق عائد للمشروع ذاته نتيجة إعادة تدوير مخلفات التشغيل، هذا بالإضافة إلى ما يتحقق للمشروع من عائد نتيجة كسبه لثقة المجتمع وعملائه في المنتجات التي يتم تصنيعها.

ومن عناصر التكاليف التي يتحملها المشروع مقابل تخفيف الأثر البيئي هي تكلفة نظم التحكم البيئي والتي يتم إضافتها إلى خطوط الإنتاج Environmental Control System، وتكلفة إعادة تدوير المخلفات الصلبة وتحويلها إلى منتجات تامة الصنع ينتج عنها إيرادات.

أما بالنسبة لعناصر العائد الاقتصادي والاجتماعي والذي يتحقق عن تطبيق خطة الأثر البيئي فيتمثل في وفورات الغرامات التي يمكن أن تتحملها الشركات نتيجة حدوث أضرار لأفراد المجتمع، وأيضا الوفورات التي تتحقق نتيجة عدم التحميل بتكلفة العلاج الطبي أو الوفاة المبكرة نتيجة الأضرار البشرية لتلوث البيئة[1].

إن تقديم التقييم الموضوعي وتحضير وثائق موحدة تلخص إجراء تقييم الأثر البيئي ومراجعة قوانين وأنظمة تقييم الأثر البيئي المختلفة من شأنه أن يساهم في تفعيل دور الإدارة البيئية ويرسخ تطبيقها في المشاريع التي أقدمت على دراسة التأثير البيئي .

كما تهدف دراسة تقييم الأثر البيئي إلى إبراز التأثيرات البيئة لصناع القرار لكي يضعوا العواقب البيئية والاجتماعية التي يمكن أن تترتب على إقامة هذا النشاط في الاعتبار ومن ثم يتخذون القرار المناسب بشأنه.

وتنفيذ إستراتيجية تقييم الأثر البيئي رهن بمضمون برامج العمل المعتمدة في إدارة البيئة، ومنه يعمل على اجتذاب مزيد من الاستثمارات في صندوق البيئة.

[1]: أ.د. أحمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي، مرجع سابق، ص54

خلاصة الفصل

تحقيق التوازن البيئي بين معدلات التنمية و التأثير السلبي على الموارد الطبيعية أصبح هو المطلب البسيط للبشرية من أجل حماية حقها في الحياة، وبطبيعة الحال ليس الهدف من حماية البيئة إيقاف عجلة التطور والتنمية وإنما الهدف هو الحد من التلوث والإسراف في استخدام الموارد الطبيعية، ويمكن تحقيق الحد الأدنى من التوازن البيئي عن طريق وضع وتطوير السياسات البيئية على المستوى الكلي والجزئي.

ومهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية القائمة، وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعّالة لحماية صحة الإنسان وحياته و قيمته من كافة أشكال التلوث.والدور الذي ينبغي على السياسة البيئية أن تلعبه مرتبط وبشكل وثيق بالثقافة البيئية.

والتقنيات التسييرية الحديثة لا تركز على تحقيق الأهداف من خلال كفاءة الاستخدام للموارد الاقتصادية والبيئية في الوقت الراهن فقط بل تتعداه إلى الاهتمام بكفاءة استخدام هذه الموارد في المستقبل .و بذلك لا يمكن للمؤسسة أن تسعى فقط لتحقيق الأرباح على حساب الموارد الاقتصادية و البيئية المستخدمة في العملية الاقتصادية. من خلال الاستغلال الجائر لهذه الموارد و التسبب في إحداث ضرر كبير عليها .و لذلك ظهرت حاجة ماسة إلى أسلوب جديد يضمن استمرار التنمية الاقتصادية على المدى البعيد و بذلك ظهر مفهوم التنمية المستدامة.

وينظر إلى الإدارة البيئية على أنها الأداة الفاعلة في المعالجة المنهجية لرعاية شئون البيئة في كل جوانب النشاط الاقتصادي، وإعمال هذه المعالجات هو عمل طوعي ذاتي يأتي من قيادة المنشأة، وتقوم به منشآت الأعمال التزاما منها بمسؤوليتها اتجاه البيئة باعتبار المنشأة جزء لا يتجزأ منها . وباعتبار العلاقة المتبادلة بين التنمية والاستدامة وبين الاستدامة والإدارة البيئية.

لقد أصبحت المعايير البيئية تحتل موقعاً متميزاً في اتفاقيات الجات ومواثيق الاتحاد الأوربي، كما أصبح اجتياز هذه المعايير من أهم الشروط التصديرية للعديد من الأسواق العالمية، ومع ذلك فإن الكثير من المؤسسات، وخاصة في الدول النامية لا زالت غير مهتمة بنظم الإدارة البيئية، التي تعد ركيزة أساسية لزيادة كفاءة المؤسسات وزيادة قدراتها التنافسية وتعظيم ربحيتها، من خلال ما تسهم به في القضاء على التلوث، وتطوير الأداء البيئي، إضافة إلى تقليل التكلفة، وتخفيض معدلات الحوادث، فضلاً عن زيادة كفاءة العاملين ورفع مستوى أدائهم، كما أن إتباع النظم البيئية يؤدي إلى تحسين سمعة المؤسسة وزيادة قدرتها على اكتساب أسواق جديدة ومستهلكين جدد.

والجزائر كدولة من الدول النامية تحاول انتهاج إستراتيجية للعشرية القادمة في مجال حماية البيئة، تركز على إدماج الاستمرارية البيئية في مؤسساتها الاقتصادية وكذا في برامج التنمية والعمل على تقليص ظاهرة الفقر وحماية الصحة العمومية من خلال التحسيس البيئي.

والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية على غرار غيرها من المؤسسات الاقتصادية تسعى إلى الاستفادة من نظم الإدارة البيئية مواكبة للتطورات ولرفع تنافسيتها؛ وهذا ما سيتم التطرق اليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث :

المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ونظم الإدارة البيئية

إن الانتقال من الشركة الوطنيّة إلى شكل المؤسّسات الاشتراكية كان قد تأثر بمجموعة من العوامل، نحصرها فيما يلي:

- ❖ اتجاه النظام القائم عقب التصحيح الثوري سنة 1965، إلى ضرورة إقامة دولة تقوم على مؤسّسات عصريّة قادرة على إنجاز متطلّبات وعمليّات التنمية الشاملة عبر تنفيذ المخطط الوطني، بعد الاعتماد وتطبيق منهج وأسلوب التخطيط في النشاط الاقتصادي.
- ❖ كانت تجربة التسيير الذاتي بكلّ إيجابيّاتها وسلبيّاتها باعثا على ضرورة إيجاد صيغة لبعث المشاركة العمّاليّة في التسيير.
- ❖ الرغبة في توحيد أشكال المشروعات العامّة للحد من المصاعب المترتبة عن تعدّد أشكال إدارة النشاط الاقتصادي. وقد شهدت تلك المرحلة ظهور عدّة مواثيق وقوانين تكرّس الطابع الاشتراكي في التنمية وتوحيد أنظمة التسيير بصدور ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسّسات سنة 1971. ولقد تمثلت هذه المواثيق والقوانين في:
  - الميثاق الوطني لسنة 1976.
  - دستور 1976.
  - القانون العام للعمّال 1975 المنظم لعلاقات العمل.
  - المخطّط الوطني المحاسبي الصّادر في سنة 1975 والذي وضع بذلك حدّا لاستخدام المخطّط العام الفرنسي من قبل الشركات الوطنيّة.كما أنه سمح بتوحيد الحسابات بين المؤسّسات العموميّة الاقتصادية بغية تسهيل عمليّة التعرّف على حالتها الماليّة وتسهيل مراقبتها.

وقد قام هذا التنظيم على جهازين أساسيّين هما:

- ❖ مجلس العمّال.
- ❖ مجلس المديريّة.

وفيما يخص المشاكل التي عرفها النظام، فقد تمثلت في النقاط التالية:

- ❖ ضخامة الهياكل السّلميّة وبطء اتخاذ القرار نظرا لمبدأ توحيد التسيير بين العمّال والإدارة؛
- ❖ تدني فعاليّة القرارات المتعلّقة بالتسيير نظرا لتدني المستويات الثقافيّة لمعظم العمّال، خاصّة الممثلين.
- ❖ وقوع عدّة تجاوزات تمس الآداب العامّة في ميدان العمل وشجع العمّال على الكسل وعدم تحفيزهم على بذل المجهودات.
- ❖ الأسلوب التنظيمي المعتمد لم يفرّق بين العون التنفيذي والعون المقرّر ممّا ساعد على وقوع نزاعات وتضاربات في العلاقات[1].

---

[1]: Abdelmadjid BOUZIDI, "25 Questions sur le mode de fonctionnement de l'économie Algérienne", Alger, 1988, P46

❖ الاختلال الكبير في ميدان الاستثمارات، حيث أدّى سوء البرمجة والتقييم غير الحقيقي للمشاريع إلى التأثير سلبا على إنجازها وعدم احترام مواعيد تسليمها[1].

الخصائص المميّزة لمرحلة ما قبل الثمانينات: لقد تميّزت المرحلة الأولى التي امتدت ما بين"1962 ــ 1980" بتسجيل نتائج يمكن التعرف عليها فيما يلي:

❖ اتسمت هذه المرحلة بتطبيق النموذج التنموي الذي يعتمد على الصّناعات المصنّعة وتمّ فيه إعطاء الأولويّة للصناعة الثقيلة الدّافعة إلى إنتاج وسائل الإنتاج لتحديث الزراعة والقضاء على الفوارق الجهويّة، وتدعيم الاستقلال الاقتصادي.

❖ لقد ساعدت ضخامة عائدات المحروقات خلال تلك الفترة على تمويل المشاريع الصّناعيّة الكبرى وإمداد ميزانيّات المؤسّسات العموميّة بالأموال لتغطية الخسائر التي كانت تتحمّلها نتيجة لإضفاء الطّابع الاجتماعي على نشاطها دون الاهتمام بمرد وديتها الماليّة. كما أن تشجيع إقامة المشاريع الكبرى والرّهان على كسب المعركة الصّناعيّة أدّى إلى تبعية تكنولوجيّة، أصبحت المؤسّسات على إثرها مستهلك لتكنولوجيا مستوردة من البلدان المتقدّمة.

❖ إن عدم التحكم في هذه التكنولوجيّة المستوردة من قبل العامل الجزائري أدّى في كثير من الأحيان إلى تعطّل الآلات ساعات طويلة في اليوم، ممّا تسبّب في ارتفاع تكاليف الإنتاج للمنتوج المتمثلة في تكاليف تشغيل الآلات، وتتحمّل المؤسسة العموميّة تكاليف الصّيانة الباهظة، وحجم الفضلات والمهملات الغير قابلة للبيع، الناتجة على التشغيل السيئ للآلة بالإضافة إلى مشاكل أخرى مرتبطة بالتركيز الجغرافي للصّناعات الكبرى.

[1]: A, BRAHIMI ,"L'économie Algérienne", op.cit, PP 223, 225

المطلب الثاني : إعادة هيكلة المؤسّسات الاقتصادية

لقد بدأت عمليّة إعادة الهيكلة في الثمانينات، وذلك بسبب الاختلالات المتعدّدة في الاستثمار والاستغلال التي كان يعاني منها الجهاز الإنتاجي. كما أن طبيعة التنظيم الذي عرفته المؤسّسات العموميّة، هو أحد الأسباب في عدم فعاليّة وكفاءة القطاع العمومي، لذلك اتجهت الدّولة إلى إعادة النظر في سبل الإصلاحات التي تمكنها من زيادة الإنتاج. فجاءت إعادة الهيكلة للقضاء على هذه العناصر، وتحسين ظروف المؤسّسة العموميّة ووضعيتها.بالرّفع من الإنتاج وتحقيق اللامركزيّة وديمقراطيّة التسيير، بالإضافة إلى اتخاذ حجم معيّن للمؤسّسات من شأنه التحكّم فيها وتسييرها بكلّ عقلانيّة.

يعتبر تاريخ 04 أكتوبر 1980 منعرجا جديدا في تطوير المؤسّسة العموميّة، حيث صدر المرسوم 240/80 والمتعلّق بإعادة هيكلة المؤسّسات العمومية الاقتصادية، فسبقت إعادة الهيكلة العضويّة ثمّ تلتها إعادة هيكلة ماليّة.

الفرع الأول : إعادة الهيكلة العضوية

يقصد بإعادة الهيكلة العضويّة "تقسيم المؤسّسات إلى مؤسّسات صغيرة الحجم، حتى يتمكّن المسيّرون من التحكم فيها وتحسين مرد وديتها الماليّة والاقتصادية"[1] .

في هذا الصّدد، كلّفت لجنة وطنيّة بتنفيذ عمليّة تقسيم المؤسّسات، وفقا لمجموعة من المبادئ التي تنقسم إلى مجموعتين، منهجيّة وتقنيّة.[2]

❖ **المبادئ المنهجيّة:** في منهجيّة تطبيق نصوص إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية، كان لابدّ من أن تأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

- **مبدأ الشموليّة:** حيث يجب أن تكون إعادة الهيكلة ذات مضمون شامل نظرا لكون المشاكل التي تعالجها معقدّة جدّا، بحيث لا يمكن مناقشتها على حدى.
- **مبدأ التنسيق:** وذلك عن طريق توضيح العلاقات على مستوى الوحدة الإنتاجيّة أو المؤسّسات المتخصّصة، كما يتعيّن إنشاء هيئات تهتم بالتنسيق بين مختلف القطاعات، فيما يخصّ:الإنتاج، التمويل، التوزيع.

❖ **المبادئ التقنيّة:** وهذه المبادئ توضح الوسائل والطرق التي يجب إتباعها تقنيّا للوصول إلى الغاية، من بينها نجد أن الجزائر قد ركّزت على:

---

[1]: A, BRAHIMI, op.cit, P339

[2]: قطّاف ليلى، "إشكاليّة تطوّر المؤسّسة العموميّة الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلّية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999/1998، ص ص 52، 56

- **مبدأ التخصّص:** وهو تقليص عدد منتجات المؤسّسات وذلك بخلق مؤسّسات جديدة تختص بمنتوج معيّن أو بمهمّة معيّنة، بهدف تحسين الطّاقة الإنتاجيّة والعمل بمزايا التخصّص وتقسيم المهام.
- **مبدأ فصل الإنتاج عن التسويق:** أي تتكفّل مؤسّسة بإنتاج سلعة معيّنة أو خدمة ما، في حين تحيل مهمّة التسويق لمؤسّسة أخرى، وعمليّة الفصل هذه تتم وفق ثلاثة أصناف من السّلع:
  - سلع موجهة للتجهيز المنزلي.
  - سلع صناعيّة، وسيطيّة، سلع التجهيز.
  - منتوجات موجهة للسّوق الخارجيّة.
- **مبدأ تحسين ودعم التسيير:** ومن جملة إصلاحات الإدارة والتسيير نجد:
  - استقلالية في التسيير مع تحميل مسؤوليّة عمليّة الإنتاج للمديريّات والجماعات المحليّة؛
  - تحويل المديريّات العامّة من العاصمة لإعادة تركيزها في مناطق جغرافيّة قريبة لوحدات الإنتاج، لكن مع مراعاة توفير كلّ الشروط لهذه المديريّات.
  - التقليل من موظفي المديريّات وتحديدهم من أجل التنسيق الميداني للوحدات.

بموجب هذا النموذج تحوّلت المؤسّسات التي كان عددها 80 مؤسّسة إلى حوالي 460 مؤسّسة موزّعة بين مختلف القطاعات[1].

الفرع الثاني : إعادة الهيكلة المالية

نظرا لوجود عجز في الاستغلال لدى المؤسّسة الاشتراكية بسبب المديونيّة المصرفيّة المتزايدة[2] تمّت إجراء عمليّة الهيكلة الماليّة حيث كانت الوضعيّة المالية للمؤسسات تتميّز بما يلي:

❖ سلبيّة المردوديّة الماليّة لارتفاع التّكاليف، منها المواد الأوّليّة المستوردة، وكذا الوظائف غير الأساسيّة كالصّحة والتكوين، وفي المقابل تحديد أسعار المنتجات دون الأخذ بعين الاعتبار التكاليف الحقيقيّة.

❖ ارتفاع درجة المديونيّة، فالمشاريع لا تنتهي في مواعيدها، ولهذا تبحث على تمويل قصير المدى في ظلّ عدم تسديد الدّيون السّابقة.

❖ سلبيّة رأس المال العامل التي ترجع من جهة إلى وضعيّة المخزونات المتغيّرة بوجود فائض يرجع للتخوّف من الندرة، لصعوبة التصريف وارتفاع الأسعار، ومن جهة أخرى إلى انعدام السّيولة واللّجوء إلى القروض قصيرة الأجل لتحقيقها.

---

[1]:A, BRAHIMI, op.cit, p339

[2] : H.BENISSAD, ' Algérie : Restructuration et reformes économiques 1979 -1993 ', OPU, Alger, p4

تمثل مضمون إعادة الهيكلة الماليّة في مجموعة من التدابير المتخذة من طرف الدّولة والمؤسّسة قصد تجسيد الاستقلالية الماليّة، وإدخال معيار المردوديّة كمبدأ أساسي في التسيير، ومن أجل ذلك اتخذت الإجراءات التالية:

❖ تكليف البنك الوطني للتنمية بتمويل المؤسسة التي تعاني من عجز بقروض متوسّطة وطويلة الأجل بدل من القصير، الهدف من هذا هو تغطية الأصول التابعة وجعل السّحب على المكشوف بمستويات مقبولة، تمّ الحصول على فائض من رأس المال[1].

❖ تخصيص تسبيق من طرف الخزينة العموميّة غير قابل للاسترجاع بغية التخفيف من حدّة العجز الهيكلي، ومن جانب آخر تقرّر تدعيم النشاطات الصّناعيّة بأموال مؤقتة على المدى الطّويل"30 سنة" مع إمكانيّة التسديد خلال 8 سنوات وبمعدّل فائدة يقدّر بـــ 2% سنويّا [2].

❖ إعادة هيكلة ديون المؤسّسة عبر وضع رزنامة لتسديد الفوائد والأصول.

❖ تصفية الدّيون فيما بين المؤسّسات.

كما حاولت عمليّة إعادة الهيكلة التدخل وتصحيح عدّة أنظمة موجودة تتمثل في:

❖ نظام الأسعار:بالأخذ بعين الاعتبار نوعيّة السّلع، تكاليف الإنتاج وهامش الرّبح.

❖ إصلاح النظام الجبائي بشكل يساعد على تنشيط نتائج الاستغلال وتخفيض الضغط على خزينة المؤسّسة.

الفرع الثالث : المشاكل الناجمة عن إعادة الهيكلة

ترتب عن تطبيق عمليّة إعادة الهيكلة عدّة مشاكل، يمكن ذكرها فيما يلي:

❖ إن الانتقال من فكرة حجم أكبر إلى فكرة حجم أصغر، ترتب عنه إرهاق هذه المؤسّسات بتكاليف إعادة هيكلة باهظة، وهي من نوع التكاليف الثابتة المرتبطة بالإدارة.

❖ صعوبة الاتصال بين الإدارة العامّة والوحدات التوزيعيّة الموجودة في مناطق بعيدة.

❖ تقسيم المؤسّسات إلى وحدات ضعيفة أنجرّ عنه تناقص قدرتها على التحكم جيّدا في الجانب التكنولوجي، وانخفاض إمكانياتها في التفاوض وضعف قدرتها على التعامل مع المورّدين الأجانب.

❖ لم تساهم إعادة الهيكلة الماليّة إلاّ في تأجيل مشاكل المؤسّسة العموميّة مؤقتا، حيث لم تقضي على أسباب التدهور، إذ تمّ التعامل مع آثار العجز وليس مع أسبابه، ولهذا لم يتحسّن التسيير.

❖ كما لم يوضع حدّ للخلل الموجود في التسيير، ولا لمظاهر التبذير، الاختلاس، واللاّمبالاة التي تميّز المؤسّسة العموميّة.

---

[1]: A.CHAREF, A.BOUZIDI, " L'entreprise publique en Algérie ", La revue de CENEAP N:1, Alger, Mars 1985, P58

[2]: BOUZIDI Abdelmadjid ,"25 questions..... ", op.cit ,p82

وقد كلّفت عمليّة إعادة الهيكلة العضويّة والماليّة للمؤسّسات العموميّة الاقتصادية مبالغ ماليّة كبيرة مولت من خزينة الدّولة، لكن الملاحظ أن هذه العمليّة لم تسمح بتحقيق الأهداف المنتظرة منها، بل أكثر من ذلك أدّت إلى اختلالات هيكليّة داخل الاقتصاد الوطني، وظهور ظواهر سلبيّة كانتشار السوق الموازية والبطالة والتضخم.الأمر الذي انعكس سلبا على النمو الاقتصادي.

إن تعثر إعادة الهيكلة الماليّة والعضويّة وفشل محاولات إعادة الإصلاح، وطغيان تدخل الدّولة في تسيير نشاط المؤسّسة العموميّة، كلها عوامل جعلتها تفقد حريّة المبادرة في اتخاذ القرارات التي تخصّ فعاليتها. هذا الوضع أدّى مرّة أخرى إلى إصلاحات جديدة تمس المؤسّسة العموميّة.وكانت هذه الإصلاحات ترمي إلى إعطاء المؤسّسة العموميّة استقلاليّة تامّة في التسيير، وتمكينها من تبني المعايير الاقتصادية والماليّة التي تضمن لها الاستمرار والدّيمومة.ولقد عرفت هذه الإصلاحات باستقلاليّة المؤسّسات العموميّة.

المطلب الثالث : استقلاليّة المؤسّسات العموميّة

منذ عام 1988، باشرت الجزائر إصلاحات اقتصادية عرفت باسم استقلالية المؤسّسات العموميّة الاقتصادية، وذلك من أجل النهوض بها وترقيتها عن طريق تحرير نشاطها من التدخل المباشر لأجهزة الدّولة والرّقابة التي كانت مفروضة عليها.حيث رافقت هذه الإصلاحات صدور مجموعة من القوانين التشريعيّة لتهيئة الشروط اللاّزمة لتطبيق استقلالية المؤسّسات ودخولها في اقتصاد السوق. وبالتالي إخضاعها لقانون المتاجرة لتحقيق المردوديّة والفعاليّة، وتتمثل هذه القوانين فيما يلي[1]:

- قانون 88ـــ01 المؤرّخ في 12 جانفي 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسّسات العموميّة الاقتصادية.
- قانون 88ـــ02 المؤرّخ في 12 جانفي 1988المتعلّق بالتخطيط.
- قانون 88ـــ03 المؤرّخ في 12 جانفي 1988المتعلّق بصناديق المساهمة.
- قانون 88ـــ04 المؤرّخ في 12 جانفي 1988المتعلّق بتعديل القانون التجاري ويحدّد القواعد الخاصّة المطبّقة على المؤسّسات العموميّة الاقتصادية.

الفرع الأول : مفهوم وأهداف استقلاليّة المؤسّسات الاقتصادية

إن مفهوم استقلالية المؤسّسات يعني منح المؤسّسات مزيدا من حرية المبادرة في إطار العمل على التجسيد الفعلي للاّمركزيّة مع تطبيق إعادة الهيكلة النظاميّة للمؤسّسات واتخاذ إجراءات كثيرة وتدابير متنوّعة للتخفيف من ضغوط المحيط على المؤسّسات العموميّة[2].

---

[1]: Ahmed BOUYACOUB, ' La difficile adaptation de l'entreprise aux mécanismes de marché ", cahier de CREAD, N°45, 1998

[2]: قطّاف ليلى، "إشكاليّة تطوّر المؤسّسة العموميّة الاقتصادية في الجزائر"، مرجع سابق ، ص71

تسعى السلطات من خلال تطبيق استقلالية المؤسّسات العموميّة، إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- ❖ وضع منهج لتنظيم الاقتصاد الوطني، بحيث تؤدّي الاستقلالية إلى تطبيق قواعد التسيير التجاري على مستوى المؤسّسات، وإدخال نشاطهم في إطار التخطيط الوطني، من خلال مخطّطات قصيرة المدى.
- ❖ تحسين فعاليّة المؤسّسة العموميّة الاقتصادية.
- ❖ التسيير الأحسن للموارد البشريّة.
- ❖ إحياء شخصية وهويّة المؤسّسة العموميّة.
- ❖ رفع التدخل المباشر للدّولة.

أسباب استقلالية المؤسّسات العموميّة: يمكن تجميع الأسباب التي أدّت إلى انتهاج استقلالية المؤسّسات الاقتصادية فيما يلي:

- ➢ المشاكل الناجمة عن إعادة الهيكلة وعجز هذه الأخيرة في التحكم بالاقتصاد الوطني والنهوض به من حالة الرّكود الذي مسّه وحلّ عقدة المؤسّسات التي تكاد حتّى أن تحقق المستوى التوازني.
- ➢ ضعف التحكم والسّيطرة على جهاز التخطيط الذي يتميّز بنوع من المثالية وعدم الاستعمال العقلاني للأدوات الاقتصادية.
- ➢ التداخل الكبير بين مهام الدولة كسلطة سياسيّة وكقوّة اقتصاديّة.
- ➢ تحميل المؤسّسة لأعباء لا علاقة لها بالنشاط الأساسي.
- ➢ تدخل مديريّات الوصاية في تسيير المؤسّسة وأخذ القرارات أدّى إلى ثقل فاتورة الجهاز البيروقراطي الذي أصبح يعيق سيران الاقتصاد.

الفرع الثاني ، مبادئ استقلالية المؤسّسات الاقتصادية

يعمل مبدأ استقلاليّة المؤسّسات على رفع أدائها والتحكم في تسييرها، ولتجسيده يؤخذ بعين الاعتبار، ثلاثة جوانب:

- ❖ **الجانب القانوني:** ينصّ القانون رقم 88ـــ01 الصّادر في 12 جانفي 1988 من خلال المواد "3، 5، 6، 7" على ما يلي[2]:
  - ➢ المؤسّسة العموميّة الاقتصادية شخصيّة معنويّة مسيّرة وفقا لقواعد القانون التجاري.
  - ➢ المؤسّسة العموميّة الاقتصادية شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤوليّة محدودة، رأسمالها ملك بطريقة مباشرة للدّولة و/أو الجماعات المحليّة".

---

[1] :Chakib CHRIF, " Privatisation de l'entreprise publique économique Algérien, Raisons et avantages ', Economie, N33, Mai1996, p17

[2] A. BRAHIMI, op.cit, PP 412,413

- المؤسسة العموميّة الاقتصادية، تملك رأس مال اجتماعي، مكتتب ومحرّر حسب الحالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الدّولة أو عن طريق الجماعات المحليّة.
- بهذا تتمتع المؤسّسة العموميّة الاقتصادية باستقلاليّة ماليّة تمكنها الأخذ بعين الاعتبار سياسة التمويل الذاتي انطلاقا من مصادرها الخاصّة المشكلة من الحصص ذات الطابع الاحتياطي والأرباح غير الموزعة.
- للمؤسّسة العموميّة الاقتصادية كامل القدرة القانونيّة للتعامل، الالتزام والتعاقد، بكلّ استقلاليّة من خلال هيئاتها المختصّة لهذه الأغراض، وفقا للقوانين المعمول بها في المجال التجاري، والتشريعات المعمول بها في مجال الالتزامات المدنيّة والتجاريّة.

❖ **الجانب الإداري:** تمّ فصل المهام بين الهيئات المركزيّة 'الدّولة' والمؤسّسة، ممّا جعل منها مركز للقرار المستقل، فبعدما كانت في المرحلة السابقة تخوّل للوزارة والسلطة الوصيّة، أتيحت الفرصة للمسيّرين لاتخاذ القرار في إطار سياسة تنمويّة شاملة.

❖ **الجانب الاقتصادي:** أوكلت للمؤسسة العموميّة الاقتصادية ومن أجل تحقيق التنمية، مجموعة من المهام، بناءا على القانون 88 ــ 01، في مادّته 09.

- إنتاج الثروات ووضعها في خدمة الأمّة والاقتصاد.
- التحسين المستمّر لإنتاجيّة العمل ورأس المال.
- تعميق الطابع الديمقراطي في إدارتها وتسييرها.
- تطوير المستوى العلمي والتكنولوجي.

ومن خلال ما سبق ذكره، تتجلّى مظاهر استقلالية المؤسّسات الاقتصادية في الاستقلالية في اتخاذ القرار، الاستقلالية في البرامج والتسيير، الاستقلالية الماليّة، الاستقلالية في المراقبة وتقييم الأداء.

من خلال القانون رقم 88ــ01 تعتبر الدّولة المساهم الأساسي في المؤسّسات العموميّة الاقتصادية ويتم تدخلها في الحياة الاقتصادية لهذه المؤسّسات عن طريق صناديق المساهمة.

الفرع الثالث : صناديق المساهمة

بعد أن تحصلت المؤسّسات العموميّة على استقلاليتها، أصبحت الدّولة بصفتها مالكة ومساهمة في رأس المال، لا تقوم بعمليّة التسيير، بل أنشأت هياكل خاصّة تسمّى صناديق المساهمة، والتي أوكلت لها المهام التاليّة[1]*:

❖ صندوق المساهمة مكلّف بتسيير محفظة القيم المنقولة، وتطبيق حق الملكيّة على المؤسّسات العموميّة الاقتصادية لحساب الدّولة، الشيء الذي يتطلّب القيام بمهمّة المراقبة الإستراتيجيّة.

---

[1]*: راجع المواد (2ــ 9) من القانون 88ــ 03 المؤرّخ في 1988/01/12 المتعلّق بصناديق المساهمة، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1988؛

- ❖ يعتبر ضامن لقيمة الأسهم، السندات والقيم الأخرى، حيث أن المؤسّسات تقوم بإصدار أسهم لفائدة الدّولة، وهذه الأخيرة تحوّلها إلى صناديق المساهمة مقابل سندات[1].
- ❖ يقوم بدراسة ووضع كلّ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الانتعاش الاقتصادي والمالي للمؤسّسات العموميّة الاقتصادية.
- ❖ تؤدي صناديق المساهمة دور الشركات الماليّة، فهي تساعد في توسيع السّوق، وتبحث في فرص توظيف الأموال قصد تحقيق الأرباح وبالتالي تراكم الموارد الماليّة.
- ❖ تساهم في دراسة الوسائل التنظيميّة الاقتصادية، كالأسعار، الرّواتب، الضرائب، الدّيون، وتوزيع الحصص الماليّة بالعملة الصّعبة.
- ❖ يعمل صندوق المساهمة عونا ائتمانيا للدّولة التي تسند إليه رؤوس أموال عامّة يتولّى تسييرها المالي، وبهذا الصّدد يتولّى الصندوق القيام باستثمارات اقتصادية لحساب الدّولة، لاسيما عن طريق المساهمة في رأس مال المؤسّسة العموميّة.وبهذا يشكل حافظة للقيم المنقولة التي يتولّى تسييرها.

أمّا مصادر تمويل صناديق المساهمة، فهي عبارة عن:

- مساهمة الدّولة.
- الاشتراك الأوّلي في رأس مال المؤسّسات العموميّة.
- إصدار قروض سنديّة مضمونة أو غير مضمونة عن طريق الدّولة.

وقد بلغ عدد الصناديق التي تمّ إنشاؤها ثمانية"08"، بغية إيجاد تنظيم جديد لتوزيع المهام، وقد كان كلّ صندوق يسيّر أنشطة قطاع معيّن، حسب ما يلي:

1. صندوق الصناعات الغذائيّة والصّيد.
2. صندوق المناجم، المحروقات والطّاقة.
3. صندوق مستلزمات التّجهيز.
4. صندوق البناء والأشغال العموميّة.
5. صندوق الكيمياء، الكيمياء البترولية والصّيدلة.
6. صندوق الإلكترونيّات، الاتصال والإعلام الآلي.
7. صندوق الصناعات النسيجيّة، الجلود، الأحذية والتأثيث.
8. صندوق الخدمات.

هكذا أصبحت هذه الصناديق الوسيلة الملائمة لوضع المؤسّسات وإخضاعها لقواعد السّوق دون خوصصتها حسب نظرة القائمين على شؤون التنظيم الاقتصادي.

---

[1]: A. BRAHIMI, op.cit, p 413

ولكن هذه الإجراءات باءت بالفشل لأن المؤسّسات العموميّة الجزائريّة لا تستطيع إنتاج قيم مضافة بما تملكه من موارد وخاصّة الماديّة منها، فهي تحقق العجز من سنة لأخرى في ميزانيتها الختاميّة.

مع اتجاه الجزائر نحو اقتصاد السوق وجب التغيير، ومنه عوضت صناديق المساهمة بالشركات القابضة العموميّة"Holding".

المطلب الرابع : سياسة إعادة الهيكلة الصّناعيّة

تعتبر إعادة هيكلة الصناعية عنصرا هامّا في تصحيح الاقتصاد الوطني، حيث أنها تمسّ المؤسّسة بصفة خاصّة والاقتصاد بصفة عامّة، وقد ظهرت في الثمانينات في إطار إعادة التنظيم العضوي والمالي وتوسيع وعصرنة أداة الإنتاج الوطنيّة قصد الرّفع من فعاليتها ومن مقدار تنافسيتها وإدماجها في التقسيم الدّولي للعمل، من خلال تقليص عدد العمّال، إعطاء أكثر فرصة للإطارات المؤهلة في التسيير، فتح رأس مال المؤسّسة العموميّة الاقتصادية للمشاركة العماليّة، وكذا للرأس المال الخاص كمورد خارجي إضافي، وتقليص عوامل التبعيّة للدّولة[1]، وتؤدّي إلى العمـــول على قطاع إنتاجي متناسق، متوازن، وبمردودية كافية لتمويل النمو.

ولهذا الغرض أحدثت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، التي تعمل على تحسين وضعيّة المؤسّسات العموميّة الاقتصادية عن طريق تطهيرها ماليّا، وإعداد لها مخطّط إصلاح داخلي، خاصّة لتلك التي تعاني من عجز. والأهداف الأساسيّة التي ترمي إليها سياسة إعادة الهيكلة الصناعيّة يتمثّل في:

- ❖ تحسين استعمال الموارد من قبل المؤسّسات بإخضاعها خاصّة لمقياسي المردوديّة والمنافسة.
- ❖ تحقيق نمو مستمر يسمح بإدماج الاقتصاد الوطني في السوق العالميّة.
- ❖ إنهاء الأزمة التي يعرفها جهاز الإنتاج الوطني.
- ❖ رد الاعتبار للمؤسّسات التي لها إمكانيّة التطوّر من أجل تخفيف معدّلات البطالة.
- ❖ الانفتاح على القطاع الخاص الوطني والأجنبي اللّذان يشكلان المحرّك الأساسي لعمليّة التنمية، حيث تمّ في هذا الإطار المصادقة على قانون الاستثمارات، وإنشاء وزارة المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى إنشاء وكالة الاستثمار والمساهمة[2](APSI) "الوكالة الوطنيّة لدعم الاستثمار ANDI حاليّا".

الفرع الأول : إنشاء مجمعات اقتصادية

في إطار الإصلاحات الاقتصادية المتبعة، حلّت صناديق المساهمة لتسيير أموال الدّولة، وذلك في ديسمبر 1995، لعدم وجود تنسيق بين هذه الصناديق الثمانية، وعوّضت بالصناديق القابضة "Holding"، وهي 11 مجمّع، تجمع ضمنها كلّ المؤسّسات العامّة حسب نوع النشاط الاقتصادي.

---

[1] : M, MKIDECHE, " Privatisation et reformes économique ", Séminaire sur la privatisation, 1992, P06

[2]: ناصر دادي عدّون، "اقتصاد المؤسسة"، مرجع سابق، ص109

1. مجمّع المناجم.
2. مجمّع الميكانيك.
3. مجمّع الحديد والفوسفات.
4. مجمّع الإلكترونيك.
5. مجمّع الكيمياء والصيدلة.
6. مجمّع صناعة المواد الغذائيّة الأساسيّة.
7. مجمّع المواد الغذائيّة المختلفة.
8. مجمّع صناعة الآلات الإنشائيّة ومواد البناء.
9. مجمّع الإنجاز والأشغال الكبرى.
10. مجمّع الصناعات المختلفة.
11. مجمّع الخدمات.

من المهام التي أوكلت لهذه المجمّعات ما يلي:

- ❖ تحويل بيع الأملاك التي تملكها الدّولة أو المؤسّسة العموميّة الاقتصادية إلى الشركات القابضة العموميّة.
- ❖ تسيير رؤوس الأموال التجاريّة التابعة للدّولة وإدارتها وتنظيمها في شكل شركات مساهمة.
- ❖ تصدّر جميع القيم المنقولة أو تشتريها.
- ❖ المشاركة في تنفيذ السياسة الاقتصادية للحكومة.
- ❖ تحديد وتطوير إستراتيجيّات وسياسات الاستثمار، وكيفيّة تمويل الشركات التابعة لها.

الفرع الثاني : خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية

إذ تتمثل الخوصصة في القيام بمعاملة أو معاملات تجاريّة تتجسّد في تحويل كلّ الأموال الماديّة والمعنويّة من مؤسّسة عموميّة أو جزء من رأسمالها، أو كلّه لصالح أشخاص طبيعيّين أو معنويّين، وبتحويل تسيير مؤسّسة عموميّة إلى أشخاص طبيعيّين أو معنويّين بواسطة الوسائل التعاقديّة[1].

في ظلّ الظروف المتدهورة للمؤسّسات العموميّة الاقتصادية، مع تدني المساعدات المالية للجزائر من جهة، وفي ظلّ الانخفاض المستمر لإيرادات ميزانيّة الدّولة بسبب هبوط أسعار البترول، مع تخصيص نسبة معتبرة منها لخدمة الدّين، لم تجد الجزائر مساعدات وقروض، فلجأت إلى صندوق النقد الدولي الذي اشترط على الجزائر القيام بإصلاحات عميقة، وتحقيق الشروط التاليّة:

1. تخفيض قيمة الدّينار.

---

[1]: المادّة الأولى من القانون رقم 95ـ22 المتعلّق بخوصصة المؤسّسة العموميّة الصّادر في 26 أوت1995 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الفصل الثالث رقم 48

2. توقيف دعم الأسعار وتحريرها.
3. خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تعاني من عجز.

بدأ التطبيق التدريجي لهذه الاتفاقية، حيث تمّ تخفيض قيمة الدّينار في 1994 بنسبة 40%، بالإضافة إلى الرّفع التدريجي للدّعم على مختلف الأسعار الضروريّة، على أن يصل إلى الرّفع النهائي للدّعم لاحقا.

تبقى خوصصة المؤسسات الشرط الأكثر صعوبة، نظرا لسعيها نحو تحقيق الهدف الاجتماعي من خلال نشاطها، ومن المؤكّد أن الخوصصة تهدف إلى تحقيق ما عجزت عن تحقيقه الإصلاحات الاقتصادية السّابقة، فهي تهدف إلى:

- زيادة المنافسة وتحسين الأداء والكفاءة الاقتصادية.
- تنشيط وتطوير أسواق المال.
- خفض العجز المالي للحكومة.
- توسيع قاعدة الملكيّة.

المبحث الثاني : واقع البيئة في الجزائر وسبل حمايتها

بالرغم من كون الاهتمام بالبيئة ومشكلاتها لا زال متخلفا في الدول النامية على المستويات الحكومية والمؤسساتية والشعبية إلا أن الجزائر- وإن كانت ضمن هذه الدول- تسعى إلى إعادة الاعتبار للبيئة ومحاولة حل مشكلاتها البيئية ولآثارها السلبية أو الإيجابية على رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى صحة السكان وظروف معيشتهم. وذلك من خلال وضع تشريعات ومخططات وبرامج تُعنى بحماية البيئة بالإضافة إلى التوقيع على الاتفاقيات الدولية.

المطلب الأول : الوضع البيئي في الجزائر وأهم مشكلاتها

أظهرت العديد من التقارير حول البيئة في الجزائر أن هذه الأخيرة تعاني من حالة تدهور كبيرة نتيجة تراكمات التجارب التنموية السابقة و الضعف الكبير في الأطر التنظيمية و التشريعية و الهياكل المؤسسية.

الفرع الأول : تطور الوضع البيئي في الجزائر

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال نموذجا قائما على الصناعات المصنعة. و في هذا الإطار عرف قطاع الطاقة اهتماما كبيرا كونه المصدر الرئيسي لتمويل مخططات التنمية، حيث استفادة قطاع المحروقات من 29%[1] من مخصصات الاستثمار خلال فترة السبعينات.

هذا النمط الصناعي الكثيف كان يهدف إلى تحقيق تنمية سريعة و إخراج الجزائر من حالة التخلف، غير أنه أنعكس سلبيا على حالة البيئة، حيث أن الاعتبارات البيئية لم تكن تحظى باهتمام كبير في دراسة المشاريع و اختيار التكنولوجيا مما أدى إلى اكتساب تكنولوجيات ملوثة و منتجة لنفايات خطيرة و وحدات صناعية غير ملائمة بيئيا و انتهاج أسلوب تنموي لا يأخذ بعين الاعتبار الأولويات البيئية.

و رغم صدور القانون 83 – 03 المتعلق بحماية البيئة و الذي كرس مبدأ التكفل بالآثار البيئية لكل المشاريع الصناعية حيث جهزت الوحدات الصناعية المنجزة بمعدات لمكافحة التلوث، إلا أن الأوضاع البيئية بقيت متسمة بتدهور كبير نظرا لتهميش تلك الاستثمارات البيئية و لنقص الكفاءات و ضعف مخصصات صيانتها، و يظهر ذلك في العديد من الجوانب التي تمس البيئة و الصحة العمومية و الإطار المعيشي العام.

وترافق الاهتمام بالقضايا البيئية في الجزائر مع تزايد الاهتمام الدولي بهذه القضايا، فقد شاركت الجزائر في أشغال المؤتمر العالمي الأول حول البيئة المنعقد بستوكهولم سنة 1972. و رغم ذلك لم تأخذ المسائل البيئية الاهتمام الكافي نظرا لغياب إطار تشريعي و مؤسسي يتولى الإشراف على هذه المشاكل. و لم يعرف الإطار

[1]: Pan national d'actions pour l'environnement et le développement durable (PANE-DD). ministère de l'aménagement du territoire de l'enivrement. Alger 2002.

المؤسسي لقطاع البيئة استقرارا إلى غاية 2001 بإنشاء وزارة تهيئة الإقليم و البيئة مما كان له أثـر علـى أداء هذا القطاع.

الفرع الثاني : أهم المشكلات البيئية في الجزائر

بالرغم من كون الجزائر من أكبر بلدان القارة الإفريقية ب 2.381.000كم^2، غير أن **مواردها الطبيعية** لا تناسب ما يمكن انتظاره من مثل هذه المساحة لأنها محدودة وهشة بالظروف المناخية وسوء توزيعها على الإقليم، مما يعرض أثمن مواردها(أخصب وأحسن **الأراضي الزراعية**) لأخطار محققة من خلال اكتساح العمران المتميز بالتسارع وسوء الحكم فيه، حيث ارتفع من 40%سنة 1977 إلى 60%سنة 1987حيث تضاعف عدد السكان ب03 مرات من6.779.000 نسمة إلى17.460.000نسمة [1] ، وهذا التبذير للأراضي الزراعية القيمة بسبب الانتشار المفرط للمدن يولد واقعا مؤلما آخر يتمثل في تبذير موارد أخرى هامة **كالماء** الذي يتميز بالندرة وكثرة الطلب،كون95 %من الإقليم خاضعة لمناخ جاف من جهة،وكون الموارد الكامنة المتولدة عن الحجم السنوي لمياه الأمطار التي تستقبلها الأحواض المنحدرة لا تعبأ إلا جزئيا وبصعوبة كبيرة.

كما أن وفرة هذا المورد لا تتعدى أكثر من 383م^3 ن / ، وهذا الوضع يرتبنا من بين البلدان التي تقع تحت حد الندرة في وفرة المياه المحددة دوليا ب 1000م^3 سنويا لكل ساكن،ونسبة التسربات في القنوات بلغت50 %أما نسبة تنقية المياه القذرة فهي تقريبا معدومة .

وستنخفض في أفق 2020 بعدد السكان المتوقع 44 مليون نسمة إلى 261م3 سنويا لكل ساكن وبالإضافة إلى الأسباب المناخية المسببة لهذه الندرة،يبقى الاستعمال غير العقلاني للماء وتبذيره من أهم العوامل الأساسية لذلك.

أما مسألة **التصحر** في الجزائر فقد أصبحت قضية استعجاليه، نظرا لتهديدها لمجموع المجال السهبي الواسع، وهو المنطقة الرعوية عالية الجودة للبلاد،حيث أظهرت الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية أهمية المساحات المهددة بظاهرة التصحر 13.821.179هكتار أي 69 بالمائة من مساحة السهوب[2] ، وهذا يرجع لأسباب عديدة منها الجفاف، الأنشطة البشرية وكمثال لهذا الأخير هو كون السهوب لا يمكنها تحمل أكثر من 04 ملايين رأس من الغنم في حين يزيد هذا القطاع حاليا عن 10ملايين رأس.

---

[1]: Environnement –Enjeux et Défis, revue de collectivités locale, publication périodique,n0 2,Juin1997

[2] : وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000

أما عن **المناطق الحضرية والأنشطة الصناعية** فلا يخفى عن أحد أن المجتمع الحضري يتميز بالكثافة السكانية وتزايد التخصص المهني الناجم عن تقسيم العمل[1]. وفي الجزائر، يعتبر التوسع العمراني غير المدروس والنمو الديمغرافي وتغير نمط الاستهلاك فيه من العوامل المباشرة للتدهور التدريجي للإطار المعيشي الذي من بينه:

1- تلوث الهواء: عرفت الجزائر خلال السنوات الماضية تطورا هاما على الصعيد الحضري والصناعي الذي ولد تلوثا هوائيا يمكن في بعض الأحيان مشاهدته بالعين المجردة، وترجع التدفقات الهوائية في التجمعات الحضرية أساسا لحركة المرور،مصادر منزلية،تدفقات صناعية صادرة عن الوحدات الإنتاجية أو صادرة عن احتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق.ولا شك أن الأفراد يختلفون في استجابتهم لملوثات الهواء ، فالأطفال خاصة أكثر حساسية لامتصاص أجسامهم للملوثات بسرعة وكذا كبار السن والمرضى بأمراض مزمنة[2].

2- النفايات: إن أغلب النفايات حتى المسموح بها من طرف البلدية هي نفايات خام لا تخضع لمعايير حماية البيئة، خاصة المنزلية منها فهي تشكل مصدرا هاما لتلوث البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها السمية والمشوهة لجمال المناظر، فالجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة 0.5 كغ من النفايات الحضرية وتزيد هذه النسبة إلى 1.2كغ في كبريات المدن، بالإضافة إلى نتائج سلوكات المواطن غير المحسوبة في تأزيم هذه الوضعية نجد أن تسيير النفايات في الجزائر يتميز بنقائص هامة كانعدام فرز النفايات في عين مصدرها، انعدام المزابل الخاضعة للمراقبة، نقص في إعلام وتحسيس المستهلك...

أما فيما يتعلق **بالأنشطة الصناعية** فقبل صدور القانون المتعلق بحماية البيئة(1983) كانت المشاريع الصناعية تنجز دون القيام بدراسة أثرها على البيئة ، حيث كان المقاولون يفضلون المواقع سهلة التهيئة مما جعل الصناعة تبتلع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية،وكانت لهذه الوضعية آثار على البيئة والصحة العمومية، مثال ذلك هو أن تدفقات كل من مركب المنظفات لسور الغزلان لوث سد لكحل، والمنطقة الصناعية لتيارت لوث سد نجدة...زد على ذلك إنتاج النفايات الصناعية كالإسمنت والجبس والغازات ذات المفعول التحراري الناجمة عن مصانع التكرير، ولا بد من الإشارة إلى أن التسممات الأكثر حدوثا سببها الرصاص، تذويب وتكرير الرصاص، صناعة الطلاء...وعليه فالتقييم البيئي للمشروعات الصناعية هو أفضل حل للتقليل من الآثار الناجمة من خلال إيجاد بدائل ممكنة سواء في المعدات أو العمليات الإنتاجية[3] .

---

[1] : محمد السعيد فرح، "ما...علم الاجتماع ؟" ، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 25

[2] : عصمت موجد الشعلان، "التلوث البيئي"، مراجعة حامد أحمد والطيب حاج علي أحمد، الطبعة الأولى، منشورات جامعة المختار،البيضاء، 1996، ص 41

[3] : حسن أحمد شحاتة، "التلوث الضوضائي وإعاقة التنمية"، الطبعة الأولى، الدار العربية للكتاب، 2000 ، ص 12

في نفس الوقت لا يمكننا أن نغفل وجود أوساط وأنواع **التنوع البيولوجي** في خطر،فالمعروف أن التنوع البيولوجي هو مجموع الجسيمات الحية من حيوان ونبات مع دعيمتها الوراثية والأنظمة البيئية التي تتطور فيها، والتنوع البيولوجي أساسي للمساعدة على التكيف مع التغيرات ، إلا أنه رغم كون هذا التنوع ثري في الجزائر إلا أنه متقهقر ففي الجزء الشمالي نجد الغابات المتوسطية وفي الهضاب الحلفاء والعرعار أما الصحراء فهي قاحلة في مجملها تقريبا وكل منطقة تحوي حيواناتها وكائناتها البرية والبحرية التي يجب حمايتها، مع العمل على زيادة مساحة الغابات الجزائرية كما كانت عليه قبل قرنين ،وتهيئة السهوب بتنظيم عمليات الرعي والحماية من التصحر ، والجزائر أيضا فضاء للعديد من التنوعات الوراثية لأنواع مزروعة أو طوعيه، إلا أنها اليوم تعاني من عدة مشاكل كالأمراض،الحرائق،الإفراط في الإرعاء تهدد بعضها بالانقراض،وأهم ما يمكن ذكره والذي يعمل حاليا على حمايته بدعم دولي هو الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعية للحفاظ علة التنوع البيولوجي وهي تغطي حوالي 53.000.000 هكتار.

لقد منّى الله على الجزائر **بمناطق بحرية وشاطئيه** أكسبتها واجهة بحرية رائعة ممتدة على طول 1200كم، وبالرغم من كون عمق هذه المنطقة الساحلية لا يتعدى ال50كم بمساحة 45.000كم^2، إلا أنها تأوي حوالي 12.5مليون نسمة أي ما يعادل 43 بالمائة من إجمالي السكان بكثافة سكانية تقدر ب300ن/كم^2 مقابل 12.22ن/كم^2 بالنسبة لمجموع الإقليم[1].

هذا التركز الكبير للسكان وما يتبعه من تمركز لمعظم الأنشطة الصناعية والسياحية والتجهيزات القاعدية المتنامية، أثر على المساحة الشاطئية (ضياع حوالي 17 بالمائة من المساحة الإجمالية للمنطقة الشاطئية) وعلى الموارد المائية حيث سجل التلوث البحري المتولد عن الأقطاب الصناعية نسبا تبعث على القلق خاصة التسربات البترولية فحوالي 100مليون طن من المحروقات تمر سنويا بالقرب من الشواطئ الجزائرية،و 50مليون طن تشحن سنويا من الموانئ الجزائرية، و10.000طن تفقد وتتسرب في البحر أثناء هذه العمليات، فهل يمكن تخيل تأثير ترسب المعادن الثقيلة على الأحياء البحرية ؟... فقد تم منع الاستحمام في 183 شاطئ ضمن 511 شاطئ أي أكثر من الثلث، ضف إلى ذلك مشكل الانجراف الشاطئ و الاقتلاع المفرط للرمال من الشواطئ.

[1] : الديوان الوطني للإحصاء، 1998

المطلب الثاني : التنظيم الإداري لحماية البيئة في الجزائر

تكتسي دراسة التنظيم الإداري لحماية البيئة ، أهمية بالغة في الكشف عن مدى نجاعة وفعالية تدخل الإدارة البيئية الجزائرية في الحفاظ على البيئة و صيانتها.

ترافق الاهتمام بالقضايا البيئية في الجزائر مع تزايد الاهتمام الدولي بهذه القضايا، فقد شاركت الجزائر في أشغال المؤتمر العالمي الأول حول البيئة المنعقد بستوكهولم سنة 1972. و رغم ذلك لم تأخذ المسائل البيئية الاهتمام الكافي نظرا لغياب إطار تشريعي و مؤسسي يتولى الإشراف على هذه المشاكل. و لم يعرف الإطار المؤسسي لقطاع البيئة استقرارا إلى غاية 2001 بإنشاء وزارة تهيئة الإقليم و البيئة مما كان له أثر على أداء هذا القطاع.

الفرع الأول : تناوب هياكل الإدارة المركزية على مهمة حماية البيئة

تماشيا مع الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد بستوكهولم سنة 1972، قامت الجزائر بإحداث أول جهاز إداري مركزي لحماية البيئة سنة 1974. سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى عرض مختلف الوزارات التي ألحقت بها مهمة حماية البيئة، و الجدول التالي يلخص أهم التطورات المؤسسة التي عرفها قطاع البيئة في الجزائر.

جدول رقم (07)التطورات المؤسسية لقطاع البيئة في الجزائر

السنوات	الإطار المشرف
1974	إنشاء المجلس الوطني للبيئة CNE
1977	حل المجلس و تحويل مهامه إلى مديرية البيئة على مستوى وزارة الري
1981	تحويل مهام مديرية البيئة إلى كتابة الدولة للغابات و استصلاح الأراضي
1983	إنشاء الوكالة الوطنية لحماية البيئة ANPE
1984	إنشاء المهام المتعلقة بالبيئة إلى وزارة الري
1988	إدماج مصالح البيئة في وزارة الداخلية و البيئة
1990	إلحاق مهام البيئة بالوزارة المنتدبة للبحث العلمي
1992	تحويل تلك المهام البيئة بالوزارة التربية الوطنية
1993	تحويلها إلى الوزارة المكلفة بالجامعات
1994	دمج قطاع البيئة في وزارة الداخلية و الجامعات المحلية و البيئة
2001	إنشاء وزارة تهيئة الإقليم و البيئة

المصدر: الشاهد إلياس، الواقع البيئي للطاقة و خيارات استدامتها في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة ، جامعة 20 أوت بسكيكدة ، أكتوبر 2008

1- الإدارة البيئية المركزية قبل قانون 83-03 في البحث عن مكانتها

❖ **اللجنة الوطنية للبيئة**: أنشأت اللجنة الوطنية للبيئة بموجب المرسوم رقم74 -156 [1]، تتكون من ممثلي عدة وزارات ، ويرأسها وزير الدولة ، تنظر في المشاكل البيئية لتحسين إطار و ظروف الحياة ، و الوقاية من المضار و التلوث، كما تضطلع بوضع الخطوط العامة للسياسة البيئية للحكومة.

جهزت اللجنة الوطنية بكتابة دائمة تتكون من عدة أقسام متخصصة ولم المرسوم المنظم لصلاحياتها إلا بعد سنة من إنشائها ، وتم إنهائها بموجب المرسوم77 -119 [2]، أي سنتين بعد تنظيم الكتابة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة.

❖ **وزارة الري واستصلاح الأراضي**: استحدثت وزارة الري و استصلاح الأراضي بعد إنهاء مهام اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1977 ، أثناء إعادة تنظيم الحكومة ، ولم يتبع مرسوم إنشاء هذه الوزارة أي نص يوضح صلاحياتها و اختصاصاته.

❖ **كتابة الدولة للغابات و التشجير**: أحدثت كتابة الدولة للغابات و التشجير [3] بعد التعديل الحكومي لسنة 1979 وتم نقل كل الصلاحيات التي كانت تتمتع بها وزارة الفلاحة و الثورة ، الزراعية في الميدان الغابي.

تتولى كتابة الدولة للغابات تسير التراث الغابي و حماية الأراضي من الانجراف و التصحر ومكافحة الحرائق و كل النشاطات التي تحدث اضطرابا في التوازن الإيكولوجي ، كما تسهر على تسيير الثروة القنصية و المحميات الطبيعية.

لم تعمر كتابة الدولة للغابات و التشجير إلا سنة واحدة ، مما يؤكد مرة أخرى عدم وضوح المهمة .التي كانت تنفذها مختلف الهياكل المركزية[4].

❖ **كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي**: أعيد تنظيم وزارة الفلاحة و استصلاح الأراضي و كتابة الدولة للغابات و التشجير ، في شكل وزارة الفلاحة مدعمة بكتابة الدولة للغابات و استصلاح الأراضي من خلال التعديل الحكومي لسنة 1980[5].

2- الإدارة البيئية المركزية بعد قانون83 -03

صدر قانون 83- 03 المتعلق بحماية البيئة ليحدد الإطار القانوني للسياسة الوطنية لحماية البيئة ، والتي ترمي إلى حماية الموارد الطبيعية ، و اتقاء كل أشكال التلوث و المضار و مكافحته و تحسين إطار المعيشة و نوعيتها.

---

[1] : مرسوم رقم74 -156 مؤرخ في 12 يوليو 1974 ، يتضمن إحداث لجنة وطنية للبيئة ج ر .عدد 09 ل 23 جويلية 1974

[2] : مرسوم 77- 119 المؤرخ في 15 أوت 1977 ، ينهي مهام اللجنة الوطنية للبيئة

[3] : مرسوم 79- 264 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لكتابة الدولة للغابات والتشجير ج.ر . عدد 52 ل 25 ديسمبر 1979

[4] : Benaceur youcef ,"l'administration centrale de la protection de la nature" , I.D.S.A,universite d'oran ,p6-10

[5] : مرسوم رقم 58- 157 يتضمن تنظيم و تكوين الحكومة

كما اعتبر قانون 83-03 بأن حماية الطبيعة و الحفاظ على فصائل الحيوان والنبات و الإبقاء على التوازنات البيولوجية ،و المحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهددها تعد أعمالا ذات مصلحة وطنية ، هذا التكييف يعطي لموضوع حماية البيئة مكانته الإستراتيجية و الهامة ،مما يسمح بإعادة ترتيب أهمية حماية البيئة ، و يدرجها ضمن الأولويات التي تسهر عليها الإدارة المركزية.

❖ **وزارة الري و البيئة والغابات:** ألحقت البيئة بوزارة الري و الغابات إثر التعديل الحكومي لسنة 1984، وبموجب الرسوم 84 -126[1]. تتكفل الوزارة بتنفيذ السياسة الوطنية في مجال الري و البيئة و الغابات، وتسهر على حماية البيئة و الثروة الغابية والنباتية الطبيعية و تطويرها.

بموجب المرسوم 85-131[2] تم تقسيم الإدارة المركزية لوزارة الري و البيئة و الغابات إلى عدة مديريات، والتي يمكن إجمالها في مديرية الحماية ضد التلوث و المضار ، ومديرية الحظائر و الحيوانات ومديرية التراث الغابي الوطني ، ومديرية تهيئة الأراضي ، وتشمل كل مديرية على مديريات فرعية.

بالنظر إلى الهياكل الوزارية التي سبقتها ، تعتبر وزارة الري والبيئة والغابات الوزارة الوحيدة التي عرفت نوعا من الاستقرار ، والتي استمر نشاطها من سنة 1977 إلى نهاية 1988 ، إلا أن هذا الاستقرار و إن بدا نوعا ما طويلا ، إلا أنه لم يترجم في أعمال تعبر فعلا عن استقرار للإدارة البيئية و وضوح في نشاطها لأنها لم تبرز و لم تكشف عن عناصر السياسة الوطنية للبيئة طيلة هذه المدة.

❖ **إلحاق البيئة بوزارة البحث و التكنولوجيا:** ألحقت مهمة حماية البيئة من جديد بوزارة البحث و التكنولوجيا من خلال المرسوم 90 - 392 [3]، وأوكلت مهام حماية البيئة إلى الوزير المنتدب للبحث و التكنولوجيا، و الذي يتولى إعداد السياسة الوطنية لحماية البيئة ، ويدرس و يقترح التدابير و الوسائل اللازمة لحمايتها ، و يتولى تطبيق جميع الدراسات و البحوث المرتبطة بحماية البيئة والمحافظة عليها.

تم تنظيم الإدارة المركزية لوزارة البحث و التكنولوجيا من خلال المرسوم 393-90 يعود سبب إلحاق البيئة بوزارة البحث و التكنولوجيا إلى الطابع العلمي و التقني لمواضيع البيئة ، ذلك أن كل مظاهر التلوث أو التدهور البيئي تفترض رصيدا علميا و تكنولوجيا للكشف عنها و محاربتها ، و تظهر هذه الفرضية جليا من خلال النص على وضع أسس لبنوك معطيات تجمع بين البحث العلمي والتكنولوجي و البيئة، كما يظهر أيضا من خلال إعداد خطط و برامج في ميدان البحث العلمي و التكنولوجي وحماية البيئة . وتعززت هذه الفرضية من خلال إدراج مديرية البيئة ضمن التنظيم الهيكلي للإدارة المركزية للجامعات و البحث العلمي.

---

[1] : مرسوم 84- 126 المؤرخ في 19 ماي 1984 يحدد اختصاصات وزير الري والبيئة والغابات و نائب وزير المكلف بالبيئة والغابات . ج ر:عدد 21 ل 22 ماي 1984

[2] : مرسوم 85- 131 المؤرخ في 21 ماي 1985 ، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الري و البيئة و الغابات

[3] : مرسوم تنفيذي رقم 90- 392 مؤرخ في أول ديسمبر 1990 يحدد صلاحيات الوزير المنتدب للبحث و التكنولوجيا . ج ر عدد : 54 ل 12 ديسمبر 1990

❖ **تحويل البيئة إلى وزارة التربية**: لم تعمر مهمة حماية مدة طويلة في أدراج وزارة البحث و التكنولوجيا كسابقاتها، و تم نقلها مرة أخرى إلى وزارة التربية الوطنية ،و انتقلت مهام وزير الجامعات و الوزير المنتدب للبحث و التكنولوجيا إلى وزير التربية الوطنية، و نص المرسوم المنظم لإدارة المركزية لوزارة التربية والتي احتفظت بنفس المديريات التي كانت في ظل الوزارة السابقة.

❖ **وزارة الداخلية والجماعات المحلية و البيئة و الإصلاح الإداري**: محاولة لدعم البيئة من خلال وزارة قوية. بعد مدة وجيزة من إلحاق البيئة بمصالح وزارة التربية الوطنية ، تم إلقائها في أحضان وزارة الداخلية ونتيجة لهذا التداول المضطرد و المتتالي للوزارات التي ألحقت بها مهمة حماية البيئة ، حاول المشرع الجزائري البحث عن استقرار لمهمة البيئة ضمن أحضان وزارة معينة ، و تداركا للعجز الحاصل في مجال حماية البيئة و تدعيما لها، تم إلحاق مهمة حماية البيئة بوزارة قوية ومتواجدة على المستوى المركزي و المحلي و تملك من القدرات المادية و البشرية ما يرشحها للقيام بهذه المهمة على أكمل وجه.

تم تنظيم هياكل وزارة الداخلية و البيئة في شكل عدة مديريات ، وبقيت المديرية العامة خاضعة لأحكام المرسوم 93-235 مؤقتا إلى أن صدر المرسوم الجديد المنظم للمديرية العامة للبيئة، والذي نص على إحداث مديران للدراسات و مفتشية عامة للبيئة يساعدان المدير العام للبيئة.

❖ **كتابة الدولة للبيئة**: كما تبين من خلال ما تم عرضه من تطور للهياكل الوزارية التي ألحقت بها مهمة حماية البيئة ،فإنه كان يظهر دائما وكأن هذه المهمة أنيطت بإدارة غير منخصصة أو بجهاز إداري غير الذي ينبغي أن تلحق به ، و هذا ما يفسر كل هذا التقاذف الذي شهدته مهمة حماية البيئة بين مختلف الوزارات.

من أجل ذلك جاءت المبادرة بإفراد قطاع البيئة ، بجهاز إداري خاص يضطلع فقط بمهمة حماية البيئة ، تجسدت هذه التجربة الأولى من خلال إحداث كتابة الدولة للبيئة.

❖ **وزارة الأشغال العمومية و تهيئة الإقليم و البيئة والعمران**: لم يعمر ملف حماية البيئة في أدراج وزارة الأشغال العمومية و تهيئة الإقليم[1] إلا بضعة أشهر، لتبرهن السلطات المركزية من جديد عجزها عن تصور حل مناسب،لتحقيق الاستقرار لقطاع البيئة.

نقلت لأول مرة مهمة حماية البيئة إلى وزارة خاصة وهي وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

❖ **وزارة تهيئة الإقليم و البيئة**: جاء النص على إحداث وزارة تهيئة الإقليم و البيئة ، والتي تتكون من عدة مديريات و كل مديرية تتكون من مديريات فرعية . إذ نصت المادة الأولى على أن الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم ، تحت سلطة الوزير ،و الذي حددت مهامه بموجب المرسوم التنفيذي رقم01- 08[2]، من الأمين العام و رئيس الديوان و المفتشية العامة والمديرية العامة للبيئة ومديرية الاستقبال والبرمجة والدراسات العامة

---

[1] : مرسوم تنفيذي رقم 2000- 36 المؤرخ في 20 يونيو 2000 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم والبيئة والعمران

[2] : مرسوم تنفيذي 01- 08 ، صلاحيات وزير تهيئة الإقليم والبيئة . ج ر عدد -04 في 14 يناير 2001

لتهيئة الإقليم ، و مديرية العمل الجهوي والتلخيص والتنسيق ومديرية الأشغال الكبرى لتهيئة الإقليم ومديرية ترقية المدينة ومديرية الشؤون القانونية والمنازعات ومديرية التعاون ومديرية الإدارة والوسائل.

الفرع الثاني : أسباب عدم استقرار الإدارة البيئية المركزية

اتضح من خلال عرض مختلف الهياكل الوزارية التي ألحقت بها مهمة حماية البيئة ،أنها لم تعرف استقرارا و ثباتا ، إذ تم تداول مهمة حماية البيئة منذ سنة 1974إلى غاية 2001 بين عشر(10) إدارات وزارية ،أي خلال مدة ستة و عشرون عاما تم تعديلها عشر مرات ، أي بمعدل سنتين و نصف عمر كل وزارة اضطلعت بمهمة حماية البيئة ، وهي مدة قصيرة جدا، لتقوم كل وزارة على الأقل بدراسة وتحديد مجال تدخلها نتيجة لتعقد المشاكل البيئية و تراكمها.

هذا التغيير المطرد للوزارات التي ألحقت بها مهمة حماية البيئة ، دفعنا إلى محاولة البحث عن الأسباب الكامنة وراء عدم استقرار و ثبات مهمة حماية البيئة في أحضان وزارة معينة ، و التي يمكن أن نجملها فيما يلي:

1- انعدام سياسة وطنية للبيئة: تبين من خلال ما سبق الأثر السلبي لغياب سياسة بيئية واضحة ، وكذا الاستيعاب الخاطئ لمفهوم حماية البيئة الذي كان ينظر إليه أنه عائق للتنمية ، وأن الجزائر ترفض هذا الطرح الإمبريالي ، هذه النظرة أدت إلى إهمال البيئة مما أثر على مردودية العمل الإداري . ذلك أن الوزارات ما هي إلا هياكل مركزية تتولى ترجمة السياسة الحكومية للبيئة إلى قرارات إدارية ، وتدخلها حيز التنفيذ . فإذا انعدم هذا الدفع السياسي، فسيؤثر لا محالة على نوعية العمل الإداري البيئي ، هذه النتيجة تؤدي بدورها إلى ظهور إدارة غير فعالة وعاجزة عن القيام بمهامها مما يستدعي تغييرها كل مرة.

2- انعدام إدارة اقتصادية للبيئة: تعتبر جميع العمليات التنموية من بين أهم مصادر التلوث والتدهور الذي تعرفه البيئة ، لذا وجب تحقيق تجانس عقلاني بين البيئة والتنمية في إطار جميع القرارات الاقتصادية والتنموية ، وعلى هذا الأساس وجب تغيير ذهنية الإدارة الاقتصادية وإشراكها في عملية حماية البيئة ، واعتماد مفهوم التنمية المستديمة وتطوير الوسائل الاقتصادية لحماية البيئة .

ذلك أن " المشكلات التي تعاني منها البيئة الجزائرية ، تعود غالبيتها إلى الإدارة كسلطة وصاحبة قرار والاتهام يوجه أساسا إلى إدارة التنمية ، التي لم تراع في برامجها أهمية البعد البيئي والتوازن الإيكولوجي في عملية التنمية "[1] لأن التخلي عن دور الإدارة الاقتصادية للبيئة والاكتفاء بالإدارة الكلاسيكية ، يؤدي إلى تهميش عنصر فعال في المعادلة البيئية ، مما يؤثر على كل إستراتيجية بيئية ، وبالتالي على عمل الإدارة البيئية.

3- أسباب متعلقة بالتنظيم الإداري المركزي: تم إحداث أول جهاز إداري خاص بالبيئة عام 1974 ويتمثل في اللجنة الوطنية للبيئة وذلك قبل إحداث قوانين متخصصة في مجال حماية البيئة ، إذ لم يصدر قانون 83 -03المتعلق

[1] : سنوسي خنيش ، الإدارة و البيئة في النظرية و التطبيق(دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 1997، ص 36

بحماية البيئة إلا سنة 1983، وهذا يعني أن الهياكل الإدارية البيئية التي وجدت قبل سنة 1983 لم يكن بحوزتها إطار قانوني لممارسة صلاحياتها واختصاصاتها.

وبعد سنة 1983 بدأ المشرع الجزائري في إصدار سلسلة من القوانين التي تتعلق بحماية البيئة ، إلا أنه بعد ذلك طرحت مسألة فعالية القواعد القانونية البيئية في الغياب التام للمخططات ، والبرامج الوطنية للبيئة، ذلك أنه تم اعتماد أول برنامج وطني للبيئة سنة 1996 و دخل حيز التنفيذ سنة 1997.

أدى الاستيعاب و التبني الخاطئ لمفهوم حماية البيئة في الجزائر إلى التأثير سلبا على عمل الإدارة البيئية و استقرارها ، و يمكن تفسير هذا الوضع بالضغط الذي تمارسه التنمية ، لأن كل الحكومات التي تعاقبت كانت تسعى إلى تحقيق تنمية شاملة و سريعة ، وفي نفس السياق كانت تنظر إلى الانشغالات البيئية بأنها عقبة ، هذه القناعة لم تتوقف عند التصور أو المفاهيم ، بل انتقلت إلى آليات تجسيد و تكريس هذه السياسة و التي تتمثل في الوزارات ، وعليه أصبح ينظر إلى الوزارة المكلفة بالبيئة على أنها جهاز يعرقل النشاط التنموي، مما نتج عنه تفريغ الجهاز المركزي المكلف بحماية البيئة من كل الامتيازات و الصلاحيات التي تحظى بها بقية الأجهزة الوزارية الأخرى.

يعود السبب الجوهري الآخر إلى الطابع المتشعب للظاهرة البيئية و التي جعلها محل اقتسام بين مختلف الوزارات ، و منه لا يمكن اعتبار أي تدخل لحماية البيئة ناجحا إلا بالتنسيق الفعال بين مختلف الوزارات ، إلا أن هذا التنسيق بات صعبا نظرا لوجود عائقين، أولهما هو وضعية مهمة حماية البيئة التي كانت توجد دائما في وضعية المهمة الملحقة بوزارة تمارس وظائف تقليدية عريقة ، مما يجعل الوزارة نفسها تنظر إلى هذه المهمة بأنها مهمة غير جوهرية ، و العائق الثاني يتمثل في عملية التنسيق نفسها والتي تقتضي بأن الوزارة التي تقوم بهذه المهمة ،ينبغي أن تتمتع بنوع من السمو على بقية الوزارات حتى تتمكن من فرض برنامج تدخل موحد ، و في أخرى لم تحض فيها الهيئة المركزية المكلفة بالبيئة بنفس المرتبة مع بقية الوزارات ، كما هو الشأن بالنسبة لكتابة الدولة للبيئة و التي لا يمكن أن تقوم بالعمل التنسيقي على أكمل وجه بحكم مركزها القانوني الأدنى من الوزارات الأخرى.

المطلب الثالث : الاتفاقيات البيئية وقانون حمايتها في الجزائر

المحافظة علي البيئة هي من الانشغالات الأساسية في عصرنا، وفي إطار انجاز أهداف التنمية للألفية فقد التزمت الجزائر بإدماج،(وذالك إلى غاية 2015) مبادئ التنمية المستمدة ضمن السياسات الوطنية مع تغيير مجرى الاتجاه الحالي و المتمثل في إتلاف المواد الطبيعية .

فقد وقعت الجزائر علي النصوص الدولية لأساسية، منها اتفاقيات إطار للأمم المتحدة (حول التنوع، البيئي التغيرات المناخية والتصحر) ومجموعة البروتوكولات المتعلقة بها منها بروتوكول كيوتو على سبيل المثال .

الفرع الأول : الاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر

بدأت التجربة الجزائرية في التخطيط للتنمية منذ استقلالها حيث خرجت من حقبة عانى فيها الشعب بمختلف شرائحه من مستوى معيشي متدني من جميع الجوانب، وبالتالي كان عليها العمل على جميع الأصعدة من أجل النهوض واللحاق بركب الدول الأخرى. ويمكن تلخيص هذا الاهتمام في الآتي[1]:

- ❖ المصادقة على الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي سنة 1973.
- ❖ المصادقة على الاتفاقية الدولية المتعلقة بإحداث صندوق دولي للتعويض عن الأضرار المترتبة عن التلوث بسبب المحروقات سنة 1974.
- ❖ الانضمام إلى اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث سنة 1980.
- ❖ المصادقة على البروتوكول الخاص بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن رمي النفايات من السفن والطائرات سنة 1981.
- ❖ المصادقة على البروتوكول الخاص بالتعاون على مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط بالنفط والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة سنة 1981.
- ❖ المصادقة على بروتوكول التعاون بين دول شمال إفريقيا في مجال مقاومة الزحف الصحراوي، سنة 1982.
- ❖ الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة باعتبارها ملاجئ للطيور البرية، سنة 1982.
- ❖ المصادقة على الاتفاقية الإفريقية حول المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية، سنة 1982.
- ❖ الانضمام إلى البروتوكول المتعلق بحماية البحر الأبيض المتوسط من مصادر برية، سنة1982.
- ❖ الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بالتجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، سنة 1982.
- ❖ الانضمام إلى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأزون، سنة 1992.
- ❖ الانضمام إلى بروتوكول مونريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، سنة 1992.
- ❖ المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، سنة 1992.
- ❖ المصادقة على الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي، سنة 1992.
- ❖ المصادقة على بروتوكول عام 1992 لتعديل الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث الزيتي، سنة 1998.
- ❖ الانضمام مع التحفظ إلى اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، سنة 1998.

[1] : أ.فروم محمد الصالح، أ. بوجعادة إلياس،" حماية البيئة وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر -الواقع والمأمول-" ، الملتقى الوطني الرابع حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، يومي 11و12 نوفمبر2008، ص 9

أظهرت المشاكل المطروحة في نهاية الثمانيات عيب أسلوب التنمية المتبع فإقامة الهياكل وبناء المصانع لا يكفي لوحده إذا لم تكن هناك فعالية اقتصادية تؤكد على الاستخدام الحسن لعناصر الإنتاج والمحافظة عليها لا بد من اتخاذ إجراءات وأدوات تسمح بالانتقال إلى أسلوب التنمية المكثف الذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد.

الفرع الثاني : قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

حدد هذا القانون الصادر سنة 2003 القواعد العامة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث تضمن ثمانية أبواب[1]:

الباب الأول: وتضمن أحكام عامة تتعلق بأهداف والمبادئ العامة حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وتحديد المفاهيم المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.

الباب الثاني: وتضمن أدوات تسيير البيئة، والتي تتشكل من هيئة الإعلام البيئي، تحديد المقاييس البيئية، تخطيط الأنشطة البيئية التي تقوم بها الدولة، نظام لتقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية، تحديد للأنظمة القانونية الخاصة والهيئات الرقابية، تدخل الأفراد والجمعيات في مجال حماية البيئة.

الباب الثالث: ويتضمن مقتضيات الحماية البيئية، والتي تتمثل في الآتي: التنوع البيولوجي، الهواء والجو، الماء والأوساط المائية، الأرض وباطن الأرض الأوساط الصحراوية، الإطار المعيشي.

الباب الرابع: وتضمن الحماية من الأضرار وتمثلت في: مقتضيات الحماية من المواد الكيميائية، ومقتضيات الحماية من الأضرار السمعية.

الباب الخامس: وتضمن أحكام خاصة تتعلق بتحفيز حماية البيئة.

الباب السادس: وتضمن أحكام جزائية، وتتمثل في: العقوبات المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي، العقوبات المتعلقة بالمجالات المحمية، العقوبات المتعلقة بحماية الهواء والجو ، العقوبات المتعلقة بحماية الماء والأوساط المائية، العقوبات المتعلقة بالمؤسسات المصنفة، العقوبات المتعلقة بالحماية من الأضرار، العقوبات المتعلقة بحماية الإطار المعيشي.

الباب السابع: ويتضمن تحديد مسؤولية البحث ومعاينة المخالفات.

الباب الثامن: وتضمن أحكام ختامية.

[1] : أ.فروم محمد الصالح،أ. بوجعادة إلياس، مرجع سابق، ص 10